

# إسماعيل أباطة (باشا)

رئيس أول وفد مصري لمفاوضة إنجلترا سنة ١٩٠٨  
ومدير المعركة ضد مد امتياز قناة السويس سنة ١٩١٠

تأليف

مصطفى الشهابي

يطلب من

مكتبة الأنجلو المصرية



# إسماعيل أباطة (باشا)

رئيس أول وفد مصرى لمفاوضة إنجلترا سنة ١٩٠٨  
ومدير المعركة ضد مد امتياز قناة السويس سنة ١٩١٠

تأليف  
مُصطفى الشهابى

١٩٦٧

يطلب من  
مكتبة الأنجلو المصرية



## المقدمة

حفل القرن الماضي وأوائل القرن الحالى بعدد كبير من الشخصيات البارزة فى مختلف الميادين ، فلما قضوا غاب بعضهم فى أحقاد الأحداث ولم يجد من يؤرخ له أو يكشف عن فضله وأثره .

ومن حق هؤلاء أن نكشف عنهم وتؤرخ لهم ، ونستعرض جهودهم وآثارهم ، ونقدمهم للجيل المعاصر التعطش إلى شتى صور البطولة والجهاد .

ومن بين هؤلاء الأعلام المفقور له إسماعيل أباطه ( باشا ) ، الذى يرجع إليه الفضل عام ١٩١٠ فى إحباط مؤامرة مد أجل امتياز قناة السويس أربعين عاماً .

وغنى عن البيان أن تلك القناة قد آثرت تأثيراً مباشراً فى تاريخ مصر الحديث ، فهى دون شك من العوامل التى دفعت والى مصر محمد سعيد ( ١٨٥٤ - ١٨٦٣ ) والخديو إسماعيل ( ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ) إلى الاستدانة ، كما أن إتمام حفرها وافتتاحها وظهور أهميتها كطريق بحرى رئيسى بين إنجلترا والهند ، دفع إنجلترا إلى شراء أسهم مصر فى تلك القناة سنة ١٨٧٥ بشمى بخس ، ثم التدخل فى شئونها المالية بحجة المحافظة على مصالح الدائنين ، وانتهى بها الأمر الى احتلال مصر سنة ١٨٨٢ .

وقد كانت قناة السويس إحدى قطب الخلاف فى أغلب المفاوضات التى قامت بين مصر وإنجلترا ، لإصرار الإنجليز على القيام بحمايتها بأنفسهم .

فلما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تمسك أبطالها وعلى رأسهم الرئيس « جمال عبد الناصر » بجلاء الإنجليز عن مصر ، مهما تطلب تحقيق ذلك من بذل وتضحية .

(د)

ورأى الإنجليز من تصميم جمال ورفاقه ما اضطرهم الى الإذعان للأمر الواقع، فكان الجلاء دون الارتباط مع بريطانيا بأى مخالفة عسكرية ، أو أى نوع من الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط..

وفي ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ تم توقيع اتفاقية الجلاء الأولى ، بعد جهود عنيفة وكفاح منظم ومقاومة مسلحة مستمرة نظمتها حكومة الثورة ، وعقد الاتفاق النهائي في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ . .

وكان ذلك الاتفاق نصراً عظيماً لمصر وفوزاً مبيناً للثورة المباركة ، كسبت مصر بموجبيه قاعدة قناة السويس التي كانت أكبر قاعدة حربية بريطانية في الشرق الأوسط ، ولم تحتفظ إنجلترا إلا بأجزاء قليلة منها لاستخدامها في حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون طرفاً في معاهدات الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا ، لمدة خمس سنوات وأربعة أشهر بعد إتمام الجلاء وعلى أن يعهد بإدارتها لخبراء مدنيين في حدود الألف .

وفي ١٣ يونيو سنة ١٩٥٦ تم الجلاء النهائي ، وفي ١٨ يونيو سنة ١٩٥٦ رفع جمال عبد الناصر العلم المصري على مبنى البحرية في بورسعيد ، وهو آخر مبنى جلت عنه القوات البريطانية .

وفي ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس ، وكان ذلك التأميم عملاً قومياً جليلاً ، حقق أمنية عزيزة لدى المصريين جميعاً .

وكان تأميم قناة السويس من أهم أسباب العدوان الثلاثي القادر على مصر ، الذي بدأ بالهجوم الإسرائيلي في مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ثم تلاه إنذار بريطاني فرنسي وقع في مساء ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ فرفضته مصر ، وأعقب ذلك هجوم سافر صباح يوم ٣١ أكتوبر .

وصدت مصر تلك الطوان ، وبدأت بسد مدخل القناة عند بورسعيد ، فلم تستطع البوارج الإنجليزية اقحام القناة من الشمال إلى الجنوب ، وبذلك لم تقع مصر في الخطأ الذي وقع فيه العراقيون سنة ١٨٨٢ . واستقبلت بورسعيد ، وظهرت بطولات في البر والبحر والجو ، كلها تدعو للفخر والإيمان بالعزة والكرامة .

ووقف العرب والرأى العام العالمى فى صف مصر ، مما دعا الأمم المتحدة إلى إصدار قرار وقف إطلاق النار فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، ولكن إنجلترا وفرنسا رفضتا هذا القرار ، فوجهت إليهما روسيا إنذاراً فى ٥ نوفمبر .

وأخيراً استجابت الدول المعتدية إلى قرار الأمم المتحدة ، وأعلنت وقف العدوان فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، ورحل المعتدون عن مصر يحبرون أذيال الفشل والخزى والمار .

وإذا كان ذلك العدوان قد أصاب الكفانة ببعض الأضرار ، إلا أنه عاد عليها بكثير من القوائد ، فقد حفزها إلى تمصير البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية ، ودفعها إلى تنفيذ مشروع السد العالمى والتوسع فى ميدان الصناعة . . . الخ .

ولا ريب فى أن إسماعيل أباطة ( باشا ) يتطلع من مثواه الأبدى إلى ما انتهت إليه قضية قناة السويس برضى وفخر ، فهو دون شك ممن جاهدوا من أجل هذه الأيام المجيدة التى نعيشها اليوم ، والتى ستلوها أيام أمجد وأرغد ، بفضل الجهود الجبارة التى بذلت والتى تبذل اليوم والتى ستتضاعف بفضل المخطط الذى رسمته ثورتنا المباركة .

ولست معارضة إسماعيل أباطة ( باشا ) ونجاحه فى أحباط مشروع مد ملة امتياز قناة السويس هى العمل المجيد الوحيد الذى حققه ، بل هناك جهود أخرى له :

( و )

سياسية واقتصادية وآراء اجتماعية سبق عصره فيها بمشرات السنين .  
وسيجد القارىء بين دفتى هذا الكتاب أهم ما يجب على الجيل المعاصر  
الوقوف عليه من سيرة تلك الشخصية الفذة .

واليوم وقد منيت بعض أجزاء الوطن العربى — ومنها الكنانة — فى ٥  
يونيو ١٩٦٧ بعدوان إسرائيل غادر يؤازره الاستعمار الفاشم ، فإن إصرار  
العرب على الدفاع عن كرامتهم وأرضهم ومكاسبهم كفىل برد ذلك العدوان .  
وإذا كان العدوان الثلاثى الأول سنة ١٩٥٦ قد عاد على الكنانة بكثير  
من الفوائد ، فإن العدوان الثانى سيحفر الجمهورية العربية للتحدة وشقيقاتها إلى  
مضاعفة الجهد لإزالة آثار ذلك العدوان والنير قدماً لتحقيق أمانى العرب فى  
جميع أنحاء الوطن العربى نحو وحدة شاملة ، رغم أنف إسرائيل ومن يؤازرون  
إسرائيل ويدفعونها لمرقلة وحدة العرب وتقدمهم .

مصطفى السباعي

٢٦ يوليو سنة ١٩٦٧

## الأسرة الأباظية

ينسب إسماعيل أباطة ( باشا ) إلى الأسرة الأباظية ، وهي أسرة عربية الأصل من بطون قبيلة العايد . والعائد أو العائد فخذ من جذام ، وجذام أول من سكن مصر من العرب ، حين جاءوا مع عمرو بن العاص ، فنزلوا بلافاً لا تزال فيها بيوتهم إلى اليوم .

قال القريري : « ... أما قبيلة العائد فهي من جذام ، نزلت بين القاهرة والعقبة » .

وجاء في الخطط التوفيقية ، صفحة ٣ جزء ١٤ : « ... أن أهل العايد في أول أمرهم نزلوا ببلاد قديمة ، مثل عزيزية القصور والقصورية ، واستروا كذلك زمناً مديداً ، وكان كبيرم شيخ العرب » إبراهيم العايدى « متكلماً عن قبيلة العايد في زمن الفرنسيين . وجاء محمد علي - وكانوا قد خولهم الله عقاراً وأموالاً ونخيلاً - فخيرم بين معاقبتهم من أن يعاملوا معاملة العرب ، بشرط أن ينزع ما تحت أيديهم من أرض ونخيل ، وبين أن يعاملوا معاملة الفلاحين ، ويبقى لهم ما تحت أيديهم ، فاخاروا الفلاحة » .

وقال ابن خلدون : « ... وكان ورود عرب العايد في أول القرن السابع من الهجرة ، وكان عليهم ضمان السابلة من مصر إلى عقبة إلى الكرك »

وقال القلقشندي : « والعائد في الشرقية من جذام ، عليهم درك الحج إلى العقبة »



أما تلقيهم بلقب « أباطة » ، فيرجع إلى أنه في أثناء حكم المالكة الشراكسة لمصر ، تزوج أحد أجدادهم بإحدى بنات هؤلاء المالكة ، وكانت من قبيلة « أباطة » الشركية ، ولكي يميز أبناء القبيلة أبناءهم عن غيرهم من أبناء العايد انخلص ، كانوا يقولون عن الواحد منهم « ابن الأباطية » ، فحرت على لسانهم .  
وأول من تسمى بهذا اللقب هو « محمد أباطة العايدى » ابن شيخ العرب « إبراهيم العايدى » .

ولا نعرف الكثير عن كبار الأباطية السابقين فرداً فرداً ، ولكن تاريخ قبيلة العايد يوجد مبعثراً في كتب التاريخ القديمة والحديثة ، وما زال معظم نسلهم يسكن مركز بليس في « كفور العايد » المكونة من بضع قرى ، ومنهم السيد بك أيوب ، والشيخ محمد عكر الكبير مدرس اللغة العربية بمدرسة الإدارة والألسن الذي سجن في الثورة العراقية ، وعبد الحكيم بك عكر المستشار ، وأمين بك حوثة الذي كان من كبار موظفي وزارة المعارف .

وتجد في الجبوتى إشارة إلى مقاومة العرب الأباطية للفرنسيين ، إلى أن تمكنوا من أسر عبد الرحمن أباطة ، يقول الجبوتى : « إنهم استبقوه رهن السجن مدة ليأمنوا ثورة القبائل » .

وكان شيخ العرب حسن أباطة رجلاً مقداماً ثرياً ، بسط نفوذه على أكثر مديرية الشرقية ، وكان يملك ٤٠ ألف فدان ، وذلك في زمن محمد علي . وقد ذهب الكثير من ثروته العقارية في البذخ والهدايا والتماس الجاه ، فترك لولديه السيد باشا أباطة وسليمان باشا أباطة أقل من نصف ما كان يملك .

ولما ألف محمد علي مجلساً للشورى سماه « المجلس العالى » انتخب شيخا العرب حسن أباطة وبندادى أباطة عضوين فيه ، وقد دام هذا المجلس ثلاثة عشر عاماً ، من ١٢٤٠ — ١٢٥٣ هـ ( ١٨٢٤ — ١٨٣٧ م ) .

وجاء في الخطط التوفيقية ما نصه : « ومن أشهر عائلات المائذ ، وأعظمها رتبة وأرفعها مكانة ، أولاد أباطة ، تقلبت في الرتب السنية ، والنائب الديوانية جملة منهم ، وسبقهم في ذلك الأمير الجليل ، ذو الجهد الأثيل ، للرحوم حسن أباطة ، وكان كريماً جواداً فصيح اللسان .. الخ توفي سنة ١٢٦٥ هـ ( ١٨٤٨ م )

وأصبح بعده ولده الأكبر السيد أباطة باشا زعيماً للأسرة ، فكان مثلاً للكرم والبجدة والحزم وسماحة الأخلاق ، وقد عين وكيلاً للداخلية ثم مفتشاً لمعوم الأقاليم ، وكان سعيد باشا يثق به كل الثقة ويحمله أقرب للصريين لمطلقه وعنايته .

وكان سعيد باشا أول وال أشرك للصريين في تولى شئون البلاد ، وكانوا قبل ذلك مبعدين عن الشئون العامة ، كما كانوا محرومين من الرتب المدنية والعسكرية .

وأول من أحرز لقب باشا من الصريين في عهده هو المفطور له السيد أباطة باشا ، الذي توفي بعد تاريخ مضمم بمجلائل الأعمال عام ١٢٩٢ هـ .

وتزعم الأسرة بعده أخوه المفطور له سليمان أباطة باشا ، وكان عالماً جليلاً وشاعراً كبيراً شديد العناية بالأدب العربي ، حتى إنه كان يحفظ المقامات المشهورة عن ظهر قلب ، وكان جم النشاط شديد البأس كريماً إلى حد الإسراف ، كثير العناية بالشئون العامة ، تقلب في مناصب كبيرة ، وما زال يرقى حتى عين مديراً لغربية فيقي بها سنتين ، ثم نقل مديراً للعلبوية ، ثم عين مديراً للشرقية ، فظل كذلك ست سنوات .

وغضب عليه الخديو إسماعيل ، عندما غضب على إسماعيل باشا المفتش ، لأنها كانا صديقين ، ثم تمكن من أن يستعيد رضاه . وبدت نذر الثورة العراقية

فأخذ يزجى للصبح المرحوم عرابى باشا ويدلى إليه بأراء صريحة حرة ، كان لا يجرؤ أخذ من الأعيان على الجهر بها فى ذلك الوقت .

ولما بدأت الثورة العرابية ونجحت المظاهرة التى قام بها عرابى فى ميدان عابدين فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وتحقق مطلب عرابى فى تعيين وزارة جديدة وفى إقلبة حياة نيابية ، قام بتأليف الوزارة الجديدة شريف باشا الذى أعد قانوناً أساسياً لمجلس النواب الجديد ، وصدر أمر خديوى بانتخاب الأعضاء ودعوتهم للاجتماع فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، ورأى شريف باشا أن ينتقل زعماء الثورة العسكريون مع جنودهم من القاهرة إلى الأقاليم ، فاستجاب لذلك عرابى وزملاؤه .

وغادر عرابى وآلأبه القاهرة إلى الزقازيق ، حيث استقبل أعظم استقبال ، وحيث أقيمت له أربع ولائم فاخرة ، أقام ثلاثاً منها كل من للفقور لهم أحد بك السيد أباطة ( بناحية شرويدة ) وجليان بك السيد أباطة ، ثم سليمان باشا أباطة .

ولما تمت الانتخابات لمجلس النواب ، كان من بين نواب الشرقية سليمان باشا أباطة ، وأحمد بك أباطة . وفى يوم افتتاح ذلك المجلس اكتفى بخطبتين : ألقى الأولى رئيس المجلس ، وأجاب عنها المرحوم سليمان باشا أباطة بخطبة وطنية رائعة جارفيتها : « ليس منا من قبل النيابة على علم بعظم واجباتها الوطنية والسياسية إلا وفى عزمه أداء الحق وحفظ الوعود للرعية ، وخدمة الأمة بما يجلب لها النفع ويدبرأ عنها الضرر . وبإخوانى ، لقد علم أن الأنظار مكدقة إلينا ، والأفكار محومة علينا ، وأن الوطن العزيز محتاج إلى الإصلاح كما قال سماعة الرئيس . فلندخل الإصلاح من بابه ، ونأخذ فيه بأسبابه ، لا ننظر إلا إلى

للصلحة العنومية، ولا نهم إلا بالرفعة الوطنية . وإن الأمة لتتوقع منا الاجتهاد في سبيل الحكمة والعدل ، فما أجدرنا بتحقيق الآمال ، وما أحقنا بالأسى فيما يصلح به الحال ، ويحسن للمآل . »

ولما قام الخلاف بين هذا المجلس وبين شريف باشا بشأن مناقشة اللبازية وتمسك النواب بمقهم في مناقشتها ، انتقل شريف باشا وألف محمود سامي البارودي باشا الوزارة في ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

وكان أول ما عني به هو إعلان الدستور في ٧ فبراير وتقديمه لمجلس النواب في ٨ فبراير .

وقد قوبل ذلك الدستور بالابتهاج العام ، وأقيمت الحفلات ، ومنها حفلة أقامها أحمد بك ( باشا ) أباطة بمنزله بالقاهرة في ٣ مارس ، حضرها الوزراء والنواب ، وخطب فيها عبد الله الدينم والشيخ محمد عبده .

وتوالى الأحداث بعد ذلك ، ففرض الإنجليز الإسكندرية واحتلوا مصر سنة ١٨٨٢ ، ثم عين سليمان باشا — كبير الأسرة الأباطية يومئذ — وزيراً للمعارف في وزارة راغب باشا ، وفي عام ١٨٨٤ انتخب بدلا من المرحوم أحمد رشيد باشا الذي كان وكيلا لمجلس شورى القوانين وتوفي في ٩ مايو سنة ١٨٩٧ .

وروى عن سليمان باشا أباطة أن صديقاً له حضره من عاقبة حفاظته بالشيخ محمد عبده وملازمته له ، عقب عودته من المنفى بعد اشتراكه في الثورة العرابية وذلك سنة ١٨٨٨ مع أنه يعلم بغضب الخديو توفيق عليه ، فقال الرجل العظيم النفس : « إن الشيخ محمد عبده صديقنا ، نجله لعله وفضله ووفائه ، ولم تكن صداقتنا له لأجل أفندينا فتركها لغضبه عليه . »

ثم رأس الأسرة بعده المرحوم أحمد أباطة باشا أكبر أجداد المرحوم السيد باشا أباطة ، وكان رجلاً متديناً صادقاً وطنياً ، لاقى في سبيل آرائه شدة وعنتاً ،

واتُخب عضواً في مجلس شورى النواب عن مديرية الشرقية عام ١٢٨٥ هـ (١٨٦٦ م) ، وفي ١٢٨٥ هـ عين وكيلاً لمديرية البحيرة ، وفي عام ١٨٨١ اتُخب عضواً لمجلس النواب المصري عن مديرية الشرقية . ولما قام الأسطول الإنجليزي بضرب الإسكندرية في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ وقامت الحرب بين إنجلترا ومصر كان أحد باشا أباطة يجمع المتطوعين للقتال . ولذلك لما انتهت تلك الحرب كان بين من قبض عليهم وسجنوا ثم حكم عليه بالإقامة في بلده تحت ملاحظة الضبطية لمدة خمس سنوات مع دفع تأمين مالي قدره ألفا جنيه . وفي عام ١٨٩٠ م كان عضواً بمجلس شورى القوانين عن مديرية الشرقية ، وتوفي في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٠ .

وقد رأس الأسرة بعده أخوه الوطني العظيم المغفور له إسماعيل أباطة باشا ، الذي ساهم بقسط كبير في النهضة الوطنية في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي . ولم يكن زعيماً لأمرته فحسب ، بل كان زعيماً للمعارضة الرسمية في مصر ، أي زعيماً للوطنيين فيها ، لأن الأمر كان بيد دولة أجنبية ، فكان يقاومها مقاومة عنيفة شديدة بقلبه وخطبه ، وبالجموع التي كانت تلتف حوله وتهتف باسمه في المظاهرات وفي المناسبات الوطنية الكبرى ، بسبب مواقفه الخالصة في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وفي طلباتها معارضته لمشروع مد امتياز قناة السويس ، وإحلال اللغة العربية محل اللغة الإنجليزية في التعليم . . . الخ .

وقد غمرت الحوادث بعد ثورة سنة ١٩١٩ تاريخه ومآثره السابقة ، وساعد على ذلك اعتلال صحته ومرضه الذي أقصده عن المساهمة في عضوية ما قام بعدئذ من مجالس نيابية أو تولى الحكم من وزارات .

لذلك كان من الواجب أن يعرف الجيل الحاضر والأجيال القادمة ، من هنا

الكتاب ، بعض الحقائق عن تلك الشخصية الكريمة التي تمثل التفاني في حب الوطن والإخلاص في خدمة البلاد .

قول : بعض الحقائق ، لأن سيرة أمثال إسماعيل أبانلة باشا ، وهم في مصر قلائل ، تضيق عدة مجلدات عن الإحاطة بها من كل نواحيها .

والتصفح لجريدة « الأهالي » التي كان يصدرها إسماعيل أبانلة أو لمهاضر مجلس شورى القوانين والجمعية الصومية وبعض الصحف المعاصرة له ، سيجد صفحات ناصعة ، ومواقف مجيدة مما كان يجدر بنا اقتباسه أو الإشارة إليه ، لولا أن ضيق المقام يحول دون ذلك ، ولهذا اقتصرنا على ذكر بعض المواقف البارزة .

ولعلنا بذلك نكون قد أدبنا بعض ما يجب علينا نحو ذلك الوطني الصادق .



## إسماعيل أباطة « باشا »

### مولده ونشأته

ولد إسماعيل أباطة باشا في « كفر أباطة » من قرى مركز الزقازيق بمحافظة الشرقية سنة ١٢٧١ هجرية ( ١٨٥٤ م ) ، وهو ثامن إخوته الذكور البالغ عددهم ثمانية عشر .

و حين بلغ السابعة من عمره ، التحق بالمدرسة التي أنشأها لأبناء الأسرة الأباطية والده المغفور له السيد باشا أباطة <sup>(١)</sup> قضى بها ثلاثة أعوام ، حفظ فيها جانباً من القرآن الكريم ، وتعلم مبادئ القراءة والكتابة ، ثم انتقل إلى المدرسة الابتدائية بينها ، ثم قصد إلى القاهرة فالتحق بمدرسة المتديان <sup>(٢)</sup> حيث أتم التعليم الابتدائي . ثم دخل المدرسة التجهيزية ( الخديوية ) بدرب الجمائز ، ومنها إلى مدرسة الإدارة ( الحقوق ) ، وتخرج فيها سنة ١٨٧٥ ، وكان من زملائه بمدرسة الإدارة للمغفور لهم إسماعيل صبرى باشا الشاعر المعروف وأمين فكرى باشا ، وأحمد حشمت باشا وهم من الأعلام المعروفين في تاريخ مصر الحديث .

---

( ١ ) أنشأ السيد باشا أباطة في « شروبة » — عدا المدرسة — مجداً ، كما كانت له بطك القرية مكتبة عامرة للأسرة .

( ٢ ) كانت مدرسة المتديان المدرسة الابتدائية الأولى في مصر ، وكان مقرها منزل البردهى بك ، حيث لبى المال للمدرسة النية بالسيدة زليخ بالقاهرة ، وقد سمي باسم مدرسة الناصرية فيما بعد ؛ وقد تخرج في هذه المدرسة عدد كبير من أعلام مصر في النصف الأول من القرن العشرين .

وكن في أثناء فترة طلب العلم معروفا بشدة الذكاء ، ولم تفارقه هذه الظاهرة خلال كفاخه الطويل ، ولعل أروع تصوير لها ذلك الذي قاله صديقه الكاتب الكبير داود بركات<sup>(١)</sup> في إحدى المناسبات ، قال : « كن في رئاسة المعارضين كأربع القواد تديرها للأمر وتصريفها ، يدخل على نفوس أتباعه والذين يشابعونه أنهم أصحاب الرأي الذي لم يكن إلا رأيه ، وأنهم أصحاب الأمر الذي لم يكن إلا أمره ، فكانت ألسنتهم تنطق ولكن للإعراب عما يريد هو ، وأيديهم تعمل ولكن لما يريد هو عمله ، حتى إذا رأى ضعفا أو وهنا أو قصورا من واحد منهم في مهمته — أو منهم جميعا — برز للميدان فكافح وناضل ... » .

وعقب تخرجه أرادت نظارة المعارف إيفاده في بعثة لفرنسا ليدرس الحقوق ، ولكن والده السيد باشا رفض . ولم تمض بضعة أشهر حتى انتقل والده إلى رحمة الله في سنة ١٢٩٢ هـ ( ١٨٧٥ ) فعاد إسماعيل إلى « كفر أباطة » ليشرّف على أملاكه ، وأنشأ عزبة خاصة له ببردين حيث أقام بضعة أعوام .

ثم طلب إلى الوظائف العامة ، شأن أبناء الأعيان في ذلك الوقت ، فعين مفتشا لتفتيش أبي كبير — وكان تابعا للدومين — ثم نقل كبيرا للمعاونين — باشماونا — لمديرية الشرقية ، وورق منها إلى وظيفته وكيل مديرية . ونشبت الثورة العراقية وهو وكيل لمديرية الشرقية ، على أنه لم يلبث طويلا حتى استقال من منصبه هذا ، وأغلب الظن أنه لم يشأ أن يكون آلة في يد حكومة الخديو توفيق .

ثم اشتغل بالحماسة فأدرك فيها شأوا عظيما ، ولا غرابة في ذلك فقد كان متعليا بجميع للزهرات والصفات التي تخلق من الرجل محاميا موهوبا عظيم النجاح . وليس أدل على اعتداد إسماعيل بأخلاقه بنفسه من أنه أقدم على احترام الحماسة

---

( ١ ) رئيس تحرير الأهرام من سنة ١٩٠١ حتى سنة ١٩٣٣

في ذلك الوقت الذي كان يسى فيه الحامون « طائفة الزورين » ، وكان في مبدأ اختفائه بالحمامة يتراخى في قضايا بنفسه ، ثم ضم إليه عدداً من المحامين كان يعهد إليهم بالمرافعة في القضايا مبقياً لنفسه الخطير للمهم منها ، وكان لا يلم زملاءه المحامين قضاياهم إلا كاملة البحث والإعداد ، شأنه في ذلك شأن كبار المعلمين الآن .

ويقول من خالطوه في ذلك العهد إنه أفاد من الحمامة ثروة تذكر ، على أن الذي لا ريب فيه أنه أفاد تجربة عظيمة كانت أحد العناصر الكبيرة التي كتبت له الفوز المتواصل في حياته السياسية .

إسماعيل أباطه في ميدان الصحافة

عرف إسماعيل أباطة ما للصحافة من قوة تتضامل أمامها سائر القوى ،  
ورأى بنافذ بصيرته أنها هي سبيله إلى المجد للسياسى الذى كان يبنى به  
نفسه ، فاعتزم الاشتغال بالصحافة ، ولم يكن ذلك بالأمر الهين فى تلك الأيام ،  
فكتب عدة مقالات فى شتى الصحف عالج فيها مختلف الموضوعات .

### إصداره جريدة «الأهالى»

وفى سنة ١٨٩٤ أنشأ جريدة الأهالى ، وقد اختار لها هذا الاسم واستعمله  
فى مقالاته ، وهو فى جميع استعمالاته إسم يرادف كلمة « للمصريين » ، وجعل  
اشتراكها السنوى « تسعين قرشاً صاغاً للجمهور ، وستين قرشاً لطلبة العلم سواء  
كانوا بالمدارس أو بالأزهر ، وكذلك لرجال العسكرية ، ولنظار محطات  
السكة الحديد ، ولوكلاء مكاتب البوستة ، وللمتدبىات الأدبية والعلمية ، ولحملات  
الاجتماعات العمومية ، ولكل من يطلبها بهذه الفئة بدعوى عدم اقتداره على  
أكثر من ذلك ، ومجاناً لسائر الجمعيات الخيرية ، ولن تقبىب الإدارة من عدم  
اقتداره على سداد قيمة الاشتراك من أولى الفضل والعالية » . أما أسباب هذا  
التجزيل لقوم دون آخرين ، فهى إذاعة رأيه وإبلاغ رسالته إلى الجميع .

وقد صدر العدد الأول منها فى أول سبتمبر من تلك السنة ، وهو يوافق  
غرة ربيع الأول سنة ١٣١٢ هجرية ، وهذا العدد يحمل عهده إلى القراء ، وإلى  
هذا العهد يجب توجيه الأنظار ، فهو يجمع إلى الأسلوب الرائع مظهر اليقين  
المستقر ، وإلى الاستبشار بتصديه للخدمة العامة على صورة رصينة ، الفزع من

تقل الأمانة والخوف من القصور عن أداء الواجب . ولقد قسمه أقساماً متنوعة  
هذه عنايتها :

١ — تفتيه الخواطر وتوجيه العزائم .

٢ — كلمة لأصحاب الجرائد على اختلاف أنواعها ومشاربها .

٣ — كلمة لسادة المحتلين .

٤ — كلمة في منهج الجريئة وخطها .

٥ — كلمة للحكومة السنية والرأى العام .

مقتطفات من العدد المورول :

وفيا يلى مقتطفات مما جاء فى العدد الأول :

» بسم الله الرحمن الرحيم

هذه هى أول كلمة علنية أقولها فى الخدمة الوطنية ، وهذه هى أول خطوة  
اجتهادية أخطوها فى سبيل الجهاد لتمرير الجامعة القومية وخدمة المصلحة العمومية .  
فإليكم معشر الأهالى المصريين ، ولست لسواكم أسوق الحديث .

حديث يرويه لكم واحد من أجزائكم التى تتركب منها جسم وجودكم ،  
يشارككم الإحساس والشعور فى الأكدار والسرور .

وحديث يرويه لكم من إذا هجعت مصائب البودة على المعاصيل الصيفية  
أو النيلية ، أو هطلت الأمطار وهبت العواصف على المزروعات الشتوية ، أو اشتدت  
نوبة المناوبة ، أو ثقلت وطأة الحياة بالمطالبة ، وجدتم مرخته أمام مرخاتكم ،  
وصوته دائماً قبل أصواتكم ، مدفوعاً إلى ذلك بإحساس داخلى ، وشعور  
وجدانى ، وتأثر ذاتى ، وانفعال طبيعى ، وهو الصالح الخاص الذى هو صالحه  
الشخصى ، والصالح العام الذى هو صالح أهله ووطنه . وخلاصة القول ، فهو الذى  
له مالكم ، وعليه ما عليكم ، بقى سائر الشئون والأحوال .



أما ذلك الحديث فيشتمل : أولاً ، على البحث الذى فيه الخواطر ووجه  
المزائم لإنشاء هذه الجريمة ، وثانياً : على الظروف التى طرأت على هذا الشرع  
منذ خطر على الخاطر لحد اليوم الذى برز فيه إلى عالم الظهور ، وثالثاً : على  
منهج هذه الجريمة وخطتها وبيان الغاية التى تسعى إليها وللواضيع التى قصرت  
أبحاثها عليها ، ورابعاً : على ما يتعلق بهذا الشرع الخطير من التفصيل والبيانات.  
فامنعونى إصفاء معشر الأهالى والقراء ، ولا تساعدونى الآن بغير الترفع  
عن نقيصة اللوم والاعتراض ، والتغاضى عن كل ما تخلونه من عرفاً عن جادة  
الحق والصواب ، حيث هى الخلعة العمومية يقوم المرء بها حسب استطاعته  
وقوته ، ومن عمل خير ممن لم يعمل ، والمصحة لله وحده .

\*\*\*

### « باعث تنبيه الخواطر وتوجيه المزائم

#### لإنشاء هذه الجريمة

لقد قضى الدهر — وهو أبو المعجب — على الفلاح المصرى أن يكون  
مدى العمر معتل الشئون ، أليف القلق والسكون ، كما قضى عليه أيضاً أن يكون  
طيب علة أجنبياً ، والمجهز لدوائه والتعهد لأحوال مرضه أجنبياً كذلك .  
وليس هذا بالأمر الغريب ، فإن هذه أحوال قد سنها الدهر بين أهله فى أدوار  
انحطاطهم وأطوار شقايمهم ، ولكن الغريب أن يلجأ العليل لالتزام  
جانب الكوت . .

ثم إذا سأله الطبيب — جهلاً أو تجاهلاً — عن علة ، أو استفسرت  
عواده عن صحته ، قامت من بين يديه ومن خلفه ألسنة أجنبية تترجم عن  
حالاته ، وتشرح أحوال مرضه وتقلباته ، وتعين مواقع الماء وتنقلاته ( مع  
قدرة المريض على ذلك واختصاصه به ) . . ثم يجيب كل سائل عن حالة العليل

على سؤاله ، ولكن لا بما تقتضيه حقيقة الواقع ، بل بما تستلزمه صوالح تلك  
الألسنة ، بالنسبة للمصادر التي تنتمي إليها ، أو التي تفيض منها انطباعات عليها ،  
فيمسى العليل في واد والشفاء في واد !

وهكذا يطوى المريض المصري أيامه في معاناة أهوال الأمراض ،  
وتجموع غصص الأدوية ، وتغلب الأعراض .

ثم كلما انحطت عنه الحرارة يوما ، لتشتد عليه وطلأتها في النى يليه ، قالوا  
في اليوم الأول : « لقد نجح فيه منا الهواء » ، ثم رموه في اليوم الثاني باستعداد  
فطري لقبول هذا الدواء !

وهكذا كلما انتقل من دور إلى دور ، أو تحول من حال إلى حال ...  
نعم ، كل هذا حاصل على ضفاف النيل !

ولكن ، هل من مانع للمريض عن الإجابة بلسانه ، والبيان عما يشعر به  
وجدانه ، لكيلا يكون عليه حجة لأطبائه ، القائمين بتدبير شئونه  
وتحسين أحواله ؟ ...

لا ، لا ، بل ألف لا . . لم يكن ثمة مانع - على ما نعهد ونحقق - سوى  
انزوائه في زوايا اللثة والقعول ، وخلوده إلى راحة السكون والخلول ، وتشبع  
أفكاره بانحطاط صوته الضعيف انحطاطا لا يبعد أن لا يصل إلى مسع الطيب ،  
أو إن وصله فلا يكون له من العناية والاهتمام أدنى نصيب . .

ولا شبهة في أن من نظر إلى هذه الحالة نظراً سطحياً ، مجرداً عن التأمل  
والتدقيق ، ابتدر الفلاح المصري باللائمة وأحال عليه بالتعنيف . . أما من نظر  
إليها بفكر ثاقب ، وتأملها بإمعان ، وجه سهام التدبير والاعتراض لا إلى  
الفلاح المصري ، بل إلى حكومته التي أفضت بسياستها إلى هاته الحالة المعززة ،  
وقاده تديرها إلى هذا الموقف السيء التيس . .

لأن الفلاح للمصرى قد قصت عليه صروف المصور الخالية أن يكون  
مسيراً لا مخيراً ، فى سائر أعماله ، وكافة شئونه وأحواله ، كأن لم يكن له فى  
الأمر - حق ولا فى نفسه - شئ . . . بحيث لو شاءت الحكومة أن تبيعه حياً  
- فضلاً عن إزهاق روحه بكون أدنى إثم - لما وجدت فى وجهها من يعارضها  
فى ذلك العمل ، حتى ولا بكلمة الشفاعة أو الاسترحام . .

وحينئذ فلا يسوغ - فى شرعة العدل والإنصاف - توجيه اللوم والتعنيف  
لفلاح المصرى على أى حالة وجد فيها ، ملأمت حكومتهم التى ليس له سواها ،  
ولا يعتمد فى خطوبه وترقية شئونه إلا على تديرها وقواها - هى التى تحاربه ،  
وهى التى تعمل على إذلاله ، وهى التى قتلت جوارحه وعواطفه الإنسانية ، وهو  
الذى تسمى لإماتة شعوره ، وأفققت من شرايته سائر الإحساسات الحيوانية ،  
وجعلته حجراً صلباً لا يحس ولا يعى .

ففقده عضواً نافعاً عند المهمات ، وخسرته نهراً فائضاً وقت اللطحات . .  
وباليتها كانت حافظت عليه بعد ذلك لنفسها ، لتستفيد من نتائج أعماله ، وتجنح  
كل ما طلب من ثمرات أتعابه . . لا ، بل أضاعته وأضاعت بعده كل مرتخص  
لديها وغال ، من أرواح وأملاك وثروة ونفوذ ، وحياة وسطوة ورفعة عالية ،  
ومنزلة بين أمثالها سامية ، وما أشبه ذلك مما لا يخفى على ابن يومين . . حتى  
آلت هى وإياه إلى أسوأ الأحوال ، بسبب تصرفاتها الباهرة وما يترتب عليها  
من تنازع للتنازعين ، وتزاحم هجمات الطامعين ، وما ينشأ عادة عن مثل هاته  
الحالة من الأضرار والخسائر . .

وقد وضعت - ياقوى - كل هذه للمعروضات نصب عيني ، فهالنى منظرها  
وأدهشنى مرآها ، فأنجرحت من هذه الخطرات جوارحى ، وتأثرت منها كل  
التأثر إحساسى وعواطفى . . وطالبتنى النفس إما بالتشجع والإقدام على البسى

في معالجة هاته الملل والأمراض، وإما بالتبليد أو (التجلد) والاستسلام لما يتولد عن هذه الأحوال من الآلام والأمراض . .

ولما لم يكن في وسمى قهر إحساسات الطبيعية، على عدم الشعور بتلك الآلام اللثة بنا - معشر الأهالي - من الملل الباطنية والأمراض الخفية، التي لم يصل إلى معرفتها طبيب ولا عراف لحد اليوم، فقد وقفت في موقف التردد والحيرة، إلى أن تظلت عوامل الإقدام، على بواعث الإحجام، فدبت في جوارحي فكرة العمل وروح الاجتهاد . .

ثم ما زالت تلك الفكرة تترى وتزداد شيئاً فشيئاً، بطرود الحوادث وكرور الأشهر والأعوام، حتى انتقلت من دور كنت في خلال أيامه لا أناجى بهاتيك الفكرة غير فؤادي والضمير، إلى حالة أخرى ما استطعت فيها الإمساك عن الكلام في هذه الأحوال والشئون، حين امتلأ سمى بما يقوله كثير من وجوه المصريين، في كثير من الأندية الأدبية والمحافل .

فناجيت ضيري وقلت في نفسي : « ما ضرك (يا إسماعيل) لو استلفت أفكار هؤلاء المتوجعين، واستنهضت هم أولئك المسقشرين ؟ » .  
ثم يقول :

« وما زلنا نترى ونتجاذب أطراف الكلام في هذه الأحوال والشئون، وفيما كان وما عساه أن يكون، والحديث كما يقال ذو شجون، حتى هدينا إلى الصواب، وألمنا مدبر الكون الأعظم كال التوفيق والداد .

وحيث رأينا أننا لو اقتصرنا في أعمالنا على تقرير أفكارنا ومباحثنا في معروضات، ورفضناها إلى الحكومة من وقت لآخر بحسب ما تقتضيه ظروف الأحوال، فلا يكون لهذه المعروضات أدنى حظ من العناية . .

وحيث رأينا أيضاً أننا لو التجأنا لإحدى الجرائد والتمسنا منها نشر المعروضات

التيه عنها ، فلا يعد أن تخالفنا في نشر ما لا يكون منطقيا على قاعدة مشربها من تلك المروضات . .

وحيث من هذه الأبحاث قد اتجهت أفكارنا لإنشاء جريدة أهلية نوقضا على هذه الخدمة الشريفة المقدسة ، فشرح بواسطتها ما خفي من علنا وما ظهر ، وإن لم نسمع شكاياتنا في هذا اليوم فلا بد وأن نسمع في القى يليه ، وإن لم يلتفت إليها في اليومين فلا بد من الاهتمام بها في يوم آخر ، وعلى كل الأحوال فإننا نكون قد قمنا بما يجب علينا لنا ولأعقابنا . . حيث :

على المرء أن يسعى بمسافيه نفسه

وليس عليه أن يساعده الدهر .

ونكون أيضا قد مهدنا بهذا العمل لإخواننا - معشر الأهالي - سبيل الكتابة والتحرير ، وطريق للراثة والتعبير ، المفلوكة أبوابها في وجوههم لحد اليوم . . مع حاجتهم إليها . . وقدرتهم عليها . .

وبناء على ما ذكر ، فقد كلف هذا الضعيف من قبل إخوانه بالاستهداف لسهام السلة للعرضين ، والسنة الجملة للمتقدين ، وذلك بطالب الرخصة من الحكومة بإصدار جريدة بعنوان « الأهالي » . .

• • •

وفي نفس المدد كتب تحت عنوان « كلمة نرفعها لحضرات الأفاضل أرباب الجرائد على اختلاف لغاتها ومشاربها » بوجه فيها الأنتظار إلى أنه لا ينبغي منافسة صحفهم في نقل الأنباء ، وأنه سيعمل على السى في تقرير الحقيقة والجد في البحث عن وجوه للنفمة العامة ، ويدعوم إلى حسن الظن بما يكتب ، وأنه لن يرد على من ينبرى لمجادلته في غير الصالح العام . .

• • •

### « كلمة نرفها إلى السادة المحتلين »

كثيراً ما وصل لأسماعنا من أفواهكم - أيها السادة المحتلون - أن الذي يسوء منكم الخواطر ، ويكدر فيكم البواطن والظواهر ، في قطرنا البعيد من عموم المصريين ، هو أن « النعم » التي أنعمت بها علينا ، والجسرات التي قلمتموها إلينا ، قد قوبلت بالجحود والكفران ، وكوفتم عليها بالسخط والموان ، وتمنيم لو سمح لكم الدهر بصحيفة مصرية تعترف لكم بالصنع الجليل ، وتشكركم على الفضل والجميل ، ليكون وجودها بين المصريين ، واعتراقها على رؤوس الأوروبيين بمعاندكم وآثارك ، سبباً داعياً لتنشيطكم على السهر في تدبير شئوننا وتحسين أحوالنا ، وباعثاً أيضاً على أن تزدادوا من أنفسكم تقانياً في خدمتنا وإدخال الإصلاحات والتحسينات إلينا .

فإن كنتم - أيها السادة المحتلون - لا تودون لبلادنا إلا كل خير ، ولا تتقاعدون عن أن تدفعوا عنها كل شر وضر ، وأنكم أهل مروءة وشهامة ، وعفة وكرامة ، ولا تودون لخلعتكم جزاء منا ولا شكوراً ( كما يزعمون ) ، وكنتم حقيقة أبناء الحرية وأنصار العدالة والمدنية ( كما تدعون ) . .

فاهدونا على أن نحمل جيد هذه الجريدة الأهلية المصرية بقلائد شكركم ، والثناء عليكم ، والإطراء على كل خدمة تقدمونها لبلاد وأهلها ، وعلى كل نعمة تسوقونها لها .

ذلك على شريطة أن لا تتقاعد عن نشر كل سيئة بدت منكم ، أو مضرة صدرت عنكم ، وحينئذ فلا تنمروا ولا تعترضونا ، إذا شرحنا للعالم تلك المضار الهائلة التي نشأت عن إصلاحاتكم ، والخسائر الطائلة التي تسببت عن بقائكم بالحالة التي أنتم عليها الآن ، وكذا الفرائض والواجبات التي قصرتم عن القيام بها في أرض احتلتوها وأمة توليت أمورها ، وذلك الموقف المخرج والمركز



السيء ، الذي سقم إليه الحكومة ورجالها ، وما أشبه ذلك من الخطايا والكبائر ، التي تذكرها لكم عامة الأهلين وخاصة المصريين ، فليعلمكم بتلافون ما فرط ، وتصلحون ما سبق من الخطأ والغلط ، وتغفون رضاء الأهالي وحسن ولائهم . . .

وهكذا سيكون شأننا في كل ما ستلده الأيام المستقبلية من الشروعات والأعمال .



### « الكلام على منهج هذه الجريدة وخطتها »

من المقرر المعلوم أن هذه الصحيفة تعتبر - في عرف أهل التحرير - جريدة سياسية ، بمعنى أنها تخوض في الماعع السياسية ، وتتكهن في حوادثها القلبية ، وتروى بعضا من الحوادث الخارجية ، والأنباء الدولية ، وما أشبه ذلك . . .

على أنها ليس لها من هذا الوصف أدنى حظ ولا نصيب . . . لأن من تذكر ما ألفتناه في هذا العدد عند الكلام على ( تنبيه الخواطر لإنشاء هذه الجريدة ) علم أنها أشبه شيء بمعرض يرفع إلى الحكومة رغائب الأهالي وأمانيتهم ، ومظالمهم وشكاويهم ، وما يحتاجون لإدخاله عليهم من الإصلاحات والشروعات ، وتأخذ على عاتقها أن لا تحسن قبيحا انتصارا لحبيب ، ولا تقبح حسنا انتقاما من عدو ، ولا تتعاشى الكلام في شرح ضرر صدر عن أمير ، ولا تتأخر عن أن تبيض وجهها بذكر صنع جميل وإن صدر عن حقير . ومهما يكن من جلالة وزير أو مكانة كبير ، فإنها لا تقبأهى بجملة حكاها ، أو بكلمة فاه بها ، ما لم يقرن القول بالعمل ، ثم يؤيده بالنتيجة الحسنة ، مع العلم بأنها لا تقبل المسدح والإطراء على منهجها وخطتها كذلك . . .

والجريدة موسعة صدرا رعيًا ، لكل ما يرد عليها من الوسائل التي يراد

نشرها عن أى مظلمة ، أو تقصير بدأ من عالمكم في واجب مفروض ، كما أن هذا الصدر الرحيب ، يضيق عن أن يحتل حرفاً واحداً من مدحة في مدح ، تزلفاً إليه أو تقريباً منه . .

والجريدة بعيدة عن عار التعصب ، ووصمة التشيع ، وقيصة الانحياز ، بل هي مستكة بعروة الاعتدال ، وحرية الاستقلال ، وعصمة البحث .

أما حجمها — وإن كان في نظر الراى يظهر صغيراً — فإنها في الحقيقة كبيرة الحجم ، لعدم اشتغالها على ما يشغل أعمدتها بما لا يفيد الأهالى الذين أوقفنا الجريدة على خدمتهم ، وذلك أنك لو تصفحت الجرائد السياسية ، رأيت الصحيفة الأولى منها مدونة فيها الأخبار الخارجية ، الخاصة بالدول الأجنبية ، والصحيفة الثانية مشعونة بالأخبار الريفية ، التى لم تكن إلا إطلاءاً عن بعض الأمورين وتنقلاتهم ، واجتهادهم في أمور هى ليست غير واجباتهم ، التى لا تستلزم مدحهم على أداؤها لكونها مفروضة عليهم ، والصحيفة الثالثة مشعونة بعضها بالحوادث الداخلية ، وبقايا مملوء ببيان الديون الحكومية ، والتجارة وأسعار أسواقها العمومية اليومية .

وبعد أن صدرت الحكومة من اللوائح والنشرات والأوامر ، والذي تصدره منها قبل الإقرار عليها ، مشغوعاً ذك برغبات الأهالى فيما يرغبون تعديله وتحويره منها ، مع بيان أوجه فوائدها أو أضرارها إن وجدت ، لتكون الحكومة مطلعة على أميال الأهالى ، واقفة على الإصلاحات في تلك المشروعات ، قبل التصميم على إجراء العمل فيها بما ينطبق على إحساسات الأهالى ومصالحهم .

هذا ولا يفوتنا أن نبين لحضرات الجمهور ، أن هذه الجريدة تصدر من الآن إلى نهاية هذا الشهر مرتين في كل أسبوع ، ريثما نستوفى مطبعتها وتنشبت في أمرها وتعرف مشتركيها ، أولى من إصدارها لمن لا يطلبها ، وبعد مضي الشهر

الذکور تصدر في ثوبها الجميل يومياً لقراء في مواعيدها .



وكانت « الأهالي » تصدر في أربع صفحات من القطع المتوسط ( القطع الذي تصدر به الآن مجلة آخر ساعة ) . وقد ندحش كثيراً إذا عرفنا أن إسماعيل أباظة كان يقوم بمفرده على تحريرها وإدارتها ، بل وتصحيح تجارب طبعتها ، وكانت تطبع « بمطبعة العاصمة » بمحوش الشرقاوى بالقرب الأحمر ( لصاحبها محمد مسعود )<sup>(١)</sup> ، وابتداء من العدد السابع عشر أصبحت تطبع في « مطبعة الأهالي » التي اشتراها خصيصاً لها .

وكانت الجريدة في أغلب أعدادها لا تحمل بين دفتيها إلا آثار قليلة من مقالات مطولة أو نبذة قصار ، ومن اطلع على كتابته فيها أدرك لأول وهلة كيف عرف إسماعيل أباظة الصعنى الطريق للوصول إلى أعماق النفوس ، وأسالة الرأي العام بقوة الحججة ووضوح العبارة وصدق الوطنية ، في سراحة شديدة وشجاعة ناجدة .

ومما سهل له تحقيق أهدافه أنه ابتدع أسلوباً لم يكن مألوفاً في ذلك العصر ، فقد كان يجعو في كتابته معنى فيه روعة وإعجاز : يلقى بالانتقاد المر في العبارة للهدبة واللفظ الرصين ، وهكذا ظلت خطته في الكتابة السياسية حتى بز فيما بعد حول الكتاب السياسيين ، وعرف بينهم بالارتكاز على المنطق السليم والنفاذ مباشرة إلى لباب الموضوع دون الالتجاء إلى الحواشى والتقدمات . وكان بارعاً في ترتيب حججه وأدلته ، وابتدائه بإيراد أقطاب قوة وأضعفها موقفاً ، وهكذا يظل يتطرح بها حتى يأخذ خصومه — وما كان أعظمهم وأكثرم — بالحجج الناصحة التي لا يمكن دفعها .

---

(١) هو الخفور له بالامانة محمد مسعود الأديب المشهور .

وعرفت كتابته اليسية — فوق ذلك — بسهولة مأخذها وجمعها للمأني  
المنوعة في القدر اليسير من اللفظ ، كما عرفت حملاته الاقتصادية بأنها نوع من  
الهام غير المرئية ، من خصائصها أن تبحر ولا تقتل . وحسب المطلع أن يقرأ  
له في « الأهالي » — وفي غيرها من الصحف — مقالاته الرائعة في شتى الموضوعات .

**محمد فريد ينوه بصدور « الأهالي » في مذكراته**

وقد كتب محمد بك فريد — الزعيم الوطني المعروف — في « مذكراته »  
المنشورة في عدد مجلة الهلال الصادر في مارس سنة ١٩٦٥ :

« ظهرت في هذا الأسبوع والأسبوع الماضي جريدة وطنية مضادة للحكومة  
وللإنكليز ، محررها وصاحب امتيازها إسماعيل بك أبانلة من عائلة أبانلة  
المشهورة بالشرقية ، وسماها « الأهالي » . وبما أنها شديدة الهمجة على الإنكليز  
يخشى عليها من اضطهاد الحكومة ، فلا تلبث أن تقفل كما حصل لجريدة  
« الأستاذ » في العام الماضي . »

#### **نشر ملخصات جلسات مجلس الشورى**

ومما يذكر له بالفخر أنه كان أول صحن استغل عضويته بمجلس الشورى  
لإيقاف قراء جريدته على ما كان يجري في هذا المجلس ، إذ نشر بالعدد ١٥٢  
الصادر في ٢ فبراير سنة ١٨٩٦ ملخصا لجلسة الأولى التي عقدت في آخر يناير  
من سنة ١٨٩٦ ، مهد له بأن وجه نظر رئيس المجلس إلى وجوب استنهاض هم  
الأعضاء الداعمين لحضور الجلسات في مواعييدها المحددة ، كما دافع عن فكرة نشر  
ما يجري بالجلسات ، « لأن المراد بأن تكون جلسات المجلس غير علنية هو أنه  
لا يسوغ لأحد حضورها وقت الداوات فقط ليس إلا ، أما بعد انقضاء  
الجلسات فكل أعمال الهيئة وقراراتها حق مباح لكل من رام الوصول إليها  
أو الاطلاع عليها من وجهتها الشرعية ( وهي رئاسة الكرتارية ) » .

ومما يجعل له بالإعجاب كذلك نزعته الديمقراطية في مخاطبة كبار رجال

الحكومة ، وإثارة ذكر أسمائهم مجردة عن الألقاب والرتب ، أمثال : صاحب  
العطوفة ، أو المودة ، أو السعادة ، أو العزة .. وقد نبه في العدد الحادى عشر  
من الأهالى الصادر فى ١٥ أكتوبر سنة ١٨٩٤ مينا أن ذلك سينال استحسان  
القراء ، مؤكداً أنه يمكن لهم كل إجلال واحترام .

• • •

ولقد كانت « الأهالى » فى مبدأ ظهورها متوسطة الانتشار ، ولكنها لم  
تلبث أن أخذت مكانها اللائق بها بين الصحف ، ثم لم تلبث أن تصدرتها جميعاً .

قال الكاتب الكبير داود بركات فى هذا الصدد : « إن أباطة باشا  
نشأ يحمل نفساً كبيرة ، خلق بها كالتسرف فى الأجواء يطلب مقاماً عالياً فوق  
المقام العالى المودوث ، كما كان يقع كالنحلة على كل زهرة ليتخير منها الأحسن  
والأفضل ، كان الصحفي الذى بلغ الناس رسالة صدق الإيمان وحمية الاعتقاد ،  
وكان فى جريدة الأهالى بيت عقيدته ويدافع عنها ، ويقم على ذلك الحجة  
والبرهان » .

تلفتت مصر فإذا إسماعيل أباطة من أظهر أبنائها وأعزم عليها ، وإذا اسمه  
ملء الأفواه وللسامع ، وإذا رأى العام يرفعه إلى قمة الشهرة ، وعلة ذلك أن  
الرأى العام لم يكن قد ألف — قبل ذلك — أن يرى رجلاً من الأسر الكريمة  
متغرباً فى تلك الصحف أو « الجورنالجية » كما كانوا يسمون وقتئذ ، ولم يكن  
الرأى العام قد ألف أن يرى الصحافة عملاً كريماً يقصد به وجه الله والوطن .

فلما استطاع الصحفي إسماعيل أباطة أن يثبت للرأى العام أن الصحافة  
ليست تجارة ، وليست مهاترة ، وليست تنابزاً بالشتائم وتراشقاً بالكبار ،  
وليست مسرحاً خفياً للمدح والمقذح ، رأى الناس عملاً جديداً يبرز فى المحيط



إسماعيل أباطة (باشا)





السياسى له قوته وله خطر ، وأبصروا لونا جديداً من ألوان الشخصية البيلة الطاهرة .

وخل الصحفي إبراهيم أباطة بكافح ويتفح فى « أهاليه » ثلاث سنوات متواليات ، يدبجها بأسلوبه الرفيع ، ويذكىها بحجته القوية ، ويدعمها بمقيدته الراسخة ، ووطنيته الصادقة ، حتى انتخب عضواً لمجلس شورى القوانين نائباً عن مديرية الشرقية ، وذلك فى يناير سنة ١٨٩٦ .

\* \* \*

#### هل يجمع بين الصحافة وعضوية مجلس الشورى ؟

وقد ظن أن الحكومة لن تسمح له بالاستمرار فى إصدار جريدة « الأهالى » مع احتفاظه بعضوية المجلس ، ولذا وطد العزم على الاستقالة إذا حالت العضوية دون إصدار الجريدة . وتقديراً من الحكومة لشخصه أحالت الموضوع على المنشار القضائى ، فأفتى بعدم وجود أدنى مسوغ قانونى يبيح للحكومة للمعارضة فى عضويته مع إصداره لجريدة الأهالى فى نفس الوقت .

ولكن أعباء النيابة حالت — بعد مضي نحو عام ونصف — دون تفرغه للجريدة فأوقف إصدارها . وكان آخر عدد صدر منها هو العدد رقم ٢٣٤ الذى يحمل تاريخ يوم ٣ مايو سنة ١٨٩٧ .

ولكن إسماعيل أباطة لم يهجر الصحافة ، بل ظلت حلت بالصحفيين وثيقة . وقد أفادت الصحافة كثيراً من تلك الصلة ، لأنه كان هو وصديقه المغفور له الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده يزودان الصحفيين بأخبار الموضوعات والمناقشات التى تجرى فى مجلس شورى القوانين بسبب سرية الجلسات ، ولما وجه إليه أحد زملائه اللوم بسبب ذلك قل : « إننا نشرع للأمة ، ويجب أن تعرف الأمة كل شيء ، ولا سبيل غير الصحافة ، فإن صحفى فى المجلس ومندوب الصحفيين ، فإن ثبت فاطلب من المجلس عزلى » .

فذلك كان أول من قدم اقتراحاً لمجلس شورى القوانين بضرورة جعل  
الجلسات علنية ، وجاهد في سبيل ذلك حتى تحقق اقتراحه ، مما سنّفه عند  
الحديث عن « إسماعيل أباطة النائب » .

وجدير بالذكر أن إسماعيل أباطة اعتزم إصدار جريدتين أخريين عدا  
« الأهالي » ، وفيما يلي ما أعلنه بهذا الشأن على صفحات العدد ٢١٨ من « الأهالي »  
الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٦ .

### « إعلان من إدارة جريدة الأهالي »

أحيط علم الجمهور ، أنني بعد التوكل على المعين القدير ، قد عزمت مع آخرين  
على إصدار جريدتين ، بالفتين العربية والفرنساوية ، لتشر لساأثر الأمم والدول  
أمانى وآراء الأمة المصرية وملتصاتها ، وتشرح لهم أحوالها العمومية ، للادية  
والأدبية والسياسية . وستصدر في أول نشأتها مرة واحدة في كل أسبوع ،  
وقيمة الاشتراك فيها ٩٧ قرشاً صاغاً ونصف قرش ، سواء كان بالقطر المصرى  
أو بكافة الأقطار الأخرى .

أما جريدة « الأهالي » فتنبى ما دامت الأهالي ، فقط يكون صدورها  
مرة واحدة في كل أسبوع ، مشتملة على مواضيعها المعروفة ، وعلى أمم اللواضيع التى  
تشتمل عليها الجريدة الفرنسية والعربية . أما قيمة الاشتراك السنوى فقد  
قررناها ابتداءً من سنة ١٨٩٧ بمبلغ خمسين قرشاً صاغاً ، وبأربعين قرشاً صاغاً  
لكل من حوته مواطن التعليم على اختلاف أنواعه من متعلمين ومعلمين ،  
ولرجال العسكرية ولموغلفى مكاتب البوستة المصرية .

وإدارة جريدة « الأهالي » متعلمة - من هذا اليوم - لقبول كل المخابرات  
وطلبات الاشتراك التى تتعلق بالجريدة الفرنسية والعربية ، حتى تنهى مخابراتها  
ومعداتنا وتظهر للوجود . والله ولى التوفيق وخليير المتقين .

ولكن الظروف لم تساعد ، وكانت عضويته لمجلس الشورى عاملاً على

تعطيل التنفيذ ، لانشغاله بالقدر الذي لا يتسع لصل جليل وهام كهذا . وبذلك يكون إسماعيل أباطة قد سبق المغفور له مصطفى كامل في التفكير في إصدار صحيفة وطنية بلغة أوربية .



### نحية وتقدير ، لعبد القادر حمزة

ولست هناك نحية وتقدير خيراً مما وجهه المغفور له الأستاذ عبد القادر حمزة ، بمناسبة إصداره جريدة تحمل نفس الاسم في أكتوبر سنة ١٩١٠ ، قال : « قريب عهد جريدة ديجها براع الوطني المعروف إسماعيل أباطة باشا ، تلك جريدة « الأهالي » التي ظهرت بلسان مصر وفلاحها ، في الوقت الذي قل فيه الناطقون وعز الرجال الماملون . لذلك أردنا أن نصل بينها وبين جريدتنا هذه ، فاخترنا لها هذا الاسم ، ونحن على يقين أننا قد اخترنا قبل كل شيء ، ما نشاء ونشاء البلاد من غيرة وعزيمة ومبدأ قويم : اخترنا الاسم لنعيد « أهالي » أباطة باشا سيرتها الأولى في الدفاع عن مصر وقول الحق وإرشاد الأمة ، فواجبنا قبل كل شيء أن نمحي الجريدة التي جئنا لنعيدھا والرجل الذي مهد طريقاً قننا منذ اليوم لنخطو فيه : إلى نائب الشرقية و « أهاليه » نحيثنا ونحمية « أهاليينا » ، ولهذا البلد كل مانعمل جميعاً . وفقنا الله إلى سبيل الرشاد .

## مختارات من مقالات إسماعيل أباطة في جريدته «الأهالي»

تناولت مقالات إسماعيل أباطة في جريدة الأهالي مختلف النواحي :  
السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية وغيرها.  
وهذه المقالات جميعاً لما أهميتها ودلالاتها وأهدافها ، وكثيراً ما نشرتها  
بعض الصحف المعاصرة أو اقتبست فقرات منها .  
ويضيق نطاق هذا الكتاب عن نشر تلك المقالات ، ولهذا سنكتفي بإيراد  
فقرات من بعضها دون تعليق .

### في ميدان السياسة :

فأما من الناحية السياسية فقد كان ديدنه مهاجمة الاحتلال بأسلوب مهذب،  
ولكنه قوى وفي الصميم ، كما كان يهاجم أنصار الاحتلال وأسلحته في مصر  
من المستورزين وأمثالهم .

ومن أمثلة ذلك ما كتبه في العدد ١٤ الصادر في ٢٥ أكتوبر  
سنة ١٨٩٤ :

### « أقوال الأعيان ووجوه الأهالي

#### في تعيين المستشار الاحتلالي

لقد كثر وفود الوجوه من أهالي البلاد وأعيانها على العاصمة في هذا  
الأسبوع ، احتفالاً بمولد الأستاذ البيومي والإمام الحسين رضي الله عنهما . ولقد

زارنا كثير منهم فبالولنام الحديث ، وطارحنام الأفكار ، في أمر تعيين  
مستشار ، من رجال الاحتلال ، لنظارة الداخلية الجلية . فكانت إجابات  
عائتهم ، وأفكار خاصتهم ، كانت بأسرها إجابات وأفكار شخص واحد  
( ألا وهو إحسان الأهالي الوطني وشمورم الوجداني ) ، ولهذا فقد نلخصنا  
تلك الإجابات والأفكار فيما يأتي :

سئنا : هل تعيين المستشار يحول بين الهدوء وبين الفتك بمزروعاتنا ؟  
فأجبنا بلا . .

سئنا : هل تعيين للمستشار يدعو لتحسين أثمان محصولاتنا ؟ فأجبنا بلا . .  
سئنا : هل تعيين المستشار يكفل لنا تعديل الضرائب على أطيائنا ؟  
فأجبنا بلا . .

سئنا : هل تعيين المستشار ينقذنا أو يخفف عنا أتعال ديورتنا ؟ فأجبنا بلا . .  
سئنا : هل تعيين المستشار يضمن لنا إيجاد بنك مالي ، يسلفنا ما تدعو  
إليه حاجاتنا الزراعية الضرورية من النقود ، بغير فوائد أو بفوائد قانونية  
لا تزيد عن ثلاثة في المائة سنوياً ، كما هو حاصل في بلادهم ، فيقضى لنا بذلك  
حفظ ما تبقى أيدينا من أملاك آبائنا ، ولا يلتزم الفلاح بالاقراض بأربعين  
للمائة سنوياً كما هو حاصل الآن ، ومن يتجاهل أقناله ألف برهان ؟ . .  
فأجبنا بلا . .

سئنا : هل تعيين للمستشار يكفينا شر الفرق ، وخر الجسور عند فيضان  
الليل ، والشرق عند عدم فيضانه ؟ . . فأجبنا بلا . .

سئنا : هل تعيين المستشار يقيم ميزان المساواة بين الأجانب ، فلا  
يقاد كبيرنا إلى سجون المخالفة والبوليس ، ويحتفل بتشييع خيبرم إلى دار

للقونصولاتو التابع لها ، ثم منها إلى عشته ؟ .. فأجبنا بلا ..

سئلنا : هل تعيين المستشار يقضى بتوحيد القوانين والمحاكم المصرية ،  
ولغو صندوق الدين والأعضاء المختلطة بالسكة الحديد وبالدائرة للنسبة  
وبالدومين ؟ .. فأجبنا بلا .

سئلنا : هل تعيين المستشار يؤدي إلى فتح معامل وقابريقات بالعاصمة  
وبسائر عواصم البلاد ، يشتغل بها الخلالون من الأعمال ، وتأخذ مقداراً عظيماً  
من الأقطان ، فترفع بسبب ذلك أثمانها في الجهات الخارجية ، ونستغنى عن  
معظم - إن لم يكن عن سائر - المصنوعات الأجنبية ؟ .. فأجبنا بلا ..

سئلنا : هل تعيين المستشار يعمم المعارف بيننا ، ويساعد على كثرة  
افتتاح المدارس وتأسيس مواطن التعليم وانتشار المعارف في بلادنا ؟ ..  
فأجبنا بلا ..

سئلنا: هل تعيين المستشار يطهر العواصم والبنادر والبلاد من أدران الفسق  
والفجور ، والفساد ، فلا ترخص الحكومة المصرية الإسلامية العربية للفناء  
باستعمال البنى والفساد ، والاحتراف بمهنة الفحش والفجور ، ثم تدفع إليهن  
الرجال بما كفلته لهم من نظافة المومسات وبراءتهن من كل مرض يخشى من  
مضاره على صحتهم وأبدانهم ، ولا تعطى رخصة أيضاً للمراهقات والقاصرات  
عن درجة البلوغ بالخروج عن طاعة أولياء أمرهن ، والوقوف في مراسع  
الرقص والابتذال تحت حماية عدل الحكومة وشهامتها ومروءتها وغيرها ؟ ..  
فأجبنا بلا ..

سئلنا : هل تعيين المستشار يساعد على إجابة الطلبات التي طلبتها جريدة  
« الأهالي » للأهالي ، من منذ نشأتها لحد اليوم ، وهي تعديل لائحة المشردين ،  
توسيع اختصاصات مجلس شورى القوانين ، عمل لائحة لطائفة القباينة ، تأجيل  
تحصيل أقساط شهرى أكتوبر ونوفمبر من الأموال الأميرية لشهر ديسمبر ،

بسبب تأخير تفتح الأقطان وانحطاط الأمان، وإعداد المدارس لقبول الطالبين الذين يتقدمون إليها ، وغير ذلك مما هو واضح بها من الإصلاحات الملتمسة من بعض المصالح والنظارات التي يضيق المقام عن بيانها ؟ ... فأجبنا بلا .. »

• • •

#### الانجليز والأوقاف :

وفي العدد رقم ٩٤ الصادر في ٤ يوليو سنة ١٨٩٥ كتب مقالة بعنوان :

#### « كلمة في سبيل الله »

ندد فيها بمحاولة الإنجليز التدخل في شئون الأوقاف الإسلامية بدعوى اختلالها وفسادها، ثم قال :

« لماذا لم تأخذكم هذه الرحمة — أيها الرحماء — على أوقاف إخواننا الأقباط ؟ ... لماذا لم تأخذكم الرحمة — أيها الرحماء — على أوقاف إخواننا الإسرائيليين والأرمن والوارثة والأروام والكاثوليك والأرثوذكس والبروتستانت والطلبان وغيرهم ، التي لو فرضنا أن أوقافهم لم تكن على شيء من الاختلال ، لما أمكننا أن نعرض أنها غير قابلة للترقي والتحسين ؟ متى شملتوها برحمتكم التي تريدون أن تشملوا بها الآن مصلحة أوقاف المسلمين ، بدون أن يلتص ذلك منكم ملتص ، حتى ولا من عصاة المسلمين أو من رعاهم ، فضلا عن أتقيائهم وأمرائهم ، فضلا عن ذوي الحظ والمصلحة في تلك الأوقاف . »

• • •

#### تعيين ضباط انجليز بالجيش

وفي العدد ١٦٥ الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٩٦ كتب ينتقد تعيين بعض

الضباط الإنجليز بالجيش المصري دون ما مبرر :



## « انجلاء الإنكليز عن مصر »

طالما بجريدة الوقائع الرسمية التعميمات الآتية قلا عن الفريضة العسكرية ،  
فاخترنا نقله عنها بالحرف الواحد ، ليعلم به القائلون بفوائد حملة دنقلة ، ثم يحدثونا  
بعد ذلك ما إذا كانت هذه من بعض تلك الفوائد المتظرة ، أو أنها حصلت  
من باب الخطأ الذي لا بد من حصول مثله في كل مشروع جسيم ، وليخبرونا  
أيضاً بما إذا كانت هذه التعميمات هي من الدلائل على التهيؤ للانجلاء ، الذي  
يقسمون بشرفهم وبشرف مُلكهم وملوكهم أنهم يسعون في كل وقت  
في تقريب أجله وإفاد أمره ، وليعلمونا بما إذا كانت هذه التعميمات هي من  
الأدلة على سعى المحتلين في ترقية الأمة المصرية لحالة تستطيع معها أن تحكم نفسها  
بنفسها ، كما يدعون أنهم أخذوا ذلك على عهدتهم . . . أو أن ذلك دليل  
على السعي في قهقرة المصريين ، ونزع عواطف الجد والاجتهاد من  
إحساساتهم ، وحرمانهم من حقوقهم حتى في مواقف الموت الأحر ، فأصبح  
لسان حالهم قائلاً :

م يحدوني على موتى فوا أسفا

حتى على الموت لا أخلو من الحسد

فإن جوانب البلاد مملوءة بالضباط الشجعان البواسل ، الذين مارسوا  
الحروب في جهات ومواقع متعددة ، وتدريبوا عليها خصوصاً في الأقطار السودانية  
التي تعودوا على حرها ، وعرفوا مواقع روايتها ووديانها ، ولا يكلفون  
الحكومة ربع الأكلاف التي تتحملها بسبب تلك التعميمات الآتية . . . »

ثم يلي ذلك أسماء الضباط الإنجليز الذين اشتركوا في حملة دنقلة ، ثم عينوا  
ضباطاً بالجيش المصري .. »

ولا يجد صاحب « الأهالي » بأساً من مهاجمة اللورد كرومر عندما حاول التدخل في شئون الجمعية الخيرية الإسلامية ، إذ ينشر في العدد ٢١٩ بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٩٧ مقالا هذا نصه :

### « الجمعية الخيرية الإسلامية والمحتلون »

لكل طائفة من المصريين ونزلاء مصر جمعية خيرية يقصد منها إعانة فقراء تلك الطائفة ، واصطلحت كل جمعية من هاته الجمعيات على أن تعين يوماً معلوماً من كل سنة تحتفل فيه ، ونحى ليلة يكون دخلها للجمعية ، ويشاركها في ليلة احتفالها كل من حركته الشفقة لعمل الخير والإحسان .

وقد احتفلت الجمعية الخيرية الإسلامية في الشهر للنصرم بليتها المعتادة ، وشارك المسلمين في احتفالهم المسيحيون ، حباً بالخير ورغبة بمساعدة الفقير والبائس ، ومن جملتهم بعض الأفاضل من رجال الاحتلال بمقدمتهم جناب اللورد كرومر ، فإنه اعتاد أن يدفع في كل احتفال خصة جنيهاً ثمن لوج في الأوبرا ، وهكذا جناب السير جون سكوت ، وخلافهما .

ولكن من أغرب ما طرق آذاننا وأعجب ما تحدث به الرواة ، أن الجمعية تلقت مؤخراً كتابين : أحدهما من اللورد كرومر والثاني من المستر سكوت ، والاثنان وردا في أسبوع واحد وبمعنى واحد ..

وخلاصة ما جاء في كل منهما استعلام عن أسماء أعضاء الجمعية ، وعن كمية إيراد الجمعية ، وكيفية صرف المبالغ التي تجمع ، محتجاً كل منهما أن دفعه خصة جنيهاً كل سنة يخوله حق هذا السؤال !!

أما الجمعية فأجابت كلا من كاتبى الرسالتين بأن ما يدفعه الواحد منهما أجرة لوج لا يعطيه حق العضوية ، لأن العضو هو الذى يتعهد بدفع مبلغ كل سنة بصفة اشتراك ..

أما الذين يشترون تذاكر المدخول إلى الجنيئة وأوراق التوجات والكراسي  
لحضور التمثيل ، فهؤلاء يدفعون القيمة إما على سبيل التبرع وإما بقصد الفرجة ،  
وبموجب أوراقهم لهم الحق بالدخول إلى الحديقة وتياثرو الأوبرا حسب منطوق  
القانون الأساسي للجمعية ..

ثم أصبحت كل جواب بنسخة من قانون الجمعية ، وأما دخل الجمعية  
والطرق التي ينصرف بموجبها ، فأجابت بأن هذا ينشر في الجرائد المحلية في  
كل عام ..

ولا بد أن الكثيرين من قراء جريدتنا يشاركوننا في الاستغراب عند ما  
يطرق آذانهم هذا الخبر ، الذي لم يكن ينتظر صدوره عن قاضين مثل اللورد  
كرومر والسير جون سكوت ، وهما أكثر الناس معرفة بما هي الجمعيات ،  
الخيرية ..

ولا بد أنه بلنهما أن هذه الجمعية تعرض حسابها السنوي على عموم الأعضاء  
في محرم كل سنة ، وقانونها يخسول كل من يدفع جنيتين فأكثر على سبيل  
الاشتراك ، حق الحضور في جلساتها والاطلاع على بيان المصروفات بمفرداتها ،  
وعلى أعمال الجمعية المسطرة بدفاتها ..

والذي يهمنا الآن :

( ١ ) هل مجرد مشترى ورقة دخول الجنيئة يعطى للمشتري حق الاطلاع  
على حسابات الجمعية ؟ ..

( ٢ ) هل ينحصر هذا الحق في بعض الأفراد ، أو يتناول عموم الذين  
تبرعوا بمساعدة الجمعية ليلة احتفالها ؟ ..

( ٣ ) أن جناب اللورد كرومر وحضرة السير جون سكوت اشترا بمحب  
الخير ومساعدة الفقير ، ولا بد أنهما ساعدا جمعيات أخرى خيرية غير الجمعية

الإسلامية ، فهل طلبا من باقى الجمعيات نظير ما طلباه من الجمعية الإسلامية الخيرية ... ؟

إننا نكاد لا نصدق هذا الخبر ، وإن كنا أخذناه عن ثقة .. لأنه لو صح لكان مخالفا لكل نظام من نظمات هذا العالم الأدبية ۱۱ ۱



### مقترحات جلية لى اسلوب نهكمى

انتهز إسماعيل أباطة فرصة نشر جريدة المقطم نبأ اقتراب عقد اجتماع لجنة الرفق بالحيوان فى العاصمة بالوكالة البريطانية ، وكتب فى عدد « الأهالى » رقم ٢٨ فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٤ المقال التالى ، وهو يتضمن عدة مقترحات هامة للهوض بالبلاد :

### « إنسان فى زى حيوان »

لقد وصلنا من الأرياف خبر غريب جداً .. وهو أنه تشكلت عدة لجان بالوجهين البحرى والقبلى ، من الطبقات الفقيرة والمتوسطة من الأهالى الفلاحين المصريين ، دون الطبقة العالية وهى طبقة الأغنياء الثريين . وعزموا على إرسال وفود من قبلهم للعاصمة ، متزيين فى هيئتهم وفى منظرهم بزي الحيوانات ، سواء كان يلبس جلود من جلودها ، أو بهيئة ملابس أخرى مشابهة لها .. وذلك ليرفضوا إلى جهات الاختصاص بيد البشوع الحيوانى عرائض لا يخرج مضمونها بأسرها عن ما يأتى :

أولا : إيجاد بنك أهل بالعاصمة متصل بفروع له بعواصم الأقاليم ، لتسليف الأهالى للمصريين قروداً من مبالغهم المسجونة بمندوق الدين ، على رهونات عقارية سعر للمائة سنوياً من ٣ إلى ٣ ونصف .. ثم إن آلت أطيان الحكومة لها خير من أن تؤول لغيرها ..

ثانياً : تأسيس قاريقات في مصر أو الإسكندرية من أموالهم للسجوة في صندوق الدين ، لتشغيل المنسوجات القطنية إن تعذر تهيتها لتشغيل سائر أنواع المنسوجات والمصنوعات الصوفية والحريرية . . . وذلك أولاً : ليكون القطن عزيزاً في أعين تجار ليثربول ، فلا يبغضون حقه لقية لا تنق بأكلانه وأتاعه وأمواله . وثانياً : لتشغيل مرفوق المدارس ومجالس التأديب والألوف للزلفة من أرباب الكارات التي أعلمتها الشركات الأجنبية كما سنأتى على بيانه .

ثالثاً : توسيع نطاق المعارف وتعميم التعليم بين الطبقات الفقيرة من الأمة ، ولو لدرجة تقيهم من الختم على شيء لا يعرفونه أو التمسك بمعتقد ضد مصلحتهم لجهلهم بمضمونه ، مع إسناد أمر المعارف لمن يهمه ارتقاء المصريين وسعادتهم ، لا لمن لا يهمه إلا التبخر بقامته الهيفاء في المنزهات العمومية ، ووجوده في مركز يجعل للناس عنده أغراض ومصالح خصوصية ، فيتصرف فيها بحسب ما يوافقه وينطبق على هواه . . .

رابعاً : توسيع اختصاصات مجلس الشورى ، مع إلغاء مخصصات أعضائه . ولا بأس من جعل رأيه شورى كما هو عليه الآن ، ولكن بعد المناقشة فيه والإقناع به ، كما هو شأن العدالة ومقتضى العمران ..

خامساً : وضع نظام عام للحكومة ، بحيث لا تكون وزاراتها كلها جاءت وزارة لعلت سابقتها ، وسعت في قرض بنيانها ، بناءً على خطرة خاطر أو رغبة ناظر ، لا بناءً على ما استدعيه صوالح الوطن وفوائد أهله ..

سادساً : زيادة العوائد الجمركية على الواردات الأجنبية ، التي تزامم الأهالي بأنواعها المفسوشة في حاصلاتها النقية ، التي تنبت من الأراضي القائمة أربابها بأداء أموالها الخريضة الحكومة ، للإطلاق منها على أبنائها ومجدها ، وعلى صيانتها وحفظها ، مع زيادة رسوم الشروبات الروحية زيادة فادحة ،

بحيث تنقل كاهل الفقير ومتوسط الحال عن استعمالها ..

سابقاً : وضع قانون دولي يتعلق بالتضييق على حرية العاهرات المصريات ( يا للأسف ! ) والأجبيات ، لدرجة تلائم شرائع هذه البلاد وعوائدها . وتضرب حصناً منيعاً — بقدر الإمكان — بين الفتيات والفتيان المصريين وبين فساد الأخلاق والتهتك والابتذال ، واستعمال هذه الصناعة الشنعاء تحت ظل الحكومة وأمانها ..

ثامناً : وأخيراً ، النظر للمصريين بأنهم أبناء البلاد الذين هم أولى من غيرهم بخدمة وطنهم والتمتع بخيراته ، كما أنهم يتحملون آلام خطوبه وويلاته ، وإدخالهم في وظائف الحكومة شيئاً فشيئاً ، حتى تصبح مصر — كغيرها من البلاد — أملاً بين يدي أبنائها ..

ولرب معترض يقول : ولماذا اختارت تلك اللجان أن تكون وفودها في هيئة الحيوانات ؟... فنجيبه : إننا بحثنا عن سبب هذا الاختيار ، فأتضح لنا أن هذه الفكرة خطرت بأفكارهم بعد أن طالعوا بالجرائد العربية الجملة الآتية ، وعلموا أن كل عضو منها يصح أن يكون كافياً لنيل الأمة هذه الأمانى ، حتى إنه بعد أن تتحسن حالة الإنسان تتحسن بطبيعة الحال حالة الحيوان كما لا يخفى :

المقطع ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٤ نمرة ١٧٥١ — تجتمع لجنة الرفق بالحيوان في العاصمة ، عند الساعة الخامسة ونصف من مساء يوم الاثنين المقبل ، في الوكالة البريطانية . وقد تألفت هذه اللجنة من أصحاب السعادة بطرس باشا غالى ويعقوب باشا وأرتين وكثشرباشا والير ... الخ .

### مهاجرة نوبار باشا :

ولما كان نوبار باشا رئيس الوزراء يومئذ<sup>(١)</sup> يمثل كابوساً وضعه الاحتلال على صدر البلاد ، ليحقق للإنجليز وثلاً جانب كل ما يطلبونه من مميزات ، ويسهل لهم امتصاص خيرات البلاد ، قلقك ولفظه كانت « الأهالي » لا تنى عن التصدي لنقله نقلاً صريحاً رغم وجوده على رأس الحكومة .

وسيجد القارىء في مقال « حادثة الثيران » المنشور بالعدد ٢٩ الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٤ ومقال « رئيس النظار والأهالي » المنشور بالعدد ٣٥ الصادر في ١٧ يناير سنة ١٨٩٥ وغيرهما تعبيراً صريحاً وجريئاً عما كانت تشعر به البلاد إزاء رئيس الوزراء المفروض عليها .

### « حادثة الثيران »

لقد ذهب نوبار باشا رئيس النظار بعد ظهر أول أمس ( الثالث ) لتفقد أبعاديته الكائنة بجوار محطة شبرا بضاوى العاصمة ، وبينما هو سائر إذا انتهى به السير إلى مربط اللواشى بالبرسيم . حتى إذا صار بجانب ثور قد اشتراه حديثاً فزمنه ذلك الثور وآتى بحركة أزعجت الشيخ الرئيس ، فسقط إلى الأرض غائباً عن البرشد والبصواب .

ثم ما زال ملقى على الأرض مفشياً عليه ، حتى صدف مرور بعض الخوارجات الأروام على محل وجوده ، فشاهدوه وعرفوه ، واحتاطوا به ونقلوه — مع من حضر من خدمه — إلى المحل البعيد للجلوس فيه بالأبعدية ، ثم منه في عربته إلى منزله بمصر .

---

(١) كانت تلك هي الوزارة النوبارية الثالثة ، وقد تقلد نوبار " رئاسة " في ١٦ أبريل سنة ١٨٩٤ واستقال في أوائل نوفمبر سنة ١٨٩٥ .

وبوصوله قد صار استحضار جهة من الأطباء ، وبعد الكشف عليه قرروا  
بوجود كسر في عظم الساق . ومهما كان الأمل في برئه عظيماً ، فإن الخوف من  
عدم الشفاؤه وعودته إلى أصله أعظم ، نظراً لحالة الطويل الصحية ، ودرجة  
شيخوخته وتقدمه في السن .

ولقد قرر الأطباء مبدئياً أن الزمن الذي يلزم أن يكون فيه الشيخ الرئيس  
طريح فراشه لا يقل عن الأربعين يوماً ، إذا لم يطرأ على صحته عارض آخر .  
وهذا مقام يدعوننا لأن نسأل له تمام الشفاء .

(لأحد الأفاضل ، في رئيس النظار ونوره)

يقال إن نور رئيس النظار قد أراد بما صنعه معه ، أن يعلن رسمياً بواسطة  
الحكومة — بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن حيوانات أرض القراعنة — إلى  
الجمليات المشكلة بمصر والإسكندرية للشفقة على الحيوانات ، أن حيوان مصر  
الصامت لم تساعد ذمته الطاهرة ، ولم يسمع له ضميره العادل أن يستطيع صبراً  
على ما سمعه من تأليف جمعيات من صفوة الرجال وخيار الأبطال ، ذوى المهـم  
العلياء ، والمدارك السامية ، والشهامة الشماء ، الذين تقلهم أرض النيل  
وتظلمهم سماءها ، من كل جنس ومشرب ، لأجل الشفقة على الحيوان  
الصامت ، قبل أن يتسع أخوم الأرشد (الحيوان الناطق) بهذه النعمة العظـى ،  
وللنة الكبرى .

لأنه مادام أخوم المذكور هو في حال شقاء وتعاسة ، وبؤس وفاقة ، وقرر  
وجهة ، فكيف يرجى تخمين حال الحيوان الصامت الذى لا يأكل إلا من  
كد أخيه الأرشد ، ولا يشبع إلا من فضلات خيراته ، ولا يرتاح من مشاق  
الحراثة والأعمال الأخرى إلا إذا كان أخوه الأرشد ناعم البال ، متمتعاً بهناء  
العيش ورغد الحال ؟ ولضرب لكم الأمثال لعلكم تفقهون (مثل فلاحى) :



قالت الأرض للوند : « ارحنى ترحمك القدرة فى عرشها » ( حينما كان غائصاً فيها بشدة وقسوة ) ، فأجابها : « قولى لمن ينفق على رأسى حتى دشها » .

ولهذا فإننا نحن جميعاً — سائر أنواع الحيوانات بأرض النيل — نعارض فى تأليف هذه الجمعيات التى ستكون أعمالها ضرباً من العبث والهديان . وذلك أولاً : لأن رحمتها ستكون قاصرة على حيوانات مصر والإسكندرية ، دون حيوانات الأرياف الذين هم أشقى حالا وأتس معيشة .

وثانياً : أن هذه ستكون خاصة بمن يقع عليه نظر رجال الجمعية وأعوانهم من حيوانات الفقراء الضعفاء ، الذين لو دفع أحدهم قرشاً واحداً بصفة غرامة ، لا يبعد عنه أن يخصه من علف حيوانه الذى تسبب له فى هذه الغرامة . فإن لم يخصها من علفه ، خصها من جلده . . . . . وحينئذ تكون الجمعية قد أضرت بنا أكثر مما تكون قد أفادتنا .

ولكى أبرهن لك يا رئيس الحكومة على عدم ارتياحنا لهذا المشروع فسأريك من آياتى عجبا ..

ثم نقر عليه نقرة صرخته على الأرض ، وتولى عنه قائلاً : « اذهب بسلامة الله وأخبر إخوانك وحكومتك بذلك . ثم إن لم تستطع أن تخبرها بلسان المقال فأخبرها بلسان الحال . وقل للجمعية أننا أعددنا لكل فرد من أفرادها إعلاناً كهذا الإعلان ، حيث من العار على هؤلاء الأبطال العظام أن يتعبوا باطلاً فى عمل بلا فائدة ، ولديهم من شئون إخواننا الراشدين ما يذهل عقول الألباء . . . وإن كنتم تشبهون بأوروبا فى الشفقة على الحيوان ، فلماذا لا تشبهون بهم فى رفاة وسعادة الإنسان ؟ فارحموا إخواننا الراشدين قبل كل شيء ، ثم املبوا منهم أن يرحمونا . . . وإن عدتم عدنا ، والسلام . . . » .

## «رئيس النظار والأهالي»

ظن بعض القراء أننا أردنا التشفي أو التهمك على رئيس النظار بما نشرناه في الأعداد السابقة ، سواء كان متعلقاً بمسأله الثورية أو بحالته الصحية . على أن من أوتي ذرة من الفكر والتأمل ، لعلم ما أردناه فيما جئنا به بتلك العبارات ، والنس لنا عنراً في إيرادها ، وعلم أننا لم نقصد بها غرضاً سافلاً ولا غاية سيئة ، كما توهم البعض ونقشه في ذهن الرئيس للشار إليه ووشى به لآله .

وإنما قصدنا بها أن نقادى - ولو ضمناً - بأفكار الأهالي ومتمنياتهم ، ومقتضيات مصلحة البلاد التي هي إسماعيل مستند رئاسة النظار الخطير ، ومنصب نظارة الداخلية الجليل ، إلى من يقوم ببعضها خير قيام ، مع الحرص على صوالح الوطن وعدم تفضيل أمر آخر عنها ، مهما كان فيه من الفوائد المادية والأدبية ، فإن موت المرء أو فقره في سبيل المحافظة على هذه الغاية ، خير من الحياة بدونها ولو مع السعادة الهائلة . ذلك شأن كل حر كريم يتمنى مصلحة وطنه وسعادة أهله وبلاده ، ولا لوم عليه ولا تريب في كل واسطة اتخذها لنوال هذه الأمنية الشريفة المقدسة .

كل من علم ذلك ، وعلم أن رئيس النظار الحالي ، فضلاً عن كونه تابعاً في أحواله الشخصية لهولة أوروبابوية (ألمانيا) ولا تتعرض لمعتقداته نزعاً منا عن (وصة) التعصب الديني ، وإن كانت الدولة المحتلة تعرضت له في شخص هذا الرئيس قبل الآن . . .

ثم فضلاً عن كونه أكبر عضو في عدة شركات أجنبية ، بين مالية وزراعية وتجارية ، جميعها مستقرة بالأقطار المصرية ، وما يفيد مصلحتها يضر بمصالح الوطن وأبنائه ، وما يضر بها يفيد صوالح الأهالي والبلاد . .

ثم فضلاً عن كونه لا يكتب بلغة البلاد ولا يتكلم بها ، ولا يفهمها . مع

أنه قضى هذا العمر الطويل الخريف أولاً بين الفلاحين مغالطاهم وفي أعمالهم،  
وثانياً في مصالح الحكومة المصرية المصرية متقلباً بين أدناها منصباً وأسمائها  
مسلماً ، يأمر وينهى ويشير ويفتى ، ويعاقد ويشارط ، ويقرر ويحكم .. كل هذا  
بعد الاطلاع على أوراق عريية ، وشكاوى عريية ، ومحاضر عريية ، وما  
أشبه ذلك ..

ثم فضلاً عن ما يدل عليه عدم معرفته بلغة البلاد بعد كل هذه الملاحظات  
من عدم خبرته طبعاً بأحوال أهلها وأخلاقهم ، وعوائدهم وأفواتهم ، فضلاً عن  
دخائل أمورهم ، ودقائق وخفايا شئونهم ، وفضلاً عن إصلاحاتهم  
وعلاجات أمراضهم ..

ثم فضلاً عن ذلك ، فإنه ما تولى وزارة إلا وتولاها على شرط اللباس  
باستقلال الحكومة المصرية ، سواء كان في داخلها أو خارجيتها . ثم إن لم  
يتولاها على هذا الشرط فلا يتركها إلا على ما هو أعظم منه ضرراً على مصالحها .  
ومن علم أن الحاكم المختلطة ، وإن لم تكن من بنات أفكاره ، إلا أنها من  
نتائج أعماله ، ليس بالنظر لما هي عليه من القضاء ، ولكن بالنسبة لما هي عليه  
من القواعد والاختصاصات ...

ومن علم أن الوزارة التي ثارت عليها بعض ضباط العسكرية وحاصرتها  
بسرأي الدواوين ، واعتلوا على بعض أعضائها بالضرب الشديد ، إنما كانت  
تحت رئاسته ..

ومن علم أن الوزارة التي تولت الأحكام على شرط القبول بملخ السودان  
عن مصر إنما كانت تحت رئاسته ، بعد أن استقالت وزارة الخفور له شريف  
باشا لعدم قبولها بذلك ..

ومن علم أن الوزارة التي ألقت نظام الأمن بالحكومة قبل أن تقرر سواء ،

ومدت يد السؤال والالتماس إلى رجال الاختلال بأن يسطروا سلطتهم وينشروا  
أعلام سلطاتهم على داخلية البلاد، إنما كانت ولم تزل تحت رئاسته ..

كل من علم ذلك - والعامة تعلمه فضلاً عن الخاصة - حكم بأن مصلحة مصر  
وأبنائها تقتضى عليهم بأن يتجهلوا إلى القادر القاهر بأن يجعل أحوام حياتها  
ساعات، وشهورها دقائق، وأيامها ثواني . إنه السبع الحبيب .

ولكن لم يكن ذلك بفضاً في دولة الرئيس، ولا اعتداءً عليه، وإنما  
رجاء في أن لا يكون على يديه أكثر مما كان . وهو ما يتمناه كل محب له،  
وكل محب لمصر في وقت واحد، وإن كان المحبان لا يتفقان !

وإنه ليسرنا أن نسمع أخبار تقدم صحته للشفاء، لينهض من رقدته ويتدبر  
في حالته، ويجرى ما تقتضيه واجبات صحته وراحته، على ما يتمناه له كل من  
الفرحين . والله ولي الصابرين .»

\*\*\*

### «حديث مع رئيس النظار»<sup>(١)</sup>

روى لنا بعض أصدقاء رئيس النظار حديثاً جرى بينه وبين الرئيس للشار  
إليه، فاستأذناه في نشره فصرح لنا بذلك، وهذا على شرط عدم التصريح أو  
التنويه باسمه :

الصديق (سأل الرئيس بعد كلام طويل) : هل تشعر بصحة تساعدك على  
القيام بمهام رئاسة النظار؟

الرئيس : لم يكن في نيتي أن أعود إليها مرة ثانية مطلقاً ..

الصديق : إنني أسألك عن الوقت الحاضر .

الرئيس : ألم تزل الرئاسة في عهدى لحد اليوم ؟

الصديق : نعم ، ونظارة الداخلية الجليلة أيضاً .

الرئيس : بالتماسة هذه الحكومة ! كيف ترضى بي رئيساً لها مع حالتى الحاضرة ؟ مع أن ضميرى كان يؤخذنى قبل يوم الثورة على البقاء في مسد الرئاسة ، حيث كنت أصادف صعوبات شتى ، سواء كان عند مقابلتى للأجانب لتقل سمى ، أو كان عند مقابلتى للوطنيين ، لهذا السبب ولعدم فهمي لفهم ولا معرفة ملتسانهم .. »

\*\*\*

### « لجنة الرفق بالنظار<sup>(١)</sup> »

أكد لنا ثقة خير بأن هيئة النظارة الحاضرة ، لما استشرت بمركزها الحرج الذى ساقها إليه تديرها ، وتأن كدت من حرمانها من ثقة سمو العزيز أمير البلاد ، ومن سخط الأمة عليها ، ومن عدم استطاعتها إفاضة المصلحة العسومية ، ومن عدم اقتدارها على خدمة الصوامع الوطنية ، ومن ومن إلى ما لا نهاية له ، ورأت أن كل هذه الأسباب غير كافية لاستئصالها ( في نظرها ) .. قد قررت أخيراً مشروع تشكيل لجنة للرفق بها ، والحدود عن حوضها ، حيث علت من نفسها أنها ستكون في مركز مخوف بالارتباكات ، والمخاطر والصعوبات ، للأسباب السالف ذكرها .. فضلاً عن أنها ستأتى من الأعمال ما يجعلها هدفاً لزيادة السخط ، والاعتراض عليها بكل جارحة ولسان .

ويقول الخيرون أن من أم البواعث التى حلت النظارة على تقرير مشروع هذه اللجنة ، ما يتوقعونه من الجرائد بعدما اتضح للعامة والخاصة انتزاع ثقة سمو العزيز من هيئتهم ، وبقائهم بعد ذلك في مرا كزهم . ومتى تشكلت اللجنة

للفوه عنها بلدنا ببيان أسماء أعضائها والمتبرعين بالأموال لمساعدتها ، من أهل  
لرافة والإحسان . . . » .

• • •

### « لجنة الرفق بالنظار »<sup>(١)</sup>

تواردت علينا من الجهات كثير من الرسائل للاستعلام عن الأعضاء الذين  
تشكلت منهم هذه اللجنة وعن مركز اجتماعاتها ، فإجابة على هذه الرسائل ،  
نحيط الجمهور علماً أنه قد تقرر أن تكون اللجنة المشار إليها مركبة من ٢٠ عضواً ،  
منهم ٤ من أرباب الجرائد العربية والإفريقية ، و٢ من أكابر الأفوكاتية ، وواحد  
من قلم الرقيق ، وواحد من السردارية ، وواحد من المالية ، وواحد من المعارف ،  
وواحد من قلم للطبوعات ، و٢ من النظار ، و٢ من أولاد تمن الخليفة ، وواحد  
من أولاد الحسينية . والمداولة جارية على قدم وساق في تعيين الباقين ..

وقد بحثنا عن حكمة هذا التشكيل ، فأجابنا المسئول بأن الغرض من  
إيجاد اثنين فقط من النظار في هذه اللجنة ، هو أولاً ليلفها كل الأسرار  
والأنباء المهمة التي تصل إلى علم النظار ويتوجسون خيفة منها على مراكم ،  
لاتخاذ الدسائس السياسية والتدابير الوهمية ، واستعمال المكر والدهاء لتحويل  
سهم القضاء عن مركز ثباتهم ، ولحجب شمس الحقيقة عن رؤوسهم ، لكي  
لا تنكشف للناس عوراتهم ، ولا تبدوا للجمهور سواهم ، كما فعلوا ذلك  
أخيراً وصرحت به بعض الجرائد وأشار إليه البعض الآخر ، مما يتوهمون  
أنهم تحصلوا عليه (من حيث ثبات مركزم في الوقت الحاضر) ..

وما دروا أنهم بين يدي أمير قد اختبرهم ، وعرف كل واحد منهم أكثر من

معرفة لنفسه ، ووقف على خفايا أسرارهم . ومكنونات نواياهم وغاياتهم ، ولكن  
فى الأمور مرهونة بأوقاتها .

أما أمنيتهم من حيث عدم اقتضاح أسرارهم وكشف سترهم بين الأمة ،  
فهى البقية التى لم تتم - ولن تتم - لهم . . وكيف يتحصلون عليها وغايتهم  
قد أصبحت وأمت كئاراً ، إن لم يشعر الضرير بضوئها استشر بحر جمرها ؟ . .  
أما سبب تعيين بقية الأعضاء - وخصوصاً من قلم الرقيق وقلم المطبوعات  
وتعن الخليفة والحسينية - فحكته لا تخفى على الفطن الحكيم . .

أما مركز الاجتماع فيكون بالمدرسة التى شيدها سراة مدينة حلوان  
وأمرؤها لتعليم أبنائهم بها ، حيث أن نظارة المعارف بعد أن استلمتها من  
اللجنة التى قامت بتشيدتها نقضت عهداً ، ونكثت بوعدها ، وجعلتها  
لذرات الشمس ، ومرتباً لبنات الهوى ، ثم أهدتها الآن لهذه اللجنة لتجعلها  
مركز اجتماعاتها ، وموطن أسرارها ومداولاتها ، لتقطع بذلك آمال المنتظرين  
لافتتاحها ، مادامت هذه الوزارة قائمة .

أما أسماء الأعضاء البادى ذكرهم ، وكذا اسم الرئيس وكاتب السر ، فلم  
نقف على حقيقتها لحد الآن . ومتى علمنا شيئاً عنهم بادرنّا بنشره للجمهور . . »

• • •

### « لجنة الرفق بالنظار »<sup>(١)</sup>

تواردت علينا رسائل المصريين الوطنيين متضمنة لكثير من أنواع  
التبرعات التى اقتضتها غيرتهم الوطنية وحميتهم الإصلاحية ، فمن أرباب الجرائد  
من تبرع لهم بجريدة ، ومنهم من تبرع بعامود ، ومن تبرع بعامودين ،

---

(١) العدد ٥١ بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٥ .

إلى أن يأتي الله بالفرج القريب . ثم من أرباب الأقلام من تبرع لهم بقلم ، ومن أرباب الحابر من تبرع لهم بمداد محبرته ( الأسود ) ، وغير ذلك من أنواع التبرعات المماثلة لهذه الأنواع ..

ولعدم تمام تشكيل اللجنة ، قد تخبرنا مع أولئك الأفاضل بمقاومة حرارة غيرتهم بسلاح الصبر والانتظار حتى يتم ذلك ، وبعدها تقدم تبرعاتهم الخيرية لجهة اختصاصها .

وقد علمنا أنه انضم لهذه اللجنة أخيراً عضو جديد من حضرات العلماء ، الذين تشهد لهم أحوالهم بالعالية في كل مقام ومقال ، فإنه ذو ( خطوة ) منسقة في ميدان الإفتاء ، ولكن بما تستلزمه المصالح والأحوال ..  
وسنزيد القراء بياناً بالعدد القادم بخصوص هذا المضور الجديد ، وأسباب انخراطه ضمن أعضاء اللجنة المشار إليها .. » .

\*\*\*

### «وزارة الصور والأسماء»<sup>(١)</sup>

لقد صدق من قال إن أرض النيل مهبط العجائب ومصدر الفرائب ..  
كيف لا ولدينا من الأنبياء ما يدهش الألباب ويذهل العقول والأذهان ؟ ..  
وإليك البيان :

آنس النظائر والمحتلون ضعفاً مستمراً في صحة دولة الرئيس ، وانحطاطاً لدرجة لا يؤمل معها استطاعته وافتدائه على التجلد والتظاهر بمظهر القوى المدرك — ولو بعض دقائق — إذا مست الحاجة لذلك .. فتوجسوا خيفة من اقتضاح هذا السر الذي لا شك في أنه يفضي لإقالة النظارة إن تأخرت هي عن الاستقالة ..

---

(١) العدد ٥٣ ج ٢ مارس سنة ١٨٩٥ .



ولذا قد أجمع الفريقان رأياً على أن يسولوا لدولة الرئيس - بواسطة حاشيته وأخصائه - أن يعقد العزم والنية على السفر للخارج ، بحجة للمعالجة واستنشاق الهواء ، ليكون دولة الرئيس بعيداً عن الأنظار الشاخسة ، متحصناً بهذا السفر من حوادث العواصف للنفصة ..

وقد تم لهم هذا التدبير ، وعزم دولته على الرحيل . وليس في كل ذلك ما يدعو إلى العجب والاستغراب ، وإنما العجب وكل العجب من أنهم قرروا أن لا يعين نائب للرئيس ، بل توضع صورته في الغرفة المعدة لإقامته بنظارة الداخلية ، ثم يستلم مفتاحها جناب المستشار ، لكي كلما طرأت حادثة أو عرضت مشكلة تستوجب بحثاً أو تدبيراً ، دخل جنابه الغرفة وأمضى بها ما شاء من الزمان ، ثم خرج منها مقررأ ما يقتضى اتباعه في تلك المشكلة ، سواء كانت متعلقة بالمسائل العمومية التي هي من خصائص مجلس النظار ، أو بنظارة الداخلية .

وقد علمنا أن بعض النظار أبدى ملاحظة أثناء المداولة في ذلك مبيناً أن هذا القرار مما يزيد ضغط الأمة عليهم ، وعود اللائمة إليهم من الدول العظام ، فوات المصلحة والشان ، فكان جواب الباقيين أن ضغط الأمة حاصل على كل حال ، أما سائر الدول فإنهم على علم بأنه لا فرق بين دولة الرئيس وبين صورته في سائر الأحوال ..

فاتتبع بهذا الجواب من لم يقتنع ، وطلب البعض أن يكون القرار بالنسبة لكل كالمستور المتبع ، قرروا ذلك أيضاً بأغلبية الآراء ، وأصبحت وزارتنا الحاضرة حرة بأن تدعى « وزارة الصور والأسماء » ..

فلا نسألك اللهم رد القضاء ، بل نسألك العطف فيه . إنك أنت المتصم

القهار ..»

وفي الأعداد ١٢٣، ١٢٥، ١٣٦ بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٥.. الخ كتب  
سلسلة مقالات تناول فيها ترجمة حياة كل من نوبار باشا ومصطفى فهمى باشا  
ومحمد عبّاس باشا، ثم أصدر عدداً خاصاً على شكل كتاب جمع فيه كل تلك  
التراجم وجعل عنوانه « أساس التاريخ المصرى لمشاهير القطر المصرى » ،  
وذكر في مقدمته أنه قد عقد العزم على جعل هذا الكتاب « بداية سلسلة تضم  
ترجمة كل رجل ظهر في الحكومة المصرية أو اشتهر بها، وذكر اسمه بين  
أهلها من عهد محمد على حتى اليوم ، سواء كان من رجال الملكية أو العسكرية  
أو من العلماء أو من الأعيان أو الأدباء » .

#### « نوبار باشا

لقد كان من مقتضى الكرامة ودواعى الشهامة، أن لا نتعرض لذكر هذا  
الوزير بكلمة ولا بحرف إشارة، ما دامت حياته السياسية بمصر قد مضت  
وانقضت، وأمت كما أصبحت في علم كان، بحيث لم يكن له مطعم في عمل عام  
بوادى النيل بعد اليوم ( واقفه أعلم )<sup>(١)</sup> ..

ولكن لما كانت أحكام الوجود وقواعد العدالة والإنصاف لا تقضى فقط  
بالاعتراف للمحسن بفضل، بل تقضى كذلك بالإشارة ( على الأقل ) إلى المسمى  
بالشعور بنتائج عمله ..

ولما كان لا بد من اعتراض شبان المستقبل وكتابه، عند مراجعة ماضيهم  
وما طوته حوادثه في طي سجلاته، وانتقادهم على جرائم الوقت الحاضر وآثام  
أربابها بالجهل والغباء، إذا لم يجدوا بصفحاتها ما يبرهن على أنهم كانوا  
يعرفون علومهم من صديقتهم، ويفرقون بين من فقههم عن خضم مصالح  
بلادهم ومن خرم ..

---

(١) استقال نوبار في أوائل نوفمبر سنة ١٨٩٥ .

ولما كان في ذكر إسماعيل للمسيح عبرة لمن يلقى إليهم بمقاييد الأحكام  
في مستقبل الأيام ، حيث يعلمون أن بين أيديهم ومن خلفهم كراما كاتبين ،  
يعلمون ما يفعلون ويحسونه في كتاب مبین ، لتوارثه الأعقاب جيلا بعد جيل ،  
فيجلبون حينئذ ويجهدون في شحن صفحات تاريخهم بما يجعل لهم حسن الذكرى  
مدى الأيام ، وبما تبيض له وجوه ذراريهم ما تعاقبت الأعوام ، ليعود ذلك  
على مصلحة الأهالي والبلاد بحمیل النفع وجزيل الإسعاد ..

قد اضطررنا — لهذه الملاحظات — لذكر ما وصلنا إليه من تاريخ حياة  
الوزير المشار إليه في هاته المجلة الصغيرة ، لتكون جريدة الأهالي — على  
صفر سنّها وحجمها — حجة ناطقة بأن الأمة المصرية تعرف دولة الوزير نوبار  
باشا حق العرفان مدة اشتغاله بشئونها ، وبأن ما قابلته به أمراؤها وأعيانها  
ما هو إلا من باب التردد والتلطف ، اللذين هما من ضمن الشيم الجليلة التي  
جلبت عليها تلك الأمة لكل أجنبي وفد عليها أو ضيف انتهى إليها ..

ولرب معترض يقول ( عند سماعه ما يأتي مما اضطررنا للحقائق لسرده ) :  
مالى أرى جريدة « الأهالي » قد جردت سيف العدوان على رجل قد كان بالأمس  
من ذوى البطش والسلطة والسلطان ، فأصبح بلا حول ولا قوة ولا رمح  
ولا سنان ؟

فالجواب هو أن جريدة الأهالي كتبت بالنسبة لهذا الرجل ما هو أفسى  
وأشد مما تسمعه حالما كانت أجنة الأحكام في يده يصرفها كيف يشاء ، ومن طالع  
أعدادها استغنى عن الدليل والبرهان ..

وعليه فنقول :

ولد نوبار سنة ١٨٢٥ بمدينة أزمير التابعة للهولة العلية ، ونشأ بمدينة  
سرير ، ثم تم علومه بمدرسة البروتستانت بسويسرا الفرنسية .

وقد أمتاز بين أقرانه بالبراعة في الإنشاء العالية وبلاغته الشعرية ، كما اشتهر بينهم بعلوم الليل للعلوم الطبيعية والرياضية . وفي سنة ١٨٤٣ استدعاه لمصر مع باغوص بك ، وألحقه بقلم الترجمة بمعية إبراهيم باشا والى مصر .

وفي سنة ١٨٤٩ تزوج بالأساتنة بقرينته الحالية كريمة كورك بك أرميان والد أبرام باشا ، الذي كان من أعز أصدقاء السلطان عبد العزيز قبل أن تسي الخلافة إليه . ثم كان لهذه المصاهرة بعد تولية السلطان عبد العزيز أضرار هجينة اتصلت بركاتها بوادي النيل ، وساعدت نوبار في كثير من الأحوال على كثير من المقاصد والأعمال .

وقد تقلد وظيفة السكرتارية الأفرنكية في معية إبراهيم باشا ، وعباس باشا ، وسعيد باشا . ثم في آخر مدة سعيد تعين مديراً للسكة الحديد ، وحدثت في مدته حادثة سنة ٥٦ ، التي مات بسببها الأمير أحمد باشا ولي عهد الحكومة المصرية في ذلك الحين غريقاً ببحر كفر الزيات كما هو معلوم ومشهور .

وقد كان نوبار مدة حكم سعيد ممقوتاً مبغوضاً ، ولكن بقناهيته في الطاعة والامتنال للكبير والصغير ، وبحلاوة لسانه وتواضعه واحتماله للأذى والضم ، انتصر على دسائس مبغضيه ومساعي حاسديه ، كما هو شأنه في كل وقت وزمان ، واستمر متمكناً بعروة الاستخدام .

وفي أول حكم إسماعيل نال حظوة عظيمة سببها حادثة غرق أحمد باشا البادى ذكرها ، ولهذا نال رتبة نيرميران الرفيعة وتعين ناظراً للخارجية . وفي سنة ٦٢ أفرنكية سافر إلى أوروبا لأعمال أول نسوية . أراستها الحكومة لنيونها ، وفي هذه الأمورية خدم مصلحة فرنسا خدمة انتهك فيها حرمة أنكليترا وأضر بمصالحها ضرراً هائلاً ، وكانت هذه الأمورية فائمة أعماله التي عرفت بها الدول للعظمى اسم نوبار ودهامه ، وتسلقت لاستماتته واشتهرته ، فبكلت فرنسا هي التي فازت به وبصداقة وده ..

وفي سنة ٦٧٠ أفرنكية كلفه إسماعيل بالقتل في مشروع تأسيس الحاكم المختلطة ، ضلّاف أوروبا مشتغلا به . ثم طأجأته حرب السبعين بين فرنسا وألمانيا فأحبط عمله . ثم عاوده مرة أخرى ، فأتمه في ١٧ ديسمبر سنة ٧٥٠ حيث في ذلك اليوم صادقت الدول نهائيا على هذا المشروع .

وفي أثناء اشتغاله بمشروع الحاكم المختلطة ، كان مشتغلا أيضا بطريقة سرية في تغيير فرمان وراثته ولاية مصر ، حتى تعدل على الطريقة المعلومة . هذه هي نشأة نوبار وأهم حوادثه لغاية سنة ٧٥٠ أفرنكية .

### ثروة نوبار :

من علم بأن إسماعيل صرف على إتمام مشروع الحاكم المختلطة ، وعلى تغيير فرمان الوراثة ، ونوال لقب ( خديو ) ألوقا من القناطير المقطرة من الأصفر الرنان ، والجواهر النفيسة الحسان ، ثم علم بأن تسوية دين الحكومة في سنة ٦٢٠ - كما سلف الذكر - أمر لا يتم إلا بعد ممارسات ومخابرات كانت تبتدى وتنتهى من نوبار وإلى نوبار ، كمخابرات المستلثين السابقين سواء كان بالآستانة أو بأوروبا ، حكم بأن ثروة نوبار الطائلة التي يقدرها فوو الخبرة والمعرفة والاطلاع بملايين الليرات ، هي أقل مما كان يلزم أن يكون له ، وإن كان ليس في الإمكان أبدع مما كان ..

### لغات نوبار :

يعرف اللحنين الأرمنية والفرنساوية من الطبقة العالية ، ويتكلم ويكتب جيدا باللغات الإنكليزية واليونانية الحديثة والتليانية والتركية ، ويتكلم قليلا بالفارسية والألمانية ، ويستطيع - مع الجهد - أن يفهم بعض كلمات ممن يكلمه بلغة الأمة بالأسيفة للصربية ، وهي اللغة الشريفة العربية ! !

### مذاكرات نوبار :

في شهر أغسطس سنة ٧٨ أفرنكية استدعاء إسماعيل من أوروبا وكلفه بتشكيل وزارة تحت رياسته ، فامثل وبأشر العمل ( وهي الوزارة الأولى ) .  
ثم في شهر فبراير سنة ٧٩ أفرنكية سقطت وزارته ، بعد أن نال ونال بعض زملائه من الإهانة والضرب مالا يخفى على كل عليم بتفصيلات حادثة ثورة بعض ضباط العسكرية في السنة المذكورة ، للمطالبة بمرتباتهم التي كانت متأخرة مدة ١٤ شهراً . . . وليست هذه الحادثة حادثة العربيين ، بل هي حادثة كانت بمثابة تقاوى لها ..

وفي ٤ يناير سنة ٨٤ كلفه ساكن الجنان الخديو توفيق بتشكيل وزارة تقر وتقبل على سلخ السودان عن مصر ، إذ أن شريف باشا لم يقر هو وزملاؤه على إمضاء ديكرينو سلخ السودان عن مصر ، فقال نوبار : أنا لها ! وشكل وزارته الثانية التي قبضت على زمام الأحكام مدة خمسة أعوام ونصف ، وذلك بسبب اطراد نوبار لخطة جديدة في هذه الوزارة ، وهي مقاومة نفوذ فرنسا والخط من كرامتها ، وسوق الضرر لمصالحها ومصالح رعاياها وانتهاك حرمتها ، مع تقديس وإجلال للمصالح البريطانية حتى استمال المحتلين وتمكن منهم رغماً عن إرادتهم ، فلبث مع وزارته كل تلك المدة يتفدى مع زملائه من إيهام المحتلين بأنهم لو ساعدوه واعتقدوا في إخلاصه ، لاستطاع أن يحدث اضطراباً داخلياً يتمكن بواسطته من جعل الخديو في قبضة يده وتحت أوامره ..

فنجلت عليه فرنسا ، وأسقطته من عينها أوروبا ، وطم عليه الخديو ، وفطن لفسائده ودهائه اللوسير بارنج ( اللورد كرومر ) ، فسارع لتلاقي ما يترتب على استمرار سياسته ، وحكم بأنه لم يكن رجل إصلاح حقيق ، ولا ذا نوايا شريفة ، لو يقصد ظاهرة . . . . . واتفق مع توفيق باشا على إسقاطه ، فأسقطه

بأمر لم يكتب لغيره لحد الآن . وكان ذلك في ٧ يونيو سنة ١٨٨٨ قبل آخر رمضان ، فكان فراقه لعالم الحكم والبطان يوم عيد وأى عيد !

ثم في شهر أبريل سنة ٩٤٤ كلف سمو العزير ملك البلاد نوبار باشا بتشكيل وزارة تحت رياسته ، فشكل الوزارة التي سقطت يوم الاثنين الماضي ، والتي على ما نظن — بل نعتقد — أنها آخر عمل يتولاه نوبار في وادي النيل ، وإن كان كل يوم هو في شان ١١ .

#### خلال نوبار وسجاياه :

نكتفي — في هذا الباب — بذكر ما عثرنا عليه بقاموس « الأهالي » تحت كلمة « نوبار » . وهو كما يأتي :

نوبار شخص مسيحي ، أرمني الجنسية ، ألماني التبعية . ولد بأزمير ، وتعلم بالبلاد الفرنسية ، وشب وشاب وشاخ بالديار المصرية . ذو ثروة واسعة حصلها بكده ، واستنزفها من خزائن مصر بمهارته وجده ، وليس منها ملهم واحد عن أبيه ولا عن جده . وقد بلغ منتهى للراتب في دائرة الحكومة المصرية ، وأسندت لعهده رئاسة نظارها ، وقبض بكفه على دفقة سفيتها ، وتناول بيده في بعضها مقود الجمل الحامل للبكسوة الشريفة النبوية ، حيث كان يستلمه ثم يسلمه للقاضي أفندي مصر ثم لشيخ الإسلام وهكذا . . . . وأقر وقرر ، وتخص وأبرم في بعضها أعمال وأحكام المحاكم الشرعية المحمدية ..

وهو رجل ، حيلس ماهر ، جيد النور غامض الفكر ، لا يقوى أذكي الأذكاء على اكتشاف نوايله لوفرة دهائه ومكره . رحب الصدر طلق الحيا ، لطيف اللقطة أنيس الحادثة ، إذا دخل عليه عدوه الألد خرج من بين يديه وهو صديقه الحميم ، مما يصادفه من الإعزاز والإكرام والإجلال ، ويشاهده من

مظاهر التوحد ، وشعائر الخلف والتعطف ، فما بالك بمن لم يكن عدواً أو كان صديقاً له ؟

وبهذه الصفات قد استمال عامة المصريين وتملك أفئدتهم ، يتظاهر بالحنو على المصريين والرافة بهم ، والاهتمام بشئونهم والعناية بأمرهم ، والسهر على أحوالهم . وبهذه الأحوال استهوى عقلاء الأمة وكتابها وأرباب الجرائد فيها ، حتى كفوه بأبي الفلاح ، واستمروا أزمنة طويلة لا يذكرونه باسمه بل بهذه الكنية الثمينة .

ومن خلاله أنه يبكي بكل سهولة إذا شاء البكاء ، وتجرى الدموع في عينيه إن أراد أن يؤثر على إحساس مخاطبه ، أو أراد أن يشير في فؤاده عوامل القسوة أو الرحمة ، بحسب ظروف الأحوال حتى نقل لنا صديق أنه كان يكثر من تقبيل مقود جمل الحمل عندما يستلمه ليلسه لغيره ، وكان يسيل على المقود كثيراً من الدموع في برهة تقبيله ، إظهاراً لشدة خشوعه وإجلاله ..

مشهور بالكرم والسخاء ، وفصل الخيرات وإسداء اللبرات . قدير على كتمان سره والمجاهرة بغير ما في ضميره ، قوى الحجة ولكن لا يجادل ، بليغ الحجة ولكن لا يناقش ، غلواً منه في الاسترضاء والاستهواء . جاهل بأحوال الأهالي والبلاد المصرية بالمرّة ، ولو أنه قضى أيامه في أرضها وتمت سياحته وبين أهلها . وهذا من الوجهة الإدارية ، أما من الوجهة السياسية فهو إمام العالمين بها ، لأن معنى كلمة السياسة عند احتياج المصري لإرشاد الأجنبي ولحكمه ، مهما تربى وتعلم وتأدب ، كما صرح بذلك في العام الماضي لمكاتب « الجورنال » الفرنسي ، وكما طالعناه ببعض النبذ التي عثرنا عليها متعلقة به ، حيث جاء فيها ما يأتي :

« في وقت استفعال الثورة المرافية ، انطلقت جمعية غير رسمية بمدينة



باريس ، لتكلم في أحوال مصر . وكان في مقدمة الحاضرين بها السيوف غاميتاً  
قيد فرنسا الشهير ، فخطب في هذه الجمعية خطبة قال من ضمنها ما معناه ،  
أن مصر من الشعوب التي لا بد لحكمها من ضرب العصا والضبط الشديد  
القاسى على أهلها . . . قدام نوبار عند هذه العبارة — حيث كان حاضراً بهذا  
الاجتماع — وصفق تصفيقاً حاداً إشارة لاستعجائه ومصادقة على رأى هذا  
السياسي الشهير<sup>(١)</sup> .

وهو منتصر لنوبار كل الانتصار ، حتى إنه قال في هذه الصحيفة أن  
المحتلين كانوا راودوا نوبار بعد احتلالهم لمصر على أن يجلسوه على كرسى  
الخدوية المصرية ، فأبى نوبار قبول ذلك محتجاً بأنه مسيحي ، ولا نسمح تقاليد  
الحكومة المصرية بتعيينه والياً عليها . ومن ارتاب في صحة ذلك فليراجعه  
في الكتاب المذكور عند معظم الكتيبة وبإدارة جريدة « الأهالي » .

وقد حاز نوبار أسمى نياشين الدولة العثمانية ونهاية رتبها التي هي رتبة  
المشيرية ، لكنه استعمل تلك النيشانات وكسوة التشريفة للرتبة المذكورة  
في مأموريات الاعتذارات عن الحكومة للقناصل الجنرالية على المفوات  
التي كان يرتكبها مدة وزارته ، أكثر من استعمالها في اللواسم والأعياد  
على كثرتها .

وهو محب للرياسة أكثر من العادة الطبيعية وأكثر من كل موجود ،  
أما تخليه عن رياسة النظر في هذه الدفعة فلم يكن إلا لخدمة أرمينيا وطنه الحقيقي  
وموطن آبائه وجدوده ، ولهذا فإننا نشكره على ذلك بلسان الوطنية الأرمنية .  
ولا حجة لما يقال من أنه استقال إذ وجد الأحوال تغيرت بالداخلية عند عودته

---

(١) فصل ١٤ صحيفة ١٠١ من كتاب مؤلف باللغة الفرنسية اسمه « نوبار أمام التاريخ » .

من أوروبا ، لأنه لا يجمل أن النظام الذى وضعه للداخلية يقتضى ما هو عليه الآن .

ولنؤكد لك رأينا أيها القارىء ، نحيطك علماً بأن نوبار — مع وجوده بمصر واعتباره كواحد من أبنائها فى عرف الجلاء — فإنه لم يؤلف رسالة فى وصف حالة مصر ونظامها ، أما أرمينيا فقد ألف فى نظامها ثلاثة أجزاء. نجز طبع جزئين منها والثالث تحت الطبع ..

وإننا نرى أن القول بأنه استنكر حالة الداخلية واستقلال المستشار بأعمالها فاستغنى ، هو قول من ضمن الخرافات التى خطتها أقلام الجهل أو التجاهل فى صحف التاريخ المصرى ، لأن ذلك يكون موجباً للثناء على همته وشهامته ...

وقد كنا نود أن نودع فى هذه الجملة كل ما وصلنا إليه من ترجمة حاله ، ولكن ضيق نطاق الصحيفة اضطرنا للإيجاز ، ولهذا قد استعصنا أن نختم هذه الكلمة بعبارتين نطق بهما عظيمان من أعظم الرجال فى هذا المصر ، تبرهنان على صحة ما أوردناه فى هذه المعلقة . إحداهما فاه بها سمو الخديو الأسبق إسماعيل ، حين قيل له إن نوبار يشكو من سوء إدارة الحكومة المصرية ، فقال : لو لم يكن سوء الإدارة فى مصر لكان نوبار خادماً صغيراً حقيراً لا اسم له ولا ثروة لحد اليوم وباكر ، ولكن سوء التصرف الذى يشكو منه هو الذى جعله نوبار باشا وسمته وأغناه ..

والثانية منها قالها اللورد كرومر لأحد زواره ، بعد سقوط وزارة نوبار الثانية ، وكتبها فى بعض تقاريره ، وهى : « إن كلقى « حرية » و « إصلاح » الفضيلتين قد اتخذهما نوبار سُلماً لطامعه الشخصية ، ومع هذا فإنه أجمل الناس بأحوال الإدارة ، لأنه مشوش الفكر كثير الخلط ، بحيث إذا قضت العامة والشقاء على مصر بأن يتولى زمامها مرة أخرى لجعل عاليها سافلها .. »

وهاتان المجلتان تجدهما في الجزء السابع عشر من « قلموس لاروس »  
بالصحيفة ١٦٤٢ ، تحت لفظة « نوبار » . وقد صدق جناب اللورد كرومر فيما  
قال ، بحيث لو اعتبر هذا القول معجزة له كمعجزات النبوة ، ثم ادعاها لنفسه  
واستشهد على صحتها بما صنعه نوبار في الحكومة المصرية أخيراً ، لسمعنا جنابه  
في دعواه والتمسنا له العذر في هذا الاعتبار ..

أما أعظم سيئاته في هذه الوزارة الأخيرة ، التي شهدت حوادثها جريئة  
« الأهالي » ، فعل ما قاله أحد الأجلاء الأعظم ، هي قبوله لرياستها في يوم  
تشكيلها ، كما أن أجل حسناته فيها هي استقالته منها وتخليه عنها ..



#### اشاعة بكلمة صاحب الأهالي :

وفي العدد ١٩٨ بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٨٩٦ نشر تحت العنوان السابق  
ما يأتي :

« كثر اللفظ في هذين اليومين باتجاه الأفكار لمحاكمة صاحب « الأهالي » .  
فن قائل أن الحكومة ستطلب محاكمته لطمعه في رجالها ، وأن ذلك  
سيمرض على مجلس النظر هذا اليوم ( الاثنين ) للإقرار عليه . وهي بشرى  
ينتظرها صاحب « الأهالي » بكل مسرة وابتهاج ، ليكون في يده حكم قضائي  
بإصابة رأيه في كل ما آخذ الحكومة عليه ، وثانياً ليرى من الذي سيكون بجانبه  
في موقف التهمين من أرباب الجرائد التي أسست مبادئ الفوضى القلبية في  
هذه البلاد ، ويسمع ما يدافعون به عن أنفسهم ، وما تحكم به المحاكم على  
الفريقين ..

وصاحب « الأهالي » ينصح الحكومة السنية ، قبل أن تشرع في إتخاذ  
ما عزمت عليه من استعمال الشدة والصرامة مع أرباب الجرائد ، أن تسمى أولاً

في إلغاء الامتيازات القصصية من البلاد ، لتكون في راحة وأمن واطمئنان من شر الجرائد التي تعاقبها ، حيث لا بد أن تحتل براية أجنبية ، ثم تنقلب عليها وتنتقم منها شر انتقام ، في وجهها وأمام عينيها ، ولا تستطيع أن تقول لها : أسعد الله الصباح . .

ومن قائل بأن المحاكمة سيطلبها أصحاب المقطم الأغنياء ، وهذا قول مردود لأن أصحاب المقطم ليسوا من الطائشين الذين يلقون بأيديهم وبكثير من أنصارهم إلى التهلكة ، فإنهم أدري بما هناك ، وهم لا يجهلون . . . وعلى ما أظن فإنه لا يعضى هذا الشر حتى يظهر كل ما في الغيب مما يتعلق بحريته « الأهالي » وبغيرها من الجرائد .

ولكن شيئاً مما توقعه لم يحدث .

\* \* \*

### في مبررات التعليم :

وكان اهتمام صاحب « الأهالي » بالتعليم لا يقل عن اهتمامه بالسياسة ، فالتعليم في نظره أساس رقي الأمة ومبعث نهضتها والسبيل إلى سعادتها ، ولأنك كان يكثر من الكتابة مطالباً بتوسيع نظام التعليم والنهوض به ، كما طالب بأن يكون التعليم باللغة العربية . .

ولما انتخب عضواً بمجلس الشورى أخذ يكرر مطالبه ويردد آمانياته ، مما سنتناوله عند الحديث عن أعماله في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

والى القارئ أمثلة مما كتبه في ميدان التعليم ، ففي العدد رقم ٨ الصادر في أكتوبر سنة ١٨٩٤ كتب يقول :

## « المرأة والصغير والتعليم في مصر »

بعد أنى على المصرى حين من الدهر لم يكن له في عالم التعليم علم منشور ، ولا شيء مذكور . حيث كانت امرأة الفلاح تخرج خلف ولدها الذى يبعث به والده إلى مواطن التعليم ، كما تخرج خلف ولدها الذى تنشب فيه المنية أظفارها ، أو الذى تضع العسكرية على صدره أزرارها ، جرياً على ما كان متبعاً في ذلك العهد من النظمات المختلة ، والقواعد الفاسدة للعتة . .

ثم دارت الأيام ، وتداولت الشهور والأعوام ، وراح زمان وجاء زمان ، وتغيرت الأحوال ، ولكن لم تغير الرجال . .

وأنى على المصرى حين من الدهر أصبحت فيه امرأة الفلاح تبكى خلف ولدها ، وهى راجعة به من ساحة المدارس الأميرية التى أقفلت أبواب القبول في وجهها ، وتقول : « يا بنى الصغير اليتيم . . كيف العمل ، وقد خاب منالسى والأمل ، وانسدت في وجوهنا أبواب الحيل بعد أن تورمت أقدامنا من السير في الوعر والجبل ؟ وإلى أين أذهب بك ، وقد خصصتك للتعليم والظهور بين الناس ، بعدما أعددت واحداً من أخويك لرعاية البهيتمين والآخر للمحراث والغاس ؟ » . .

فيجيبها الصغير اليتيم : « خذيني يا أماء إلى محل آخر من محلات التعليم ، التى لا بد وأن تكون قد أسسها بمواسم الأقاليم ، أولو البر والتقوى والإحسان ، من سراء الأمة والوجوه والأعيان ، إن لم يكن لتعليم الأيتام أمثالى ، لكان لتعليم أبنائهم نوى الحب الأصيل والمقام العالى » . .

فتجيبه أمه بلسان قد لجلجته لجة الصموع من البكاء والانتعاب ، وبجنان قد شتته هواجس الفكر والحيرة فيما يكون للصغير من الجواب ، ثم تنهد بعد

هنية وتقول : « يا بني .. إن الباري سبحانه جل علاه ، لم يوفق واحداً من أمرائنا وعظمائنا لحد اليوم ، لأن يفتح هذا السبيل الخيري حتى يكون قنوة للقوم .. بل الكل يعمون بخير الوطن ، ويطلبون سعادة الوطن ، ويتمنون فلاح الوطن ، ويشتهون نجاح الوطن ، ويتلاحون باسم الوطن ، و .. و .. و .. إلى آخره ، ولكن على شرط أن لا يتكلفوا في ذلك غير القول المجرد عن العمل للشفوع بالثقة والخدمة وكثرة الأمل .. ( كالوز .. حنية بلا بزا ) ..

ولو كنت قد وجدت ببلدتنا أو بمرکزنا أو بولايتنا مدرسة أهلية تقبل الأيتام مثلك خدمة المقاصد الخيرية ، لما كنت أنهكت قواي وقواك بالسفر ولا سرت بك بإفرة العين خطوة وعرضتك للخطر ..

حينئذ يجيب اليتيم الصغير : « يا أماء .. إذا لم يكن في العود لبلادنا ، مطمع لنوال مرأنا ، حيث لا مدارس عندنا ولا مكاتب ، ولا أهل بر أشرح لهم أمري ، وأتوسل إليهم بضعفك وبتي وفقري ، وأستمعن بهم على هذه اللطالِب ، فما الفائدة من رجعتنا وعودتنا خائبين الآمال ، وما الفائدة من رجعتنا بأسوأ الأحوال ، غير أننا نشمت فينا الأعداء ، ويتكدر ببيننا صغوار الأصدقاء ؟. الرأي عندي ولك يا أماء .. الرأي الأتم أن نقف أنا وإياك أمام نظارة المعارف وقفه المسترحم ، ونرفع لوطنية ناظرها صوت المستغيث المسقلم . ولا بد بعد الشدة التي أنا وأنت فيها من الفرج القريب ، وإلا فالأمر بعد ذلك للمهيمن المميع المجيب .. »

بانظارة المعارف .. إليك وليس إلى سواك يساق الحديث ..

ما لنا نرى الشوارع التي تؤدي إلى مدارسك مملوءة بعشرات الباكين وجماعات النادين .. وليس فيهم واحد من متوسطي الحال ، بل جيمهم من الفقراء والساكنين ، والشبان البائسين ، الذين سموا لساكنك ، على أقدام الآمال

في شئون عنايتك ، مدفوعين إليك بموامل الطمع في حقوق رعايتك ؟ ..  
وأفنتهم تلهب رغبة وتشتمل ميلا للجد والسكد لتجصيل العلوم والعرفان ،  
واحتمال التعب والنصب في نوال ما يؤهلهم لخدمة الأوطان ؟ ..

وما لنا نرى أبوابك الواسعة العالية ، قد أغلقت في وجوه قاصديها من  
الأطراف القاصية ، بعد أن كانت مفتوحة وليس لها من داخل ؟ ..

وما لنا نرى أسباب المنع قد تعددت فيها الطول والقصر ، ومنها تغيير  
اللون أو ضعف البصر ، ومنها عدم استيفاء المقادير المقدرة ، ومنها تأخير تقديم طلب  
الدخول عن الساعة المقررة ، ومنها متوسط النمر ، ومنها الميزانية ، ومنها فعل  
القدر ؟ .. وتلك تسعة كاملة ، ولو بحثنا لألفيناها أضعاف ذلك ..

ثم يختم مقاله بقوله : « إنا لم نزل نراك أينما النظارة في النقطة التي كنت  
فيها ( إن لم يكن ضد ذلك ) .. حيث إن لم تكوني قد تأخرت خطوات ،  
فلم تتقدمي ولا شعرة واحدة إلى ميادين الإصلاحات .. ولم تفتحي باباً أغلقه  
من سلف ، ولم تملكي سبيلاً عجز عن سلوكه من سبق ، ولم تظهرى للوجود  
معجزات تلك المعارف السامية ، ولا نتيجة فوائد تلك الاختبارات والأسفار  
القاصية<sup>(١)</sup> .. حيث لم يزل يشكوك الشاكي ويبكي منك الباكي ، ولم تزال على  
ما أنت عليه من الانحطاط والمخول ، ولم تزل أبوابك مغلقة عن قبول حتى من  
استعد لدفع القرر المحمول .. وأين كمال التربية ، وأين الخبرة والاستعداد ، وأين  
الفيرة والجهاد ، فيما يرقى معارف أبناء البلاد ، و .. و .. إلى مالا نهاية ؟ .. »

\*\*\*

وفي مقال آخر — بالعدد ٢٣ بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٤ — يهاجم وزير  
المعارف حسين فخرى باشا ، فيقول :

---

(١) إشارة إلى أن حسين فخرى باشا وزير المعارف يومئذ كان ممن بشوا ملك أوروبا  
لنظم العلم .

## « أغلى النظارات المصرية وأغنىها »

لو بحث مدقق حكيم عن أغلى النظارات المصرية ثمنًا وأعظمها قيمة على الحكومة والأهالي ، لوجدها — من غير شك ولا ريب — نظارة المعارف الجليلة .

وذلك لأن النظارة المشار إليها تديرها في الوقت الحاضر قامة هيفاء<sup>(١)</sup> ، تكلفت الحكومة والأهالي مبالغ طائلة في سبيل إنعاشها وتزيينها ، وتقويمها وتعديلها ، لأن تكون قامة تصلح للطنم والنزال .. بحيث أن تتعلم أخلاق الأجانب وعوائدهم ، وتستطلع خفاياهم ودخائلهم ، وتعود بعد ذلك للبلاد بالأسلحة التي غنمتها منهم ، وتنازلهم في ساحة الدقاع عنها ، حتى تكشف أستارهم ، وتفضح غاياتهم وتصد غاراتهم ، وتأخذ بيد الوطن وبنيه إلى مقام النصر وذروة الفوز والفخر ، فيستمتعون فيه بنعيم الرفعة وسعادة الارتقاء .. ولكن للأسف ، لم تفطن تلك القامة الهيفاء لقول من قال :

قد رشحوك لأمر لو فطنت له

فاربأ بنفسك أن ترعى مع الحمل

وحيث قد علمت أيها القارىء تلك الغاية الشريفة ، التي لأجلها تحملت الحكومة ما أثقل كاهلها من النفقات والأكلاف ، فأعزني سمعاً وإصغاءً ، حتى أبين لك مفردات تلك النفقات ، وما جنته الحكومة والأهالي بعدها من الفوائد والثمرات :

أولاً : ٨٠٠ جنيه .. نفقات التعليم ، باعتبار عشر سنوات بالمدارس الـمصرية ،

---

(١) حين فخرى بلشا وزير المعارف والأشغال التي ظل وزيراً حتى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٦ إذ عين سعد زغلول بلشا بدلاً منه .



ن كل سنة ثلاثين جنيهاً حسب للقرار الآن في مطبوعة التوفيقية وغيرها ،  
وباعتبار خمس سنوات في البلاد الأجنبية ، باعتبار السنة مائة جنية .

ثانياً : ٥٠ ألف جنية . . نفقات مهرجان الاحتفال ، الذي اقتضته ظروف  
الأحوال ، عند ارتقائه لأسمى المناصب التي كانت الحكومة ترشحه لها ، وعلى  
رأى البعض الآخر ، قيمة الفرامة التي وجبت على الحكومة ، بسبب ثققتها التي  
وضعتها في غير محلها .

ثالثاً : ستة آلاف جنية وثلاثمائة اثنان وخمسون جنية ونصف وربع ونصف  
الثلث من جنية . . قيمة وأكلاف وفود الأهالي ، التي وفدت من سائر الأقاليم  
على العاصمة ، لتهنئة تلك القامة الهيفاء ببلوغها للمرتبة السامية ، التي كانوا  
ينتظرون وصولها إليها .

وإذاً يكون مجموع هذه النفقات المؤيدة بالأرقام الرسمية ، مبلغ ٦١١٥٢  
جنية ونصف وربع ونصف الثلث من جنية . . هذا ماعدا نفقات بعض مسائل  
أخرى نحتاج في سبيل إثباتها لأدلة وبراهين ، لا يسمح لنا مقام التأديب والاحتشام  
بذكرها ولا بالتنويه بها ، ولهذا فقد أضربنا عنها اكتفاءً بهذا المبلغ الذي  
لم يصرف عشر معشاره على نظارة أخرى من النظارات المصرية الحاضرة . »



#### دفاع عن الكرامة :

ومن أطرف ما نشره بالعدد ٢٢ في ١٨٩٤/١٢/٣ ما يأتي :

#### « إعلان

من إدارة التمدن الحديث ومصلحة الحرية الجديدة

... يجب على سائر الرؤوسين بسائر المصالح والديارين ، أن يجاهدوا  
إحساسهم وجوارحهم لكي لا يشعروا فيها بفرقة من الشبهة وعزة النفس

اجتناباً لما ينشأ عن التمسك بهذه الزايم الجلية من المضار والضرر ، حتى يكون  
الرؤوس كالباحث بظلمه عن حف أفه ... والحاضر يعلم الغائب ولا عذر  
بعد بيان »

وسر ذلك الإعلان أن إبراهيم بك مصطفى ناظر دار العلوم طلب الاستقالة  
من اللجنة الاستشارية ولجنة الانتخبات، لأن وكيل الوزارة « يعقوب أرتين »  
كان يعامله معاملة مملوءة بالقوة والامتهان ، وكانت النتيجة أن أحيل إلى  
مجلس التأديب فقصي بإزاله لوظيفة مدرس ، لأنه لم يكن له أن ينسب في مكتابة  
رسمية أموراً مخدشة وخارجة عن حدود الأدب ، وقد قضى المجلس الخصوص  
(الاستئناف) بالإيقاف مدة شهر بدون مرتب .

\* \* \*

### اللغة العربية والتعليم

وفي مقال بهذا العنوان نشره بالمسدد ٣١ في ٣ / ١ / ١٨٩٥ كشف  
مؤامرات وكيل الوزارة يعقوب أرتين ( الأرمني ) على التعليم في مصر ، وسعيه  
لتخفيض ميزانية وزارة المعارف ( من ٩٠ ألفاً إلى ٦٠ ألفاً ) بحجة أنها باهظة ،  
وأنه قدم ميزانية تامة مخفضة ، وقدم الوزير محمود الفلكي ميزانية أخرى ،  
فاعتمدت ميزانية الوكيل مما دعا الوزير للاستقالة . .

كما أوضح أن أرتين عمل بمعاونة الاحتلال على جعل اللغة الإنجليزية لغة  
التعليم في البلاد ، وجعل الهدف الأساسي هو تعليم اللغات ، لا جعل اللغات  
وسيلة لتعلم العلوم .

\* \* \*

وفي العدد ٨٤ الذي صدر يوم ٣٠ / ٥ / ١٨٩٥ نشر المقال التالي :

( م - ٥ )

## « علوم ليدركوا مزاياكم »

أيها السادة المحتلون .. أسعد الله صباح .. مضت شهور وأيام ونحن لا نشير إليكم بحرف ولا نخطبكم بكلمة ، حتى توم الجمهور أنكم وضعت يديكم ( اضطراراً عتاً على زعم البعض ، أو اختياراً منا على ظن البعض الآخر ) على دفة جريدة « الأهالي » ، فیرتم سفینتها فی بحر الكلام حسباً شاءت عواصف أغراضكم ، أو كما اتجهت أهواء مقاصدكم ..

على أن الحقيقة في واد ، وهذه المزاعم الباطلة والظنون السيئة في واد آخر . ولهذا فلا ندير تلك المزاعم والظنون أدنى التفات ولا أقل اهتمام ، لأنها أسهل ما يصادفه المرء في كل خدمة عمومية أو موقف عام .

وإذا فليس ما يمنعنا من أن نوجه إليكم من الحديث ما يخطر على ذهن أو يخامر الفؤاد ، بحسب مقتضيه الشؤون ونسندعيه الأحوال ..

قلم : إن المصريين ( المملين ) قوم متعصبون لدينهم ، فهم يعتدون دائماً على ضيوفهم ، ويكرهون النزول في ديارهم ، وينازعون شريكهم في الوطنية إن خالف معتقدهم .. ونحن نجاريكم جدلاً على هذا القول ، وتزيد عليه أن هذه التصرفات هي نتيجة الجهل ، فلماذا لا تعلمون ليدركوا مزاياكم ؟ ..

تقولون ، أيها السادة المحتلون : إننا نسعى لخير المصريين ، وقد أهرقنا دماءنا وبذلنا أموالنا في سبيل إصلاح أحوالهم وتحسين شؤونهم ، ومع هذا فلم يشكروا لنا فضلاً ، ولم يحفظوا لنا جيلاً ، ولم يراعوا لنا عهداً ، ولم .. ولم ..

ونحن نجاريكم على هذا القول جدلاً ، وتزيد عليه أن الكفران بالجميل لا شك في أنه نتيجة الحمجية والجهل ، فلماذا لا تعلمون ليدركوا مزاياكم ؟ ..

تقولون ، أيها السادة المحتلون : إن المصريين قوم لا يدركون طعم الإصلاح والمعاداة .. ولا يشعرون بنعيم المساواة والعدالة ، حيث ألقت سراهم قاعلة

الاستعداد ، وتعودت قراؤهم على نير الاستعداد ، وأمنى من المستحيل تطهير  
إحساسهم من هذه الأمراض ..

ونحن نجاريكم جدلاً على هذا القول ، ونزيد عليه أن هذه الأمراض ناشئة  
عن علة الجهل وعدم الشعور ، فلماذا لا تعلمون ليدركوا مزاياكم ، ويعرفوا طعم  
الإصلاح فيساعدونكم عليه ، ويشعروا بنعيم العدل فيتمسكون بكل واسطة  
إليه ( ولو كنتم أنتم تلك الواسطة أيها القائلون ) ؟ ..

فإن قلتم : إن ميزانية الحكومة لا تساعد على زيادة ميزانية المعارف أكثر  
مما وصلت إليه لحد الآن ، أجبناكم : إن خزائن الحكومة في أيديكم ، ومن  
العيب أن تقلقوا المبالغ الطائلة للمشروعات المهمة الخطيرة ، قبل أن توجدوا  
في الأمة إحساساً يشعر بتلك الإصلاحات العظيمة .. ليس فقط لتشكركم الأمة  
عليها ، بل لمساعدكم على إنقاذها وتوازيكم لإتمامها ..

والأفباطلا يعملون لأن تنالوا شكرها على جميلكم وحسن نواياكم ، إذ  
لا بد من أن تعلموها حتى تدرك مزاياكم ..

فجدوا أيها السادة المحتلون واجتهدوا لتسهيل وسائل التعليم بين طبقات  
الأمة المصرية ، وانشروا على آفاقها — من أموال أبنائها — أعلام المعارف ،  
ليستظل بها كل من أحرقت حرارة الجهل والهمجية ..

هذا إذا كنتم تريدون بالمصريين خيراً ... أما إذا لم تسمعوا التعليم بين  
طبقاتهم ، فلا تؤاخذونم ببيئتهم التي تكون ببيعة الجهل القبي هو من  
مشروعاتكم ، لأن الجاهل عدو لنفسه ، فكيف يكون صديقاً لغيره ؟ ..

قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد

وينكر الفم طعم الماء من سقم

### طرائف صحفية

ولم يقتصر صاحب «الأهالي» — في اهتمامه بالتعليم — على المطالبة بتوسيع نطاقه والنهوض به ، وجعل اللغة العربية لغة التعليم ، بل كان ينشر بجريدته كل طريف من الأنباء ومفيد من الثمرات وحديث من المكتشفات . . ففي العدد ١١٠ ينشر إعلاناً طريفاً هذا نصه :

#### « إعلان غريب »

نقلا عن إحدى الجرائد

نشر أحد تجار ليفرپول المسمى «جامس» الإعلان الآتي الغريب في بابه، وهو:  
لا تشتري شيئاً إلا من مخزن جامس سكروج ، فهو يبيع جميع الأشياء بأسعار  
هي أنخفض من أسعار سائر الباعة ، وذلك لأنه أعزب لا يحتاج إلى القيام بأود  
أولاد ، ولا إلى مرضاة زوجة تميل إلى البذخ والإسراف . . فإذا كنت تريد  
مشتري شيء فمجل به ، لأن هذا الرجل سيتزوج قريباً إذا صادف زوجة  
مناسبة له . . .

وحيث أن مسألة الزواج في أوروبا تتعلق بالبنات أكثر مما تتعلق بالشبان،  
أي أن البنت تنتخب الزوج ، فقد أقبل البنات إلى مخزنه ليتفرجن عليه ، فلا  
يلبثن أن يفيين شراء شيء من بضاعته ، فلم تمض عليه مدة يسيرة حتى نفذت  
أكثر بضائعه . . .



ولما كانت المراجعة (البسكليت) في سنة ١٨٩٦ من أدوات الانتقال الحديثة  
المهد بمصر ، فقد تضاربت الآراء في استعمالها ، ولذلك طلب إلى أحد أعلام  
الطب يومئذ أن يكتب عنها كلمة . . وقد نشرت تلك الكلمة بالعدد ١٦٣ ،  
فقطعت منها . . .

## « صحة الأهالي والبيكيت »

بقلم صاحب السعادة الدكتور حسن باشا محمود الحكيم

كثيراً ما نرى في الطرق عربية صغيرة ذات عجلتين ، إحداها أمام الأخرى  
يعلوها سرج يركب عليه الإنسان وأمامه ذراع ، بتحريكه يوجهها إلى اتجاهات  
مختلفة بحسب إرادته . وهذه العربية تسمى باللغة الأوروبية « بيكيت » ،  
أنت لنا من أوروبا فاستعملها الأوروبيون أولاً ليركبوها ويسيروا بها في طرق  
عاصمتنا وثمر الإسكندرية ، سواء كان لتريضهم أو لقضاء أشغالهم بسرعة ،  
أو لرغيب من يستعملها لنفسه حيث أنها لا تخلو من الفائدة . ثم لما وجدناها  
تكاثر وتزايدت كل يوم ، استعملناها للمنفعة وللتقليد ولتجاح بضاعة  
الأجانب ، بدون أن نتأمل في فوائدها وفي مضارها . فخدمة للأهالي نذكر  
كلمتين عن « البيكيت » ..

يقطع النظر عن مسألة الاقتصاد أو التبذير أو التقليد ، ليعلم القارئ  
أن استعمال هذه العربية يقوى العضلات ، خصوصاً عضلات الأطراف والجذع  
ويزيد كمية البولينا للفرزة في الجسم ، وينقص كمية حمض البوليك . واستعمالها  
المفرط ينقص وزن الجسم ، فقد شوهد أن شخصاً قطع ٦١٣ كجم وهو راكب  
فنقص جسمه ١٣ رطلاً . وذلك ناشئ عن الأفعال العضلية وقت الحركة المستمرة  
وازدیاد الاحتراق الباطني وازدیاد الإفرازات . .

بناء عليه . . هذه العربية مفيدة لتقوية الجسم وللفصل البولينا الزائدة  
ولتخفيف شحم السمان ، وذلك لمن يستطيع ركوبها ..

• • •

الجانب المردى « لأهالي » :

ولم تشغل المسائل السياسية والاقتصادية صاحب « الأهالي » عن الاهتمام

بالموضوعات الأدبية، لأهميتها بالنسبة لعدد كبير من القراء، ولذا نجلده بنشر بين آن وآخر موضوعات أدبية، كلما اتسع نطاق الجريدة لذلك.

ومن أمثلة ما نشر في النواحي الأدبية، ترجمة لكتاب « مصر وأوروبا » وقد كتبه بالفرنسية بأحد قضاة المحاكم المختلطة السابقين المنصفين، فأودعه عدداً كبير من الحقائق المجهولة للأوروبيين عن مصر، وكذا النواحي التي يتعمد بعض الكتاب عرضها في ثوب مبشوه، فكان له الفضل في إبرازها للأوروبيين، وقد بدأ نشر هذه الترجمة من العدد الخامس.

وقد وردت في ذلك الكتاب ملاحظات قيمة لمؤلفه، وخاصة فيما يتعلق بالمحاكم المختلطة وسوء نظامها ونحاملها على المصريين في أحكامها، كما نوه بالصفات الكريمة التي يمتاز بها المصريون من صدق وأمانة وإخلاص.

كما نشر ترجمة للمنفور له السيد جمال الدين الأفغانى في ستة أعداد ( ٥٤ - ٥٩ ).

وكان يهم بتقريب الكتب الجديدة الجيدة وينوه بها ويثني على مؤلفيها رغبة في تشجيع حركة التأليف.

وكان يعتزم نشر ترجمة للكتب الهامة التي يهيم وقوف قرائه على محتوياتها، وقد كتب في هذا العدد يقول إنه سيستبدل بعض الروايات التي اعتادت معظم الجرائد تذييل ضفحاتها بها، بترجمة ثلاثة كتب متعلقة بمصر والمصريين واحداً بعد الآخر. الأول من هذه الكتب هو ذلك الكتاب الشهير للدوق داركور الذي سقط فيه على مصر وأهلها، والثاني الكتاب الذي رد به على الكتاب السابق حضرة القاضي الجليل والأصولي المحقق عزتو قاسم بك أمين القاضي بمحكمة الاختصاص الأهلية، والثالث كتاب جناب المترجمين الذي كان من

عهد غير بعيد وكيلا لنفاذ المالية المصرية ، فلن له مساسا بالمالية المصرية والأخلاق الوطنية والعوائد الأهلية إلى غير ذلك » .

ولكن تلك الأمان لم تتحقق ، بسبب إيقافه إصدار الجريدة . فقد تعذر عليه الجمع بين القيام بأعباء النيابة وأعباء التحرير ، وخاصة أنه كان يعتمد على نفسه في تحرير أغلب مقالات الجريدة .

• • •

### في سيرته الرفيعة :

وكانت جولات « الأهالي » في ميدان الاقتصاد جولات صريحة وشاملة وعميقة ، تناولت مختلف النواحي التي تهتم البلاد وترفع من مستوى أبنائها وتدعم مركزها المالي وتتيح لها فرصة السير في المضمار الاقتصادي على قدم المساواة مع غيرها من الدول ، وذلك بإنشاء المصانع وتأسيس البنوك وإقامة المدارس الصناعية ، وغير ذلك بما كان الاحتلال البريطاني يعارضه حتى لا تنهض البلاد وتطالب بالاستقلال . .

وفي المقابلين التاليين سنبعد مقترحات وآراء قيمة ، كان تحقيقها فيما بعد وبعد عشرات السنين ، من أكبر الأسباب التي ساعدت على نهضة مصر ورقيا :

### ملحة

#### في نفع الاقتصاد للبلاد<sup>(١)</sup>

من الحقائق الأصلية للقررة في أوضاع نظام الكون ، أن سعادة الأمة ورفاهيتها لا تقومان إلا بتعميم الثروة بين جمهور أفرادها ، وهو أمر لا يقوم إلا بمبادئ الاقتصاد الحقيقي بينهم ، وتسهيل سبل التواصل لوصلة لاستمرار قيامهم بأحكامه ..

(١) العدد ٢٠ ل ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٤ .



وكل أمة لا علم لها بضروب الاقتصاد ، أو تغفل أعين رجالها عن النهج في طرق للسابقة والاجتهاد ، لا ينتظر قط أن تبدو في سماء وجودها طوارق الثروة ، ولا تظهر بين شعبها علامات السعادة والقوة ، مهما كانت بلادها كثيرة الخيرات وافرة الحاصلات ، إذ لا بد لها من أن يأتوها الأجانب من كل جانب ، لا بتزاز طبيعت أرزاقها والتجاعيل على إحراز أموالها ، والتمتع بأنعاب رجالها ، وهم ينظرون ولا يتأثرون ..

ولا شك أنه لا توجد أمة تنطبق عليها هذه الحالة كما هي سوى الأمة المصرية التعمية الخط ، تلك الأمة الوحيدة التي افتقرت وهي غنية ، واستغنى كثيرون من أمم الأرض بإسرافها ، وهي تلك الأمة التي كان نصيبها من الأرض جنتها ، ومن البقاع أطيبها وأحسنها ، وقد سخر لها الخالق النيل المبارك ، فأتاها بحمل لها الخير الأكبر ، ويوالى إمدادها بالرزق الأوفر ، حتى جعل ترابها تبرا أغبر ، ونباتها ذهباً أصفر ، ولكن لسوء البخت أصبح كل ذلك من حظ الفريب ، وليس للأهلين منه نصيب ..

وكيف يقضى لجمهور المصريين التمتع بخيرات بلادهم ، والانتفاع بشمرات أنعابهم ، وهم فضلا عن ميلهم الطبيعي لإتفاق كل ما يتحصلون عليه من الأرزاق والأموال ، في الحال بلا تدبير في أمر المستقبل ، وليس لديهم وسائل تعودهم على اتباع طرق الاقتصاد ، والتوفير والاجتهاد ، كالتى توجد بأكثر البلاد ، بل بالعكس نراهم محاطين بدعاة المقتصدین الأجبيين الذين يضعكون على الحام ، ويمتنعون دمام ، وهم يساعدونهم على ذلك بكل إرادتهم وقوام .. وبما أن الثروة وللحال مما السمل الوحيد للوصول لبلوغ الشعب أعلى درجات الارتقاء والكمال ، وإدراك صولة السؤدد والاستقلال ، بإجماع كافة عقلاء الرجال ، فلماذا لا ترى يهمل نبلاء وعقلاء بلادنا المصرية ، الاهتمام بإصلاح حالة بلادهم

الاقتصادية ، ويضاضون عن التكاتف والتعاون على ملأه ترقية شؤونهم للمالية ، وكل إخوانهم الوطنيين في شدة الافتقار لمن يرشدهم إلى التمسك بقواعد العرف ، ويقودهم إلى النهج في طرق الاقتصاد والتدبير ؟

لم تكن البلاد في احتياج لشركات وطنية تعمل لترقية دائرة الزراعة ، وتوسيع نطاق التجارة وتمكين حالة الزراعة والصناعة ، وتفيد الكل من البعض والبعض الآخر من الكل ، على المثال الذي سارت عليه أوروبا قفازت ؟ أوليست هي في شدة العوز لبنوك اقتصاد ، تقام بأطراف وأكناف البلاد ، لتدرب جمهور الأهالي على إبداعهم ما يقتصدونه في أيام اليسر للارتفاع به في أوقات الصر ، حتى تقوم هذه البنوك أيضاً بإمداد صغار المزارعين بما يحتاجونه من السلف الصغيرة بفوائد قانونية قليلة ، تخليصاً لهم من ثقل وطأة المزاين الأجبيين الذين هم علة امتصاص دم الفلاح المسكين ؟ ... »



### « كيف تتحرر الأهالي وتستقل البلاد »<sup>(١)</sup>

من طالع هذه الجملة بتمامها ، وحكم في ضميره بأنها غير جدية بمطالعتها لآخر حرف منها ، وكتب لنا بذلك حسب اللازم ، أرسلنا له الجريدة مجاناً عن العام القادم . .

ولما كنا على يقين من العلم بأن معظم قراء هذه الجريدة ليسوا من العلماء الأعلام ، ولا من ذوي المعارف أو المحررين أرباب الأقلام ، رأينا من الواجب علينا أن نبين كيف تتحرر الأهالي وتستقل البلاد ، بعبارة قريبة الفهم سهلة المعاني بسيطة التركيب ، لكي لا يكون لأي قارئ أدنى عنق في الاعتراض أو في التعدي . .

إن الأهالي لا تتحرر ، والبلاد لا تستقل ، بميس القنود ، ولا بتوريد الخلود ، ولا بزخرفة الزى واللباس ، ولا بسبب القصة وكى أو تسوية شعر الراس ، ولا بإطالة الأظافر والأصداغ ، ولا بتلوين أو تعريض الحزام والبونباغ (رباط الرقبة) ، ولا بالمقابلة فى نيوهار ، ولا بالسهرة فى جران بار ، ولا بيو نجور وبونسوار ، ولا بنظافة الخيول والعريية ، ولا بفسحة الجزيرة والعباسية ، ولا بالتكلم على الدوام باللغات الأجنبية ، ولا بهز الأكتاف مع الحركات الأفرنكية ، ولا بالاشتراك فى الكلوب أو فى تياترو الأوبرا الخديوية ، ولا بجمع المال وحشو الخزائن من الجنيهاات ، ولا بالتغالى فى تشييد وتنظيم القصور والسرايات ، ولا بالتناهى فى غية مصارعة الديوك والخرفان ، واقتناء الحمام والصفانات ، ولا بمجموعة الأصوات ، ولا بقفقة السلاح ولا بدوى المدافع أو تصويب البنادق ، ولا بتفويق السهام ورعى النبال ، ولا بالحقد والحسد والفتن والدسائس ، ولا بمزاحمة الوطنى لأخيه دون سواء ، وسعيه فى الإضرار به والحط من كرامته ، وحرمانه من أسباب معيشته ، ولا بشقشقة اللسان ، ولا بكثرة الخلط والمهينان ، ولا بالتعلق بأحبال الآمال الباطلة ، ولا بالاسترسال مع هوى الأفكار الفاسدة العاطلة ، ولا بتلك الخطب الرنانة ، والرسائل العنانة ، ولا بانتظار الفوائد ممن يتنى أن يكون صيداً فى شباكهم ، ولا بالتماس الشفاء من حكيم قد خفقت أرايات العلل والأمراض على آفاقه ، وعجز عن معالجة آل بيته وأهل بلاده . .

ولكن تتحرر الأهالي وتستقل البلاد ، بانكباب سائر أفراد الأمة على العمل والبجد والاجتهاد ، واتجاه مجموعهم إلى تحصيل وانتشار للعارف والعلوم ، وإلى طرق الإفادة والاستفادة بين العموم ، فأولو البر والإحسان من الأغنياء من للثرين يشيدون للمكاتب والمدارس ويفتحون أبوابها للطالبين ، ورجال الاقتصاد يحثون على جمع الأموال ، ويؤسسون مواطن الأشغال ، للخالين من الأعمال من الفقراء والبائسين . ثم تبارى الأبطال فى ميادين الإقدام ، ويجمعون

بنفوذهم أو بعمارفهم أو بأموالهم تلك الأفكار للفرقة ، وهاتيك الأيدي المتشنتة ، تحت راية الشركات المؤسنة على دعائم الثقة والاتحاد ، والعمل والجد والاجتهاد ، وينشئون بأموال تلك الشركات ، أنواع العامل ولقبريات ، والمدارس العالية بعضها فوق بعض طبقات ، لتخريج ما يلزم لجلال الأعمال القضيمة من أبناء الوطن ، من أصغر عامل يشتغل بيديه ، لأعظم رئيس يشير بشفتيه ، سواء كان في الأعمال العملية ، أو في الأمور السياسية والخارجية ، أو في الشؤون الداخلية الإدارية والقضائية والمالية ، وتقدير الأوقات بال دقائق والساعات ، لا بالشهور والسنوات ، لانتقال الوطن بأبنائه من حضيض التلاشي والانحطاط ، إلى ذروة التقدم والسعادة والارتقاء ، ليصلوا لدرجة يستغنون فيها عن مساعدات الأجني التجارية والصناعية . إلا ما كان منها على سبيل التبادل بينهم ، بأن يأخذ الأجني ما يلزمه من حاصلات البلاد الزائدة عن حاجة فبريقاتها ومعاملها وتسليم قيمتها لأربابها .

على شرط أن لا تكون الأهالي في حاجة لأقل شيء من الواردات الخارجية الرائجة في الأوقات الحاضرة في أنحاء البلاد ، سواء كان من أنواع المأكول والمشروب والملابس والأدوات والأثاث أو غيرها من كل ما قل وجل .. إذ لا يكاد الرجل يرى من بين يديه ومن خلفه وعن شماله وعن يمينه ومن تحته إلا مصنوعات خارجية ، ولا يكاد يأكل لقمة أو يتناول شربة إلا ويخالطها واردات أجنبية ، ولا تكاد يده تدخل في ملابسه حتى تصل إلى جسده إلا وتلامس منسوجات أجنبية ، وقد فصلتها وخاطتها الأيدي الأجنبية ، ولا يكاد ينظر في صحوته أو عند يقظته إلا ويقع بصره — سواء كان في خلوته أو في غرفته — على مصنوعات وواردات أجنبية ، بحيث لا يستطيع أن يرى الإنسان في بيته ولا في طريقه ولا في نزحته إلا وجوها وطنية مضموسة في مصنوعات وواردات أجنبية ..

فهل — يا من تدعى الغيرة الوطنية — تساعدك ذمتك على أن تسمع أو تسمع من قوم يعيشون في بلادهم وبلاد آبائهم وأجدادهم على هذه الكيفية التي ألقينا بيانها ، ثم يقولون بعد ذلك إننا قلدرون على إدارة شؤوننا وتدير أمورنا ، وليس لنا مطلقاً من حاجة لمساعدة الأجنبي فضلاً عن مراقبته ؟

طبعاً ، ومن غير شك ولا ريب ، إنك لا تستطيع — أيها المملوء بالحمية العربية وبالغيرة الوطنية — أن تسمع هذه الدعوى من قوم ينطق لسان حالم وتشهد ظواهر وخوافي أمورهم ، بأنهم على عكسها على خط مستقيم . لأن الأجنبي الذي يقول أننا في غنى عنه ، إن منع صادرات بلاده عن بلادنا ليلة واحدة ، بتنا نقاسي أهوال الظلام ، وارتفع ثمن علبة الكبريت من ملجم واحد إلى جنيه أو عدة جنيهات ، وهيات هيات . . ووصل ثمن الأفة من الشع أو الصندوق من الغاز لأضعاف أضعافه ألف ، طاق . .

فما بالك أيها الغيور إذا امتنعت تلك الصادرات عدة أيام أو شهور أو أعوام ؟ ..

ثم إذا سأل الأجنبي قائلاً : يا من تدعون الاستعداد لإدارة شؤونكم ، وتدير أمور بلادكم ، بغير مساعدة الأجنبي وبدون مراقبته ، أين جمياتكم العلمية التي أسسها نبهاؤكم وأذكيائكم ؟ .. أين شركانكم التجارية البحرية أو البرية التي عقدها أمراؤكم وعقلاؤكم ؟ .. أين معاملكم الصناعية التي شيدها سراتكم وعظماؤكم للقادرين على القيام بالأعمال لا كغاب قوت العيال ؟ .. أين مكاتبكم أو مدارسكم الأهلية التي فتحت أبوابها أغنيائكم وأعيانكم للفقراء من أبناء بلادكم ؟ .. أين وابورات الخليج الهمة البسيطة التي أوجدتها إخوانكم في قلب البلاد ، كما أوجدناها نحن ، لخليج الأقطان ليربحوا كما نربح ، وليدفعوا عن إخوانكم ضرورنا وليغنواكم وإياهم عن أبوابنا ؟ ..

فهل لديك — أيها الوطني الغيور المسؤول — من كلمة تجاوب بها عن  
قلمك ، أو تجادل بها عن قومك ؟

لا ، وحب الوطن ! ليس لديك غير السكوت للطلق والتجمل للتناهي  
للمشفوعين بالأسف والحزن والبكاء ..

وإن كان لديك ما تستطيع أن تجيب به ، فإذا تقول وأمرأؤنا قد انعكفوا  
في بيوتهم ، وعظماؤنا قد اقتصروا على الاشتغال بشؤونهم ، وعقلاؤنا اجتنبوا  
كل أمر يتعلق بغير أشخاصهم ، وأغنياؤنا احتار بعضهم في أين يحفظ النقود ،  
وبعضهم في كيف يخفي مفاتيح الخزائن عن كل موجود ، وشيوخنا لم تنطبق  
على أفكارهم أحوالنا الحاضرة ، ولذا فقد وقفوا على بعد وقفة للتفرجين ،  
وشبابنا الذين أرسلوا للأقطار الأجنبية لتسليم علومهم بها ، ودرس أخلاق  
وعوائد أهلها والوقوف على خفايا وأسرار رجالها ، لينفذوا الأمة متى عادوا  
لها ، قد عادوا فكان معظمهم سلاحاً على البلاد لأعدائها ، كما هو معلوم وكما  
سنبينه بالعدد القادم .. »

\*\*\*

### نقد الميزانية والتهمك على وجوه الصرف

وفي العدد ٢٥ للورخ ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٤ يتناول الميزانية بالنقد  
والتهمك المرر .

يقول : « لمجلس النظار ٨٠٠ جنيه مصاريف شخصية ، ويمكن أن  
توصف بوصف آخر وهو : مصاريف شخصية لمن يتولى رئاسة مجلس النظار  
علاوة على مرتبه الزهيد . »

ويقول عن مبلغ ٧٥١٤ جنيه مصاريف سائرة ( وزارة المعارف ) : « والغالب  
أنها قيمة نفقات بعض رؤساء النظارة ، الذين يسافرون إلى البلاد الأجنبية سعوا

للرياضة والنزعة بها وإحضار الكتب الملوثة وبعض الهدايا المفهومة . .  
ويعلق على الإعانات ، التي منح أغلبها للراهبات والإستباتات الأجنبية ،  
أنها « خلت من الإعانة للجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية التوفيق المركزي  
القطبية ، وأن الغالب هو اعتبار هاتين الجمعيتين أصحاب مطرح ، يعني مش  
أغراب » .

### في إصلاح الاجتماعى :

وكانت جولات « الأهالى » في ميدان الإصلاح الاجتماعى جولات فريدة  
شملت شتى النواحي .  
فن أمثلة اهتمام صاحبها بالناحية الخلقية والدينية ، ذلك المقال الذى كتبه  
عن عتاب نوبار باشا لأحد الوزراء المسلمين بسبب إفطار الوزير المسلم فى خلال  
شهر رمضان ، وعدم مراعاته لشعور المسلمين الصائمين من الموظفين وغيرهم  
بتدخينه على مرأى من الجميع ..

كتب صاحب الأهالى بقول :

### « مآثرة لصاحب الدولة نوبار باشا <sup>(١)</sup> »

إن ما نشرناه قبل الآن عن صاحب الدولة نوبار باشا رئيس النظار السابق  
لا يمنعنا عن نشر ما يصل إلى سامعنا من المآثر التى يستحق عليها عظيم الشكر  
وعاطر الثناء ، وعليه فنروى لحضرات القراء عن دولته الرواية الآتية :  
حدثنا ثقة جليل بأن صاحب الدولة المشار إليه بينما كان فى ديوانه أثناء  
تولي رئاسة النظار رأى أحد النظار المسلمين وفى يده سيجارة يدخن بها ، وحيث  
كان ذلك فى أثناء النهار فى شهر رمضان فابتدره دولته قائلا وممازحا : ألم يكن  
يسمى وبين رمضان ألفة ومودة ؟

(١) العدد ١٥٩ فى ٣ مارس سنة ١٨٩٦ .

قال الناظر : نعم ، ولكن صحتي تمنعني من تمكين عري للوثة والنجاسة  
للدرجة المطلوبة ( أى الصيام ) . .

قال دولته : إننى أراك بصحة كاملة لا يلىق معها كل هذا الجفاء بينك  
وبين رمضان . ثم لو فرضنا وحسنت أنا مسلماً وحالت صحتي ( حقيقة ) بيني  
وبين الصيام ، لا اجتهدت فى إخفاء ذلك عن كل أحد حتى عن أهل بيتي ،  
إن استطعت لذلك سبيلاً ووجدت من يضيقني عنهم ويقوم بخلفتي وراحتي فى  
مشربى وما أكلى أثناء النهار .

ثم حول بعد ذلك مجرى الحديث إلى ما بينهما من الشؤون والأحوال .  
وبقيت هذه المأثرة الجليلة تحفظها الأذهان وتتداولها الألسن ، حتى حان حين  
سطرتها فى صفحات التاريخ العصرى ، يد الظروف والمشاهدات بقلم الشكر  
ومداد للناسبات . وإن كان بعض القوم ينسبون ذلك لما كان يتظاهر به دولته  
من شدة الحرص على حقوق المصريين ، والمحافظة على عدم مس شعثا ولا  
إحساسات المسلمين ، إلا أن مثل هذه المأثرة مما يستحق عليها جزيل الشكر  
وجميل الثناء على كل حال .

\* \* \*

#### العناية بالجمعية الخيرية الإسلامية :

وفى مقال بالعدد ١٤٠ بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٥ نلد بعلم حضور  
( نظار ) الهولة المسلمين احتفال الجمعية الخيرية الإسلامية السنوى ، وعزا ذلك  
« إلى عدم الشعور بما تقتضيه واجبات وظائفهم فى الحكومة وما تستلزمه  
فروض رئاستهم على الأمة ، أو للشعور بتلك للتقصيات وعدم أدائها ولاالعناية  
بأمرها .. فإن نظار الحكومة — الذين يمبر عنهم تارة بولاة الأمور ، وتارة  
برجال الحل والمقدن — لم تكن واجبات وظائفهم محصورة فى الاستواء على



عرش الأبهة والمظلة والكبرياء ، في غرف نظاراتهم للخلقة الأبواب ، المخفورة  
بالتاير والحجاب ، وفي ختم ما يتقدم إليهم من الأوراق الرسمية ، وفي قبض  
المرتبات الشهرية ، وفي حضور الولايم الرسمية ، والسهرات الأفرنكية ، بل  
من جملة ما تقتضيه وظائفهم السامية أن يسعوا في ترقية الأمة ماديا وأدبيا ، والسهر  
على تهذيبها وبث روح الكمال في نفوس أفرادها ، وتمويلهم على الأخلاق  
الطاهرة والمواطف الشريفة ، ليتسنى لهم تقدير الواجبات حق قدرها ليسارعوا  
لأدائها في أوقاتها . »

ثم يقول :

« وقد أطلنا البحث عن أسباب تأخير حضرات النظار من المسلمين ، فقل  
لنا إن رئيس النظار ( مصطفى فهمي باشا ) لا يمكنه صحته من مبارحة غرفته  
بعد الغروب ... وقل لنا عن النظار الآخرين أن بعضهم كان مدعوا لإحدى  
السهرات ( المراقص ) الخصوصية بمنزل أحد المعارف الأوروبيين ، فرأى أن  
هذه السهرة خير له وأرجح من سهرة الجمعية الخيرية الإسلامية ، وأن بعضهم  
كان يأخذى الحضرات الصوفية ... »

ثم يقول :

« ومهما كان الاعتراض شديدا ، فإنه أشرف لنا من أن يتخذ الأوروبيون  
حضرات النظار المسلمين عنوانا على عواطف الأمة الإسلامية ، وعلى محافظة  
أفرادها على واجباتهم الدينية ... »

• • •

الاهتمام بالمعارض :

وبعد بضعة أعداد نجد صاحب « الأهالي » ينشر مقالا بالعدد ١٤ بتاريخ  
٨ يناير سنة ١٨٩٦ ، وفيه يقرع الوزراء المصريين الذين لم يتبرعوا لمعرض

الخضر والزهور إلا لما علموا أن قرينة اللورد كرومر تساعد في الإشراف على هذا المعرض ، وفي ذلك يقول على لسان أحد القراء تحت عنوان :

## « اكتشاف غريب »

يعلم القراء أن بعض ذوى الاعتبار واليسار من الأجانب والوطنيين بالعاصمة اتفقوا في الشهر الفائت على إنشاء معرض للخضر والزهور بحديقة الأزبكية ، لغرض شريف وهو إحاطة الجمهور بأسر ما يوجد وما هو معروف بوادي النيل لحد اليوم ، من أنواع الخضر والزهور ، وتشجيع للتشغلين أكثر من سواهم بهذه الأنواع ، على العناية بأمرها والاهتمام بترقيتها وتحسينها .

وقد جعلوا رئاسة الشرف في هذا المعرض لصاحب الدولة الأمير الجليل البرنس حسين كامل باشا ، ثم عهد بوكالته لحضرة السيدة القاضة قرينة « اللورد كرومر » . وقد تقدم كثير من ذوى الثروة والمظاهر والاعتبار لمساعدة جمعية هذا المعرض ببعض مساعدات أديية ومادية ، لزيادة ارتفاعه وبلوغه .

وقد علمنا أن قاعة الاكتاب التي أعدت لهذا الغرض عرضها أحد العظماء الأجلاء على حضرات النظار الفخام ، فمنهم من اكتتب فيها بمبالغ تذكر ، ومنهم من امتنع رغما عن كل إلحاح عن الاكتاب فيها بدينهم واحد .

ثم علمت بعد ذلك أن الذين امتنعوا من حضرات النظار ، توجهوا بعد ذلك بأشخاصهم إلى الوكالة البريطانية ، وقدموا لكرتير جمعية المعرض مبلغا من النقود بصفة مساعدة لتوسيع نطاق ذلك المبلغ ، أضاف أضعاف ما كان أشار عليهم بدفعه ذلك العظيم . .

ثم لما استعلم منهم أحد زملائهم ، الذي قابلهم بالوكالة البريطانية وقما توجهوا إليها لدفع المبلغ المذكور ، عن أسباب امتناعهم عن المساعدة عندما

كان يخاطبهم في شأنها ذاك العظيم ، وعسا سهل عليهم ذلك الآن .. فأجابوه  
بجواب مسبوق بالأقسام المفظلة والأيمان العظيمة ، أنهم ما كانوا يعلمون أن  
وكالة المعرض مستدة لعهدتة السيدة قرينة « اللورد كرومر » ، لأن أمر  
هذه الوكالة لم يتقرر أمرها ولم يمر ذكرها عليهم بمجلس النظار . ثم إنهم بمجرد  
مأعلموا ذلك قد بادروا للقيام بما تفرضه عليهم إحساساتهم الوطنية ، وغيرتهم  
على تقدم وارتقاء سائر أنواع الشؤون المصرية ..

وإني أرى - بعد أن أرفع بلسان الأهالي فريضة الشكر وعظيم الثناء لمقام  
قرينة اللورد كرومر ، التي كانت سببا في إحياء تلك الإحساسات الوطنية ،  
وهاتيك الفيرة الأدبية ، في بعض ولاية الأمور وذوى الحل والعقد من رجال  
الحكومة المصرية ، إذ لابد من أن نتفع في وقت من الأوقات بتلك الفيرة  
والإحساسات - أنكم لو نظرتم بمكر مكروب الحقيقة في ميكروب الملة التي بعثت  
بعض حضرات النظار الذين حضروا ذاك البلاء ، لوجدتموه هو ذات ميكروب  
الملة التي قضت على ذاك البعض بدفع النقود على أكف الرجا والالتماس ، بعد  
أن دُعوا لدفعها بلسان الإمارة والاستعطاف ، ولا حجة مطلقا لما اقترى به غيرنا  
على حضراتهم في هذا الباب ، إذ سمعنا فيه كثيرا من الأقاويل والمرويات .

وعليه نرجوكم نشر هذه السطور بأول عدد يصدر من جريدتكم ، تحت  
عهدتنا ومسئوليتنا ، لكي لا يتطرق إلى الأذهان والألباب ، أدنى شك في هذه  
الرواية ولا أقل ارتياب .. »

• • •

#### الرقص :

وعندما يرى صاحب « الأهالي » اهتمام الوزراء بمحفلات الرقص ، يوجه  
إليهم اللوم ويدعونه للاهتمام بما يعود على البلاد بالرفق .. وقد نشر في العدد  
١٤٩ بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٨٩٦ المجلد التالي :

### « التماس وطني شريف »

قالت بعض الجرائد — عند كلامها على المرقص « البالو » الذي أقامه صاحب السعادة بطرس غالى باشا ناظر الخارجية مساء الجمعة الفائت — أن الشرقى كفى لمباراة كل إنسان فى جميع ميادين الحضارة والعمران ..

ولمنا نلتبس بلسان جريدة « الأهالى » — بعد الاعتراف بما كان عليه البالو المشار إليه من البهجة والنظام والأبهة والفخامة والجلال — من حضرات النظار الباقين أن يحدوا ( إن وجد فيهم ميل واستعداد للتجدد ) فى طريق آخر غير هذا الطريق ، يعود على مصلحة الأهالى والبلاد ببعض الخير والإصلاح والإسعاد .. فإن البلاد فى شدة الحاجة وغاية الافتقار ، لمباراة رجالها — فضلا عن نظارها — لأعظم الرجال فى تحسين الأحوال وتخفيف الأقال وترقية الشئون ، لدرجة تشاهد فيها عين صاحب السعادة بطرس غالى باشا معظم المدعوين لمرقصه ، من أهل بلاده ومن أبناء وطنه ، الذين ينتظرون من ساعة لأخرى ما يعود على مصالحهم من نتائج مساعيه وتدابيراته ، حتى لا تخيب فى همته آمالهم ولا يضيع فى وطنيته رجائهم ..

لأن رجال الأمم العظام لم يلتفتوا للمراقص والسهرات ، ولم يتغالوا فى ما تستلزمه من الإتيقان والنظامات ، إلا بعد أن بلغت أوطانهم بهم وبأمثالهم أسنى مقامات السعادة والرفاهة ، وأسنى درجات الحرية والاستقلال فكان ابتهاجهم بسعادة وصفاء أبناء وطنهم ، واجتماعهم حولهم فى مثل تلك المراقص ، أعظم وأنغر من أبهة تلك المراقص وبهجتها ، ومن حسن منظرها وجمال هيئتها . ولو سأل سائل صاحب السعادة بطرس غالى باشا عن صيغة ذلك من علمه ، لقال : حقيقة كنت أرى الدار دارى ، وجارى لم يزل فى جوارى .. ولكنى كنت أشاهد السواد الأعظم من غير إخوانى ، والمناظر والأشكال

والاستعدادات تبين ما هو مألوف ومعروف بأوطاني . ولهذا فقد كنت أشعر بضيق في الصدر واقتباس في النفس، رغماً عما كنت أراي محفوفاً به من بواعث الفرج والانشراح .

ولا شك في أن كل نفس كريمة لا تشعر إلا بمثل ذلك، مشفوعاً بإحساس الأسف وشعور الأحران .. وحيث أن صاحب السعادة بطرس غالي باشا قد اختار أن يكون طريقه لمباراة أعظم الرجال هذه الوجهة فتمنى لسعادته ارتقاء ونجاحاً في بلوغ أقصى غايتها ..

والآن نكرر الرجاء والالتماس ، لغيره من حضرات النظار الفخام ، أن يتخيروا طرقاً أخرى تساعد على ترقية للعارف في بلادهم ، وتنشيط أهل التجارة والصناعة من أبناء وطنهم ، وإحياء المعاديات الفاضلة من عاداتهم ، ومحاربة البدع السافلة من مستحدثات غيرهم ، بما يبذلونه من الآراء السديدة الضابطة ، وما يبذلونه من المبالغ التي توازي — على الأقل — ما يصرف عادة في مثل هذه المراقص ، من المصروفات الطائلة التي تكفي أن تكون أساساً متيناً لافتتاح أبواب مدرسة أو مكتب أو لتشجيع صانع وطني على إظهار مصنوعاته والاهتمام بإتقانها وتحسينها .

ومتى ملك حضرات النظار هذا الملك اللقيد اتحدت بهم أغنياء الأمة وأمرأؤها ، واغتصموا جزاء الباري لترك أمر منهي عنه ، وفعل صنع جميل بحسن اتباعه ، وتعم فائدته ونفعه . ويكونون حينئذ قد قاموا ببعض واجباتهم التي توجبها عليهم مقتضيات وظائفهم وحقوق وطنهم ، فإن العاقل من لا يرضى لنفسه أن يكون قدوة في الأفعال التي ليس من ورائها غير الخسائر والإضرار أو أن يكون عارى البدن خاوي البطن حافي القدم ، ثم يقول : أين طريق

الحياة ؟ . . .

### الرتب والنياشين :

وكان منح الرتب والنياشين موضع استهجان المصريين ، بسبب منحها لغير مستحقها مما ضيع الهدف الأسمى من إيجادها ، وكان ذلك لأن الخديو عباس الثانى أخذ من منحها وسيلة لا يتراز أموال الطامعين فيها بغير وجه حق ، ولذلك كتب صاحب « الأهالى » فى العدد ٢٢٢ بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٩٧ :

### الكلمة الأخيرة فى الرتب والنياشين

الرتب والشارات ، بعد أن كانت لا تمنح إلا لمن كان يمتاز على غيره بعظم الأعمال ويشتهر بين أقرانه وأمثاله بالسبق فى كل ميدان ومجال ، لمكافأته على سهره وجده واجتهاده فى خدمة أمته ووطنه ، أو على شجاعته وإقدامه فى مواقف الخطر والطمأن ، وذلك لاستنهاض الهمم الفاترة وإيقاظ الأفكار النائمة ، وصرف العزائم لعظم الأعمال ، التى ترفع أصحابها لأسمى مراتب المجد والعز والافتخار ، وتخلد لهم فى صفحات التواريخ الذكر الحسن والشهرة الجليلة العاطرة . . فإنها أصبحت اليوم تمنح — فى الغالب — لمن يمتاز عن غيره بالتزلف والرياء ، ويشتهر بين أقرانه وأمثاله بالمهارة فى المداينة ، والبراعة فى النفاق .

فترتب على ذلك صرف الأفكار عن التمسك بأهداب الكماليات ، إلى السعى فى طرق الدنايا والنقائص ، وتسهيل التسفل والانحطاط على المهمم العالية والأميال الشريفة . . فترتب بسبب ذلك فى أغلب نفوس الطبقات الحية من الأمة — وهى الطبقات التى تشرب بلذة المعالى قهواها ونسى إليها — ملكة الخسة والدناية ، وصارت أبنائها متعددة لكل ضيم وإذلال ، وتغلقوا بالأخلاق الساقطة ، وتطبعوا بالطباع الساقطة ، وساء الحال والمآل . .

كيف لا ومن البديهي أن الحكومة لو قررت أن الرتب والشارات

لا تمنح إلا لأصحاب التأليف والاكتشافات والمخترعات ، وكل من يأتي بعمل جليل يمتاز به عن أقرانه ، لهدبت روح العمل والحركة في نفوس الطبقات النازلة من الأمة ، وجد أبنائها واجتهدوا في طلب العلم ، ليتوصلوا من طريقه إلى نوال رتبة أو نشان ، بواسطة تأليف كتاب نافع ، أو اختراع أمر مفيد ، أو عمل صنع جليل ، وما أشبه ذلك . .

والعكس بالعكس ، أى أن الحكومة لو أشارت إلى أن الرتب والنشانات ، لا ينافا إلا من تقرب لرجالها وتزلف إليهم ، وبالغ في طاعتهم واسترضائهم ، سواء كان بنية المداهنة والنفاق ، أو بنية أخرى ، لسارع كثير من محبي الفخفة والأبهة الفارغة ، وطلاب المظاهر الباطلة ، لمصانعة أولئك الرجال ومداهنتهم ، واستعمال النفاق والرياء معهم في سائر أحوالهم ، ليتوصلوا بذلك لمقاصدهم وغاياتهم ، كما هو الشأن في معظم رتب ونشانات هذه الأيام ، التي اضطررنا لأن نقول في عدد سابق إن عدم الرتبة والنشان خير من وجودهما . .

ولهذا فالذي نراه جريدة « الأهالي » هو أن تقرر الحكومة أن لا تلتبس الإحسان برتبة أو نشان ، لموظف من موظفيها أو لوجيه من أعيان البلاد ، إلا إذا أتى بعمل جليل يعز على أقرانه الإتيان بمثله ، ويعود منه نفع مادي أو أدبي على أمته ووطنه ، أو على الهيئة الاجتماعية . .

فتستفيد الحكومة حينئذ بهذا القرار ، أولا إعزاز الرتب والنشانات وحصون شرفها وجعلها غرة في جبهة الأسد ، لا يصلها إلا كل شجاع مقدام كما قلنا في عدد سابق ، وثانيا إحياء الأمة من موتها وإيقاظها من غفلتها وإنهاضها من رقدها باتجاه آميال أبنائها إلى المقاصد السامية والأميال الطاهرة والمساعى الجليلة المبرورة والأعمال العظيمة المشكورة . .

### الخدمة العسكرية شرف كبير

ومن أوضح الأمثلة على وطنية صاحب «الأهالي» ما نشره في العدد ٧٩ بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٨٩٥ تحت عنوان:

### خلاصة القوانين العسكرية

وفيه يقول :

« إنه بالنظر لما أخذ مشروع القرعة العسكرية من عظيم الأهمية في هذه الأيام ، وعدم استطاعة الخاصة والعامة على الإحاطة بقوانينه ، لكثرة حصول التباس في موادها ، بما قضت به ضرورة الاختبار أو داعية الإصلاح والارتقاء حتى بلغت الأوامر الصادرة بشأنه من سنة ١٨٨٥ م ١٧ أمراً ، وصار من المهم على كل من رام حكماً منها أن يراجع أو يحفظ سائر تلك الأوامر والإفاته ما تمناه . »

ثم يسرد بعد ذلك طوائف من تجب عليهم الخدمة العسكرية، ويليه من يعفون منها ، ثم يختم ذلك بقوله :

أما من لم يكن في استطاعته أن يتحصل على قيمة البدلية ( عشرون جنياً ) بكل سهولة ، فشرف العسكرية وحلية الفضل بالوقوف في موقف الدفاع عن الوطن ، أشرف وأعلى وخير وأولى من التصرف في الحل والحلل ، أو الوقوف في موقف الضيم والزلل ، بما تسوقه الديون لأهلها من الإذلال والخراب والخلال . »

وقد طبع تلك القوانين طبعة مستقلة ووزعها مجاناً خدمة للأهالي .



معرفة مع « المقطم » :

ولما كانت جريدة « المقطم » لسان حال الاحتلال ، تسبح بحمده وتلهج



بذكره ، فقد ساء ما وقف جريدة « الأهالي » ، وأنت كنت تتصدى للرد عليها بأسلوب بذىء يتنافى مع القوق ، فكان أحياناً يرد عليها بلهجة شديدة ، ولكنه لا يلبث أن يعتذر لقراءه عما بدر منه ، فينشر في العدد ١٧٥ الصادر في ١٦ يوليو سنة ١٨٩٦ ما يلي :

### « إعلان واعتراف »

أعلن الجمهور وأقر . وأعترف بين يديه ، أنا الموقع على هذا إسماعيل أباطة صاحب ومحرر جريدة « الأهالي » ، بأننى عاجز عن مجاراة حضرات الفلاسفة الأجلاء ، أصحاب جريدة للقطم الفيحاء ، في ميدان البذاءة والسفاهة والمهاترة والسباب ، وأننى ندمت على ما فرط منى ، إن كان صدر عني ما يشتم منه رائجة التصدى لم في هذا المضمار ، وعزمت على أن لا أعود أبداً مثله ، على فرض توم حضراتهم سابقة تعرضى لمزاحمتهم فيما شهدت الأرض والسموات ومن بينهما باختصاصه بهم . واسمى وختمى حجة على ذلك ، وهذه السطور خير الشاهدين ...

تحريراً في ١٦ يوليو سنة ١٨٩٦ و ٥ صفر سنة ١٣١٤ و ١٠ أيّيب سنة ١٢١٢ .

( محل الختم ) كاتبه إسماعيل أباطة

صاحب ومحرر جريدة « الأهالي »

والكن لما كان من واجبات جريدة « الأهالي » أن تنصح عامة المصريين وتحذرم من الوقوع في شباك أعدائهم ، أو الفرور بتسويات المأجورين على تفريرهم ، ونحل رابطة اجتماعهم ومحاربة وسائل استقلالهم ، فقد صار من الواجب عليها — وخصوصاً بعد اعتراف محررها بعجزه عن مجاراة حضرات الفلاسفة القائمين بهاته المهمة الخطيرة — أن تدبر ما يضمن لها حسن القيام بأداء تلك بالواجبات ...

ولقد اضطرت لنشر الإعلان المصور بعاليه ، لعلها تجد أهلا لمجاوبة  
حضرات الفلاسفة الأجلاء على عباراتهم ، وكفوا لصد هجائهم ، ليرد كيدهم  
في محرم ، ويبعد سهامهم لصدورهم ، ويكشف ما بقي مستورا من أمرهم ،  
ويبعث - إن قضت الضرورة - في أصولهم وفصولهم ، ويلجئهم بلجام من نار ،  
ويقدم بقيد يترك الدسائس والفتن من بعدم بلأرجال ولا أنصار ..

أما هي ( أي جريدة « الأهالي » ) فتقتصر حسب عاداتها على نشر ما يفيد  
الأهالي من وسائل الإصلاح والتقدم والارتقاء ، وما يعود على البلاد بالخير  
والإسعاد . والله عزيز ذو انتقام . . . » .

أما الإعلان الذي أشير إليه فيما تقدم فقد نشر بنفس العدد ، وهذا نصه :

## « إعلان »

### والضرورات أحكام

تعلم إدارة جريدة « الأهالي » أنها في احتياج كلي لمحرر لا يعرف للعباءة  
قيمة ، ولا الأدب قدراً ، ولا للكمال رسماً ، ولا للشرف معنى ، ولا للشهامة  
مزية ، ولا للأمانة فضلاً ، يمرتب شهرى لا حد له ، إلى أن تضع الحرب  
أوزارها بين « الأهالي » وفلاسفة المقطم الأجلاء .

ويجب على الطالب أولاً : أن يكون حائزاً على الشهادة الدكتوريه في  
العلوم التي تقتضيها تلك النعوت والصفات ، مصداقاً على هذه الشهادة من إدارة  
جريدة المقطم الفيحاء . . .

ثانياً : أن يكون بيده شهادة من حضرات أصحاب شهادة الدكتوريه  
بالإدارة المشار إليها بأنه تلقى عنهم أصول وفروع تلك العلوم علماً وعملاً ، وأنه  
كان فاضحاً على أقرانه في كافة الامتحانات العلمية والعملية .

ثالثاً : أن تكون الشهادة المذكورة ذات تاريخ ثابت رسمى وسابق على تاريخ نشر هذا الإعلان ، حتى لا يكون هذا الطلب واسطة لفتح باب كسب جديد غير شرعى لحضرات الفلاسفة المشار إليهم .

رابعاً : أن لا يقل سن الطالب عن ٤٠ عاماً ولا يزيد عن خمسين ، ليكون قد جمع بين العلم والخبرة والتجربة .

خامساً : أن يكون بيده شهادة التطعيم بمادة عدم الشعور والإحساس ، وخراب الذاكرة والوجدان ، وتلوث الفكر واضطراب الضمير ، أو ما يقوم مقامها

سادساً : أن يكون حاصلًا على لغة أجنبية ، والحاصل على اللغة الإنكليزية يقدم على من سواه .

سابعاً : أن يكون بيده شهادة دالة على سوء السلوك ، وخيبث السيرة والسريرة ، ويجب أن تكون هذه الشهادة أيضاً حائزة لعلامة الاعتماد من إدارة المقلم .

ثامناً : أن لا يدخل الطالب — قبل ولا بعد قبوله — من باب إدارة جريدة « الأهالى » ، ولا يكون بينه وبينها علاقة أو اتصال سوى صندوق البوسطة ، الذى يتناول منه المجل الذى يلزم أن يجاوب عليها ، والذى يضع فيه ما تهديه إليه معارفه ومبادئه من الردود والإجابات .

وتقديم الطلبات يكون لصندوق البوسطة نمرة ٢٦٠ ، ويجب أن تكون مرفوقة بتلك الشهادات ، وأن يكون واضحاً بها اسم ولقب وشهرة الطالب وحل إقامته ، والمبلغ الذى يريد أن يتناوله شهرياً فى مقابل عمله ، والجهة التى يرسل إليها المبلغ عند نهاية كل شهر ليقبضه منها ، سواء كانت إدارة جريدة المقلم أو غيرها .

تنبيه : بفضل بين الطالبين المسيحي على غيره ، والحدوذي على سواء ،  
والمولود ببلدة ( حصبيا ) على الجميع . وذلك لمدة ثمانية أيام من هذا التاريخ .»

• • •

#### قناة السويس لقناة ديلبس :

في ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٤ توفي فرديناند ديلبس ، بعد أن منى بالفشل في  
مشروع قناة بنما ، إذ حكم عليه بالسجن خمس سنوات ، لم يعف منها إلا بعد  
جهود عيفة .

لقد عز على مديري قناة السويس أن تنتهى حياة ديلبس على تلك  
الصورة المحزنة ، بينما هم يرفلون في خيرات القناة التي هي ثمار قريحته وجهوده  
المضنية ، ولذلك رأوا تخليد اسمه بإطلاقه على قناة السويس فتصبح « قناة  
ديلبس » ..

فلما بلغ ذلك النبأ إسماعيل أباطة ، بادر بمعارضة تلك الفكرة الخبيثة  
وهاجما على صفحات « الأهالي » ، فكتب :

#### « أخبار سياسية أهلية لجريدة الأهالي

تلفراف آخر ساعة ، باريس :

لا بد أن يكون قد وصلكم رئيس شركة قنال السويس بباريس ، لأجل المخاطبة  
مع الحكومة المصرية في تفسير اسم « قنال السويس » إلى اسم « قنال ديلبس »  
وهو العلامة الفرنساوي الشهير الفاتح للقنال المشار إليه . وعندنا عظيم الأمل  
بأن ينال من حكومتكم كل تساهل في نوال هذه الأمنية ، قياساً على تساهلها في  
أمور كثيرة ذات أهمية ، ولا سيما أن فرنسا تعزم مصر وأهلها ، وهي مهتمة على  
الدوام بثبوتها لتستع رعاياها الفرنساويون للقيوم بأراضيها بكل حمادة  
وإجلال وحسن حال وإقبال .

### ( الأهالى ) حقيقة أن الكعكة فى يد اليتيم عجيبة !

قنال السويس صار فتحه بأمر خديو مصر ، وبأبناء مصر ، وبقنوس ومقاطف مصر ، ثم صار الاحتفال بفتحه بملايين من الجنهيات المجموعة من دماء أبناء مصر ، بعد أن صار تخصيص قسم من أسهم القنال ببعض ذوات ورجال مصر فى ذلك العهد ، وقسم آخر بالحكومة المصرية ..

أما القسم الأول فسلم من أهله بطرق وكيفيات نعلها ولكن لا نريد أن تعرض لذكر شئ منها فى هذه المقالة ، وأما القسم الثانى فقد تجردت منه بالكلية الحكومة المصرية ، وليس ذلك فقط بل واستمرت تدفع ( لانتقبض ) بسبب هذا التجرد مئتين من آلاف الجنهيات سنوياً لغاية السنة الفائرة بصفة خلورجل ..

ثم ليس من يجهل ما جلب فتح هذا القنال على مصر وأهلها من الخراب والدمار ، بسبب حرمانهم من إيرادات لا يمكن تقديرها إلا بالملايين ، حينما كانت السواح والبضائع تأتى إلى الإسكندرية ، ومنها بطريق السكة الحديد المصرية إلى السويس ، ومنه إلى الهند وباقي سواحل البحر الأحمر وغيره .

وليس من يجهل أن أعظم سبب تركن عليه دولة فرنسا فى التداخل فى شئون مصر الداخلية هو المحافظة على قنال السويس ، الذى تدعى أنها خسرت فيه رجالها ودماءها .

وكذا الدولة المحتلة ، فإنها تقول إنه طريق مستعمراتها وأملها كلها بجهات الهند وغيرها ، بحيث لم يبق لدى مصر فى هذا المشروع للقيء الجليل إلا كونه أصبح سبباً للتداخل فى أمورها الداخلية والخارجية ، فضلاً عن الخبايا المادية والأدبية .

هذا أولاً ..

وثانياً : اسمه الكريم عند ما يقال « قنال السويس » . . . وحيث أن هذا الاسم هو اسم شريف ، فقد أبت عدالة رجال فرنسا أن تترك هذا الاسم الكريم مضافاً إلى بلدة من بلاد الأمة المصرية الشعبية ، التي تحبها فرنسا وتحب أبناءها ( ولكن ليس إلا لقائمتها ونفعها ) . .

ولهذا فقد سعت رجالها في الاختصاص باسم القنال وإضافته لاسم من أسماء رحالهم ، ولهم كل الشكر من الشعب الفرنسي على هذا اللقب الحيد الذي يسمونه لمجد وطنهم وشرف رجالهم . .

ولكن ، هل لهم من المصريين مثل هذا الشكر أيضاً ؟ حاشا وكلا . ولا للحكومة المصرية كذلك ، إذا لم تحافظ على إحساس شعبها وعلى حقوق بلادها قياساً على ما يفعله غيرها .

على أن الأهالي يقبلون أن يتنازلوا للحكومة الفرنسية عن إضافة اسم القنال لاسم من أسماء رجالهم ، على شرط أن الحكومة المشار إليها تنقل القنال لأرضها وبلادها ، أو أن تسمى لسلخ عن الأراضي المصرية كما انسلخ السودان قبله ، لكي لا يكون مصدر ارتباكاتها ، وعلة خطوبها ومشكلاتها . »

\*\*\*

## في الجمعية الزراعية

وكان اشتغال إسماعيل أباطة بالزراعة في أملاكه الخاصة ، سبباً في إدراكه حاجة البلاد إلى إيجاد جمعية زراعية تعمل على النهوض بالزراعة ( وذلك لأن إنجلترا ظلت تتجاهل حاجة مصر للجنة لوزارة الزراعة حتى سنة ١٩١٤ ) فضم إليه لفيفاً من المشتغلين بالزراعة ممن اهتموا بفكرته ، وكونوا الجمعية الزراعية وسامها في تكوين رأس مالها ، وتم تأسيسها في ٢٢ أبريل سنة ١٨٩٨ .

ومنذ ذلك التاريخ أخذت الجمعية تعمل على تحسين الشؤون الزراعية وترقيتها بمصر بكل الوسائل المشروعة ، وإقامة المعارض الزراعية والصناعية إلخ، وقام إسماعيل أباطة بوضع قانونها ، وظل اسمه مقرونا باسمها نحو ثلاثين عاماً ، قدم خلالها للجمعية خلاصة تجاربه وخبرته .

وكان أول ما وجه إليه اهتمام الجمعية هو إنشاء معرض زراعى ، وقد أقيم هذا المعرض بمحديقة الأزبكية سنة ١٨٩٨ ، ثم أقيم معرض ثان سنة ١٩٠٠ بالجزيرة ، وفى ذلك المعرض عرضت فصائل ممتازة من الماشية المصرية كان بعضها مما قام هو شخصياً بتربيته ، كما عرضت بعض المصنوعات المصرية كأشغال النجارة والأحذية وبعض المصنوعات الفضية والنحاسية .

وفى سنة ١٩٠٥ أقيم معرض ثالث عرضت فيه بعض المحارث الميكانيكية التى أقبل على شرائها كبار المزارعين ، وكان إسماعيل أباطة ممن بادروا إلى شراء أحدها .

وتوالى بعدئذ إقامة المعارض الزراعية الصناعية ، فكانت سبباً فى النهضة الزراعية الصناعية التى لمسها البلاد حتى قبيل الثورة المباركة ، تلك النهضة التى كانت قاعدة متينة للوثبة الكبرى التى تشاهدها البلاد اليوم .

وقد مثل هذه الجمعية فى المؤتمر الزراعى الدولى الذى عقد بالمانا فى ٢٣ مايو سنة ١٩٠٧ برئاسة الإمبراطور .

وكان من أثر زيارته لئمان أن عرض على الجمعية إنشاء مزرعة لإجراء التجارب والأبحاث الفنية الزراعية بها ، فلقبت فكرته قبولاً واختارت الجمعية سنة ١٩٠٨ منطقة بهيم لهذا الغرض ، واشترت مائة وأربعين فداناً أخذت تزايد حتى أصبحت نحو ٥٠٠ فدان .

ومن مآثره فى الجمعية الزراعية مطالبته فى سنة ١٩١٩ بسن قانون للمص

غش السباد ، وتحديد أسعار الأسمدة بحيث لا يزيد الربح من يبعها عن ٦ ٪ .  
وفي سنة ١٩٢٢ اتخبطوكيلا لتلك الجمعية ، وكان له الفضل في إنشاء متحف  
القطن في العام التالي ، وهذا المتحف يعد مفخرة لنا لأنه القريد من نوعه في  
العالم، إذ هو يروي قصة القطن ويسرد بطريقة فنية شائقة كافة مراحلها، من وقت  
إعداد التربة وانتقاء البذرة إلى جنيه وحلجه وكبسه في بالات ثم شحله وغزله  
ونجه . . . إلخ .

وهكذا كان له فضل كبير في تنظيم وتوجيه تلك الجمعية والنهوض  
بها ، حتى استطاعت أن تؤدي رسالتها على الوجه الكامل .





اسماعیل اباطہ النائب

قد يكون من المفيد — قبل أن نتناول جهود إسماعيل أباظة في مجلس شورى القوانين وفي الجمعية العمومية — أن قدم لذلك بذكر نبذة عن كل منها :

### **مجلس شورى القوانين**

أنشئ مجلس شورى القوانين بموجب الأمر العالى الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣ ، ليحل هو والجمعية العمومية ومجالس الديريات محل مجلس النواب الذى كان قائما قبل ذلك التاريخ ، والذى عقد آخر جلساته فى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ . وكان مجلس شورى القوانين مجلسا استشاريا ، تعرض عليه الأمور الهامة كالميزانية ، ومشروعات القوانين والأوامر المالية المتعلقة على النواحي الإدارية العمومية وغيرها — بعد نظرها بمعرفة مجلس النظار — لأخذ رأيه فيها ، دون أن يكون رأيه ملزما للحكومة .

وكان يؤلف من ثلاثين عضواً بما فيهم الرئيس والوكيلان ، منهم أربعة عشر عضواً تعينهم الحكومة ومن بينهم الرئيس وأحد الوكيلين ، ولا تزول عضويتهم إلا بأمر عال ( مرسوم ) بعد قرار يصدره ثلثا أعضاء المجلس على الأقل . وكانت تلك العضوية أشبه بالوظيفة ، إذ كانت للأعضاء رواتب كباقي موظفي الحكومة ، بواقع مائة جنيه سنوياً ، إذ أنهم كانوا فى الغالب إما من الموظفين العاملين أو السابقين . أما الأعضاء الدائمون ، الذين لم يكونوا من الموظفين العاملين أو السابقين ويكفون خارج القاهرة ، فيعطى العضو منهم ثلاثمائة جنيه فى السنة .



إسماعيل أباطة (باشا)



أما باقى الأعضاء فتتة عشر عضوا ينتخبون، ومنهم يعين أحد الوكيلين، ومدة عضويتهم ست سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم على الدوام، وليت لهم مرتبات ثابتة بل تصرف لهم مصاريف انتقال قدرها ثلاثمائة جنيه سنويا، عدا الوكيل المعين منهم فيربط له راتب أسوة بالأعضاء الدائمين، وعدا عضو القاهرة فإنه لم يكن يعطى سوى مائة جنيه سنويا، وكان التتة عشر عضواً ينتخبون على النحو التالى :

عضو واحد عن القاهرة، وآخر عن الثفور كلها (الإسكندرية ودمياط ورشيد وبور سعيد والسويس والإسماعيلية والعريش) .

أما المديريات فيجتمع مندوبو كل مديرية ويختارون أعضاء لينوبوا عنها في مجلسها باعتبار عضوين لكل مركز، وأعضاء كل مجلس من مجالس المديريات يجمعون لانتخاب عضو واحد ينوب عن المديرية في مجلس الشورى. ومن يسقط منهم في عضوية مجلس المديرية عند تجديد الانتخاب بالقرعة في نهاية الثلاث سنوات تسقط أيضاً عنه عضوية مجلس شورى القوانين، وينتخب مجلس المديرية بدلا عنه .

وكان يشترط للعضوية في مجلس الشورى إذا ناب للعضو عن المديرية أن يكون من قبل عضواً في مجلس المديرية، وأن يكون ملماً بالقراءة والكتابة وقاطناً في نفس المركز الذى ينوب عنه، وأن يكون قد دفع للمديرية خمسة وعشرين جنيهاً خرائب أطميان يملكها في ذلك المركز مدة الستين السابقين لانتخابه، هذا إذا كان حاصلاً على إحدى الشهادات العالية، وخمسين جنيهاً إن لم تكن لديه شهادات .

أما عضو المجلس في المدينة فيجب أن يكون حائزاً للشروط المذكورة، إلا أن الخبة والعشرين أو الخمسين جنيهاً يجب أن تكون قد دفعت عن عوائد أملاكه في نفس المدينة التي ينتخب فيها، وأن يكون اسمه مدرجاً في كتف

المرشحين للانتخاب عن خمس سنوات ماضية ، وألا يكون من رجال الجيش ولا من موظفي الحكومة ( إلا إذا كان عمدة ) .

ومنذ إنشاء هذا المجلس حتى ٣٠ يولية عام ١٩٠٩ ، كان يجتمع في أوائل شهور فبراير وأبريل ويولية وأغسطس وأكتوبر وديسمبر ، ثم عُطل موعد افتتاح دور انعقاده العادى إلى اليوم الخامس عشر من شهر نوفمبر من كل سنة ، ويبقى انعقاده مستمراً لغاية آخر شهر مايو من السنة التالية .

وقد استمر هذا المجلس مدة ثلاثين سنة ، عقد فيها ٦٥٧ جلسة في ٣١ دور انعقاد عادى ، وسبع جلسات في اجتماعين غير عاديين ، في المدة من ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٣ إلى آخر مايو سنة ١٩١٣ ( آخر جلسة له ) حصل فيها تجديد انتخاب أعضائه أربع مرات ، أما من كان يتفصل منهم عن عضوية المجلس - بسبب سقوطه عند تجديد الانتخاب بالقرعة لمجالس المديرية في نهاية الثلاث سنوات أو لأسباب أخرى - فهؤلاء كان يتم انتخابهم في أثناء أدوار الانعقاد العادية . وكانت جلساته سرية لا يحضرها سوى أعضائه ، إلى أن صدر القانون رقم ٣ في ٣ مارس سنة ١٩٠٩ فأصبحت علنية .

أما الميزانية فكانت ترسل إليه في أول ديسمبر من كل سنة ، لتعرض عليه لإبداء آرائه ورغباته ، وتبلغ هذه الآراء والرغبات إلى وزير المالية الذى يجب عليه في حالة رفض اقتراحات المجلس أن يبين الأسباب الداعية لذلك ، دون أن يترتب على بيان هذه الأسباب جواز المناقشة فيها ..

وكان محظوراً على هذا المجلس المناقشة في المسائل السياسية أو الدين العمومى وكل ما التزم به الحكومة بقانون التصفية ، أو بمعااهدات دولية . وكان لتخديو حق حل المجلس ، وفي هذه الحالة تنتخب مجالس المديرية الأعضاء النخبويين المستجدين خلال الثلاثة شهور التالية لتاريخ الحل ، أما الأعضاء الدائمون فتستمر عضويتهم في المجلس الجديد . وكان للوزراء حق الاشتراك

في مداولات المجلس، وعليهم أن يقدموا له كافة الإيضاحات التي يطلبها منهم، متى كان ذلك غير خارج عن حدوده .

وكانت آخر جلسة لهذا المجلس في ٣١ مايو سنة ١٩١٣ .

وقد قام مجلس شورى القوانين في مدة هيئاته الخمس بوضع معظم القوانين واللوائح وغيرها التي ظلت سارية في كافة وزارات الحكومة ومصالحها الحالية حتى عهد قريب ، بل ربما كان بعضها لا يزال معسولا به حتى اليوم .

وتشكيل المجلس على هذا النحو قصد به وضعه تحت سيطرة الحكومة ، فإن قلة عدد أعضائه ، وجعل الأعضاء المنتخبين ستة عشر ينتخبون بهذه الطريقة للموجة ، وتعيين الحكومة أربعة عشر عضوا ، وحرمان المجلس كل سلطة ، وقلة عدد جلساته وجعلها سرية . . كل هذه العوامل جعلت منه أداة في يد الحكومة . فهو في الظاهر هيئة شورية قيل إنها تنوب عن الأمة ، بينما هو في الواقع هيئة تتألف وتعمل تحت سيطرة الحكومة ، ولا تستطيع أن ترفع للأمة صوتا ، ولا أن تعتمد الأمة عليها في توجيه سياسة الدولة أو تأليف الوزارات وتبديلها ..

#### الجمعية العمومية :

أنشئت الجمعية العمومية بموجب الأمر العالي الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ ، وكان عدد أعضائها يتراوح بين ٨٢ و ٨٤ ( حسب عدد الوزراء ) . وكانت تؤلف من الوزراء ، ومن رئيس ووكيل وأعضاء مجلس شورى القوانين الدائمين والمنتخبين ، ومن أعضاء آخرين عيّنهم ٤٦ ، منهم ١١ ينتخبون بواسطة المحافظات في المدن والتفوز ، و ٣٥ ينتخبون بواسطة مندوبي اللدريات . ومدة عضوية الأعضاء ست سنوات ، ويجوز إعادة انتخابهم على الدوام ، وليس لهم مرتبات ثابتة ، بل تصرف لهم مصاريف انتقال .

ويرأس هذه الجمعية رئيس مجلس شورى القوانين ، وتنفذ جلساتها مرة



على الأقل كل سنتين ، ولتخديو الحق في عقدها وفضها وحلها ، وفي حالة حلها تجرى الانتخابات الجديدة في مدى ستة شهور ، وكانت جلساتها سرية ، ولا يجوز لها أن تتداول في أمر إلا إذا كان حاضراً منها ثلث أعضائها ، فإذا تساوت الأصوات فرأى الرئيس مرجح للفريق الذى ينضم إليه .

وقد عقدت الجمعية ٦٤ جلسة في ١٦ دوراً في المدة ما بين ٢٨ يولييه سنة ١٨٨٣ إلى ٣١ مارس سنة ١٩١٢ ، حصل فيها تجديد انتخاب أعضائها أربع مرات . وكانت جلساتها لا يحضرها سوى أعضائها ، إلى أن صدر القانون رقم ٣ في ٣ مارس سنة ١٩٠٩ فأصبحت علنية ابتداء من جلسة ٩ فبراير سنة ١٩١٠ ، وهو تاريخ صدور لأئحة علنية للجلسات .

وكان لا يجوز ربط ضرائب جديدة ، أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية في مصر إلا بعد موافقتها .

وتستشار الجمعية لإبداء رأيها في المسائل والمشروعات التى تبث بها إليها الحكومة ، كالسلف العمومية وإنشاء أو ردم الترعى ومد أى خط من خطوط السكك الحديدية ماراً في جملة مديريات ، وعن فرز عموم أطيان القطر لتقدير درجات أموالها .

وكان للجمعية أن تبدى آراءها ورغباتها في سائر النواحي المالية أو الإدارية ، وعلى الحكومة إذا لم تأخذ بهذه الآراء أو الرغبات أن تخطر الجمعية بالأسباب التى دعته لذلك ، دون أن يترتب على الإخطار بهذه الأسباب جواز المناقشة فيها .

وليس بين أعمال هذه الجمعية ما يستحق الذكر ، سوى رفضها بجملة ٧ أبريل سنة ١٩١٠ مشروع امتداد امتياز شركة قناة السويس بإجماع الآراء ، « ما عدا الوزراء ومرفس سمكة بك الذى رأى قبوله مع التعديل » ، وطلبها إنشاء مجلس نيابى لمصر .

## جهود إسماعيل أباطة النائب

لقد كان النجاح الذى أدركه إسماعيل أباطة فى حياته الصحفية خليقا أن يفتح له الباب على مصراعيه لخدمة بلاده فى المجلس النيابى الذى كان قائما وقتذاك ، وهو مجلس شورى القوانين . فقدم للانتخاب فى يناير سنة ١٨٩٦ فاز بالمضوية ، وكانت عضوبته لهذا المجلس تبيح له الحق فى عضوية الجمعية العمومية .

وإذا نحن استعرضنا تاريخ حياة إسماعيل أباطة باشا كغائب ، لوجدنا تلك الحقبة من حياته أشرف الصفحات وأنبها فى تاريخ الحياة النيابية ، ولشهدنا سلسلة متصلة الحفلات من الكفاح القوى المتواصل والجهود الجبارة ، ولرأينا أنه لم يكن من طراز النواب الذين يعتمدون فى بناء مجدهم على الخطب الرنانة ، ولكنه كان من طراز مختلف جد الاختلاف .

كان النائب الباحث المنقب الذى يدرس الموضوعات التى يتصدى للتعهد عنها أوفى دراسة . وقد تعرضه نقطة مبهمه فيسهر الليل كله ويقوم النهار كله حتى يصل إلى كنهها الصحيح . كذلك لم يكن أباطة باشا من النواب الذين يكتفون ببذل جهودهم فى المجالس النيابية تاركين نتائج هذه الجهود فى كفة القدر ، بل كان يتبع تلك الجهود بأخرى متواصلة خارج المجلس ، طارقا كل باب يرى فى طرقة مصلحة لوطنه .

وتمقيقا لآماله وتأييدا لمقترحاته كان يجمع النواب خارج المجلس فى داره ، أو يجتمع بهم فى أى مكان آخر - حسب الظروف - ليقدمهم بوجهة نظره ويوفر لهم ما لا يقع المجال لتفسيره حتى يضمن تأييدهم . وكان وطيد العلاقة بالخفور له الزعيم مصطفى كامل ، يتزاوران ويتبادلان الآراء ، وازدادت صلته وثوقا بالسيد

على يوسف صاحب « اللؤيد » ، وكان منزله متدنى للأدباء والعظماء غيرها ،  
أمثال حسين رشدي باشا ، وعدلى يكن باشا ، وأحمد شوقي بك .

لذلك لم يكن أحد شقيق باشا ، صاحب « الحوليات » ومؤلف « مذكرياتي »  
في نصف قرن « مغاليا علما قال : « لو كانت حياة مصر النيابية في عهد  
أباظة باشا كالحياء النيابية في أوروبا لكان أباظة باشا يحاكي جيوليتي Giolitti  
بإيطاليا أو كليمانصو بفرنسا ، فهم جميعا أهل قدرة في تدبير المناورات البرلمانية  
ومن الخطباء للفوهين وأهل صراع وكفاح » .

وقد يكون من الغبن أن نختار من حياة أباظة باشا النيابية مواقف دون  
أخرى ، أو نثبت له بعض آرائه ونهمل البعض الآخر ، فكل مواقفه مشرفة  
وكل آرائه عملية مدعمة بالبراهين ، ولكننا سنذكر أكثر مواقفه تألقا  
وأهمها آراء .



#### إيقاف الرأي العام على أعمال مجلس الشورى :

وأول ما يظالمننا من أعمال إسماعيل أباظة هو اهتمامه بنشر ملخص لما دار  
في كل جلسة من جلسات مجلس الشورى ، إذ انتهز - كما قلنا في الحديث عن  
جريدة « الأمالى » - فرصة إصداره لتلك الجريدة وأخذ ينشر بها ملخصات  
للجلسات لإيقاف الرأي العام على ما يدور بالمجلس . وقد بدأ بذلك منذ الجلسة  
الأولى التي حضرها ، وكانت في ٢ فبراير سنة ١٨٩٦ .



#### اللائحة الأعضاء غير القاعدين :

وفي الجلسة الثانية يوم الخميس ٥ فبراير سنة ١٨٩٦ - طالب بإقالة الأعضاء  
الداعين « ممن لا يعطون قولا ولا حركة من عضوية المجلس واستبدالهم

بسوام عن يفيدون الحكومة والأهالى بأرائهم الصائبة وأفكارهم الثاقبة »

• • •

#### الطالبة بتخفيض الضرائب .

وكان أول اقتراحاته بجلته ١١ فبراير سنة ١٨٩٦ بمجلس شورى القوانين للطالبة بتخفيض الضرائب تخفيفا عن الأهالى ، وإشراك الجمعية العمومية فى تقدير درجات أموال الأتليان ؛ وقد وافق الأعضاء على هذا الاقتراح .

• • •

#### تعويض العجز عند فك الزمام :

وأعقب ذلك باقتراح آخر هو تعديل لقاعدة شاذة جرت عليها الحكومة وهى أنها كانت عند فك الزمام تعتبر الزيادة فى مساحة أرض يملكها شخص ما ملكا للحكومة ، ومن ثم تقوم ببيعها لمن يشاء ، بينما يكون هناك عجز فى أرض شخص مجاور أو فى نفس الحوض .

وقد اقترح إسماعيل باشا أن تضاف الزيادة للأرض التى يظهر بها عجز مادامت مجاورة أو قريبة ، وقد وافق الأعضاء على هذا الاقتراح .

• • •

#### مقترحات لربعة

وفى جلته الجمعية العمومية فى ١٢ فبراير سنة ١٨٩٨ تقدم بأربعة اقتراحات ، قدم لها بمقدمة نصها :

«معلوم أن الأمة للصربية متأخرة تأخرأ فاضعا فى معارفها العمومية،منحطة انحطاطا هائلا فى ثروتها المالية بالنسبة لما وهبها البارى من خصوبة أرضها ومزايا جوها ونيلها ، عديمة الاهتمام بالاكتشافات والاختراعات الزراعية وبتعصيباتها المصرية ، قليلة العناية بالاحتياطات الصحية وبمستلزمات الحضارة والمدنية .

ولما كانت هذه الأحوال أشبه بأعراض لمرض التأخر والانحطاط والاستعباد ،  
الذى ما من أمة إلا وأصيبت به وكانت له معها أدوار وأزمان ، فلعالجة هذا  
المرض وتلك الأعراض كما عالجها غيرنا من الأمم السامية الآن أقترح على  
حضرات أعضاء الجمعية تقرير مخابرة الحكومة بما هوآت :

( ١ ) تميم التعليم - ولو الابتدائي - بين سائر طبقات الأمة ، بإنشاء  
كتاتيب نظامية فى كافة البلدان والعرب الجمعية ، لتبديد غيوم الأمية وكشف  
ظلمات الجهالة اللتين هما علة كل المصائب وأم النوائب التى ألتى والتى ستلم بالبلاد ،  
ما دام الجهل غمما وسائداً على مجموع الأمة بالحالة التى هو عليها الآن .

ولما كانت حكومتنا - كغيرها من الحكومات - لا يمكنها أن تقوم  
بهذه المهمة العظيمة بمفردها ، بل لابد لها من معونة الأمة ومساعدتها ، وخصوصاً  
فى مثل الظروف الحاضرة ، فالذى أقترحه على إخوانى هو أن يقرروا مساعدة  
أنفسهم وأمتهم على نوال هذه الأمانة ، بتقرير رسم كافٍ لإنفاذ هذه الغاية ،  
يجرى تحصيله سنوياً مدة أربع سنوات على الأقل بواسطة عمال الحكومة ،  
ثم بعد مضي تلك المدة تبحث الجمعية فى يوم كهذا فيما إذا كانت إرادات  
محلات التعليم كافية لها بدون مساعدات ، أخرى أو غير ذلك .

وانتنى أترك للجمعية حق تقدير ذاك الرسم ، ونوع الشيء الذى يتقرر عليه ،  
سواء كان على الفدان أو على النفوس أو الأعتاب كأجرة الفجر مثلاً ، وللجمعية  
الرأى أيضاً فى أن تجعل المبالغ التى تحصل من ذاك الرسم تحت تصرف نظارة  
المعارف ، أو تحت تصرف مجلس فى كل مديرية بتشكيل لهذه الغاية من المدير  
بصفة رئيس ومن أعضاء بطلد مرا كز المديرية ، ويكون من خصائص هذا  
المجلس تعيين مكان ونققات كل كتاب بمراعاة أهمية كل جهة ، وملاحظة  
إدارة التعليم وسير واستقامة المعلمين وانتخابهم وتقدير مرتباتهم .

أما وضع المنظمات العامة لتلك الكتائب ، وبيان ما يدرس فيها من العلوم أو الصنائع ، فالرجع فيه يكون لمجلس شورى القوانين ، لتوحيد تلك المنظمات وأنواع العلوم بكافة كتائب القطر .

وفي هذا المشروع من الفوائد العظمى :

أولا : تفتيح وتنوير الأذهان ، وتحسين نشأة الأحداث الموكول لهم أمر مستقبل البلاد ، وإحياء عواطف السعى والجد والنشاط ، وتربية الملكات الشريفة في مجموع الأمة وفي أفرادها ، لينتقى لها أن تنهض من سقطتها وأن تقبوا في يوم من الأيام عرش السعادة والاستقلال .

وثانيا : تشغيل ألاف ممن يصلح من الشباب أبناء البلاد - الذين تعلموا - في الدواوين ، أو تخرجوا في المكاتب والمدارس ثم خرجوا منها قبل تكميل التعليم ، وأصبحوا بغير عمل علة في جسم الأمة وضربة على النظام العام ، حيث عززوا جيوش المشردين والمقولين والمزورين والنصابين المنتشرين في العاصمة وفي سائر المدن والأقاليم .

نعم ، للحكومة أن تقول في هذه الحالة الأخيرة : إن الأمة التي تريد أن تتصرف بنفسها فيما تقرر عليها من الرسوم لتعميم التعليم بين أبنائها ، في وسعها أيضا أن تقوم بهذه المهمة ، بواسطة جمعيات من أعضائها بدون احتياج لتوسط الحكومة ، كما هو الجاري في البلاد الأوروبية . . . لكن لا يخفى على الحكومة أن الأمم الناهضة لا تستغنى - في حالة نهضتها - عن مد يد المساعدة وللمونة لها من الأجني فضلا عن ولاية أمورها ، هذا فضلا عما دلت عليه التجارب من أن الأمة لا تستطيع أن تقوم بعمل مفيد صالح ويكون له نصيب من النجاح إلا إذا كان للحكومة فيه يد وعمل ، فضلا عن ذلك فإن ولاية الأمور لم يشهدوا للأمة لحذ اليوم بأنها صارت كفوًا لإصلاح أحوالها وقرير أمورها بنفسها . . . »

وقد رأى الأعضاء عرض ذلك الاقتراح على مجلس شورى القوانين ،  
وإذا رأى المجلس ربط رسوم جديدة فعندئذ يطلب من الحكومة عقد الجمعية  
المصرية للنظر في ذلك .

( ٢ ) التماس سعى الحكومة في إنشاء بنك لتسليف نقود لأهالى وأعيان  
القطر ، رهنا على عقاراتهم بفوائد معتدلة ، لإقراضهم من مرض الأرباح الباهظة  
الذى كان من أعظم أسباب كل البلايا والمصائب التى ألت فى الماضى بالقطر  
المصرى ، والذى هو أشد علة يخشى منها فى المستقبل على البقية الباقية من  
ممتلكاتها ، ولا سيما أن ترك هذا المرض على حاله الحاضرة يحبط بلا شك كل  
سعى فى تنمية ثروة الأمة ، ويسقط كل اجتهاد فى تحسين حالتها المالية ، مهما  
كانت مساعى واتحاد القاعمين بأمر النظام والإصلاح .

ويشار كفى فى هذا القول كل من اختبر أحوال الأهالى، وعلم بأن القسرين  
المتنورين من أهل الأرياف يدفعون أرباحا على ديونهم من ١٨ إلى ٣٦ فى المائة  
سنويا ، أما عامة الأهالى فإنهم يدفعون على المائة أرباحا لغاية مائة وخمسين  
سنويا ! وبيان ذلك هو أن الفلاح يقترض قبل موسم حاصلاته بشهرين الجنيه  
الواحد على أن يؤديه من محصولاته جنيها و ٢٥ قرشا ، فتكون أرباح المائة  
على هذا الحساب مائة وخمسين سنويا .

ولهذا فلا يبالغ من يقول إن ملايين الجنيهات المديونة بها أهالى هذه البلاد  
معظمها — إن لم تكن كلها — فوايد ديون سبق تسديد أصولها، وهذه حقيقة  
لا يجادل فيها مجادل ولا تخفى على رجال الحكومة ، بدليل ما قرروا من منذ  
سنتين من تخصيص عشرة آلاف جنيه لتسليفها لأهالى بعض البلاد الفقيرة ،  
ومن مشترى تقاوى القطن بمقرتهم وصرفها للأهالى بأثمان مناسبة ومقسطة  
لمدة أقساط ، فاعتسوا شكر الأمة ودعاهما على هذه المساعدة ، وإن كانت  
زهينة .

نعم ، يمكن أن يقال : إن البنك العقاري المصرى يبنى عن البنك المطلوب . . فرداً على ذلك نقول : إن البنك العقاري كان يبنى حقيقة لأنه أول مشروع استفاد منه أرباب الجدد والحزم من أبناء البلاد ، وأول بنك حارب المربين فى العاصمة والأقاليم ، ولكن ما اضطر إليه أخيراً بحكم التجارب من كثرة التدقيق والتشديد فى مستندات الملكية ، وأوله خلو العقارات من سائر المفازعات ، وما استلزمته هذه التحريات من الزمن الطويل ، وما قضى به نظامه من عدم حمل سلفيات أقل من ثلثائة جنيه ، كل هذه الأمور كانت سبباً لحرمان كثير من الأهالى من فوائده ومزاياه ، وكانت مساعدة على رواج سوق المربين بالرأى الفاحش ، حتى سلبوا — ولا يزالون يلبون — أملاك الأهالى ، تارة بطرق الغش والتزوير ، وأخرى بفداحة الأرباح فداحة لا تطاق كما سلف البيان .

والحكومة الخيار فى إنشاء ذاك البنك ، إما من ملايين الجنيهات المكنوزة فى خزائن صندوق الدين ، والجارى تسليفها للأجانب على قراطيس بثلاثة المائة سنوياً ، إذ الأمة المصرية أولى من غيرها بالانتفاع بأموالها ، ولا سيما وأن عقاراتها ليست بأقل اعتماداً من تلك القراطيس التى لا قيمة لها إلا بضمانة تلك العقارات ..

وإما من أموال شركة مالية كشركة البنك العقاري مثلاً أو غيرها ، تجعل لها فرعاً فى القطر المصرى وتمد لها الحكومة يد المساعدة فيما يلزم لها من المعلومات لإثبات ملكية العقار وخلوه من الحقوق الأخرى ، لإزالة الأسباب التى جعلت البنك العقاري غير واف بحاجة الأمة التى تطالب بها الآن .

ولما أخذت آراء الأعضاء ، تقرر — بالأغلبية — عدم الموافقة على هذا الاقتراح .



٣ - إقامة معارض زراعية سنوية بمواسم الأقاليم :

أولاً : لتوسيع نطاق المعلومات والمعارف الزراعية ،

وثانياً : لتسهيل علم كل جهة بما نتكشفه الجهة الأخرى من أصناف التقاوى الجيدة ، أو التي تعطى محصولاً أكثر ، أو يكون ضررها للأرض أقل ، أو لا تستغرق من الزمن بالأرض ما يستغرقه بالأرض مثيلها ،

وثالثاً : معرفة ما يطرأ على الآلات الزراعية الاعتيادية من التحسينات العصرية ، وما يستحدث من الماكينات البخارية وغير البخارية ؛

ورابعاً : لتوجيه المهن وصرف الأفكار للاهتمام بأمر الزراعة والتفنن في تحسينها ، وبث روح التسابق والتنافس بين سائر طبقات الأمة ، التي هي مادة وجودها وينبوع ثروتها وحياتها .

وتكون تلك المعارض تابعة في نظماتها المعرض الزراعي الأكبر الجارى بإقامته سنوياً في العاصمة ، أما نفقاتها فن إيراد دخلها ، وبما يقرره لها في كل مديرية - إن اقتضى الحال - مجلس المديرية ، بمقتضى الحق الممنوح له في المادة الثانية من القانون النظامى المصرى .

ولأتى على اعتقاد تام بعدم الحاجة لبيان مزايا المعارض التي أقيمت في بلادنا وبالبلاد الأورباوية ، حيث أن منافعتها لا تخفى على كل مطلع خير .

وقد اقترح العضو محمد بك نافع « أن نسأل الحكومة أن تساعد مادياً وأدياً مشروعات المعارض الزراعية التي تقام الآن صغيرة خفيفة غير وافية بالقصود ، إذ ليس بالصير على الحكومة أن تتبرع بجزء من المال لهذه الغاية ، وأن تمنع أرضاً واسعة داخل العاصمة أو في ضواحيها ، تستر وتعدل لأن تكون معرضاً سنوياً للمزروعات على اختلافها ، وللواشى والآلات الزراعية ، ليتقاطر للزارعون من كل صوب إلى هذا المعرض ويشتركوا فيه ، ويعطوا منه لكل

ما يحتاجون إليه من صنف جيد أو ماشية أو آلات مستجدة نافعة ، فيقتنوها  
ويزيد إيرادهم بواسطتها ، وذلك كما لا يخفى ذو فوائد لا تقرر .

ولما أخذت الآراء تقرر - بالأغلبية - الموافقة على رأى حضرة محمد  
بك نافع .

٤ - تشكيل مجالس بلدية بأهيات الأقاليم وعواصم المراكز وبكل بندر  
شهير ، مع تجاوز الحكومة عن إيرادات تلك المجالس ، لصرفها في ردم بركها  
ومستغقاتها التي مجزت الحكومة عن تلافى أضرارها لحد الآن ، مع ما أصدرته  
في شأنها من القرارات والنشورات ، ولتحسين طرق وداخلية البناجر خدمة  
للصحة العمومية ، ولما تقتضيه حالة الحضارة الحاضرة وللدنية العصرية .

ويمكن للحكومة إنشاء تلك المجالس في سائر القرى والعزب والكفور ،  
بدون أن تتكلف من عليها قرشاً واحداً . وذلك بتشكيل مجالس - أشبه  
بمجالس الشيوخات القديمة - من عمدة البلد بصفة « رئيس » ومن المشايخ  
والصراف والمأذون وكم شخص من أكابر المزارعين بصفة « أعضاء » .  
وتكون تلك المجالس راجعة في أعمالها ونظاماتها لمجلس المديرية الانتخابي ،  
أو لمجلس آخر يتشكل بها تحت رئاسة المدير لهذه الغاية كلما اقتضى الحال . ثم  
إن لم تستفد الحكومة والبلاد من هذه المجالس في السنة الأولى أو الثانية من  
تشكيلها ، فلا بد أن تستفيد في السنين التالية لها ، كما هو الشأن في كل حديث  
وجديد .

وقد رأى الأعضاء الاكتفاء بما سبق أن قام به مجلس شورى القوانين ،  
من مخايرة الحكومة بشأن إنشاء مجالس بلدية لبناجر سماها ، وأن الحكومة  
أجابت المجلس بعزمها على تميم هذه المجالس بالبناجر شيئاً فشيئاً .

ومجدد بنا هنا أن تنوه بأن إسماعيل أباطة ، سعى سعيًا حثيثاً في النهوض

بمدينة الزقازيق حاضرة الإقليم الذى نشأ فيه وتقيم به أسرته ، وذلك بتزويدها بالمياه العذبة النقية وبالنور الكهربائى فى الوقت الذى لم تكن تتمتع بتلك الميزتين سوى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد ، وفى الوقت الذى كان يمارض فيه الإنجليز فى مثل تلك المشروعات باعتبارها مشروعات كالية لا تقع لها الميزانية .

ويضاف إلى هذا عنايته بالناحية الاجتماعية فى الأسرة الأباظية ، إذ اهتم بتكوين جمعية تربط بين أفرادها العديدين وتعمل على النهوض بالنواحي الاجتماعية والرياضية والأدبية، سميت «جمعية النشأة الأباظية» . وقد أصدرت تلك الجمعية مجلة سام فيها بأقلامهم عدد كبير من أعلام تلك الأسرة ، كالأستاذ عزيز أباطة والأستاذ فكرى أباطة وعشرات غيرها .



#### دلالة من اللغة العربية :

وقد وجدت اللغة العربية فى شخص إسماعيل باشا أباطة أعظم ناصر وأكبر مطالب يجعلها لغة التدريس الأساسية بالمدارس المصرية ، فكان لا يترك فرصة إلا أثار فيها هذا الموضوع . وعلى الرغم من أن سعد زغلول ذكر بعض صعوبات تحول دون تنفيذ تلك الرغبة فى الحال ، فقد تقرر أن يكون التعليم بالعربية تدريجياً .

وظل إسماعيل باشا ينصر التدريس باللغة العربية حتى فى التعليم العالى ، ولما قام وزير المعارف فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٩ بعرض قانون على المجلس خاص بإصلاح برامج التدريس بمدرسة الحقوق ، اعتمد أباطة باشا هذه الفرصة وألقى خطاباً قيماً فى ضرورة العُدول عن استعمال اللغة الإنجليزية بمدرسة الحقوق ، واستعمال اللغة العربية بدلاً منها ، ومما جاء بخطابه ما يلى :

« نحن لسنا ضد اللغة الإنجليزية التي أوافق على أن نتعلمها ، ولكن لا نتعلم بها علم الحقوق . لأن اللغة الإنجليزية لم توضع بها القوانين ، وليس بها مطولات ولا شروحات فقهية ، حتى أن المدرس الإنجليزي التي يدرس القوانين باللغة الإنجليزية يرشد الطلبة إلى المؤلفات والشروح الموضوعة بالفرنسية . »

ثم يقول : « إن التدريس باللغة العربية يسهل تلقى العلوم ، كما هو واضح من إشارة ناظر المعارف إلى سهولة الشريعة الإسلامية على الطلبة ، فلم لا تدرس بها القوانين في مدرسة الحقوق ؟ ولنا أكبر الأمل في الحكومة الحاضرة - وخصوصاً ناظر المعارف - أن يهتم بعمل التعليم باللغة العربية ، ففى ذلك تسهيل على الطلبة وتكريم للغة البلاد . »

ويظل أباظة باشا على هذه الوتيرة حتى تنزل الحكومة عند رأيه ، وتأخذ اللغة العربية بعد بضع سنوات فى الحلول نهائياً محل اللغة الإنجليزية ، وتصبح لغة التعليم فى المدارس الابتدائية والثانوية وأغلب المدارس العليا .



#### • • • عناية جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية :

كانت جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية - فى بادى أمرها - سرية ، وكان محظوراً على الأعضاء أن يذكروا خارج المجلس ما كان يدور بين جدرانها ، كأنما كانت مهمتهم أن يتآمروا على الأمة ويتربصوا بها الفوائر ، لا أن يقوموا على صوالحها !

وحالة كهذه - بطبيعة الحال - لم تكن لترضى أباظة باشا ، لأنها لا تتفق وأبسط مميزات الحياة النيابية ، بالغا ما بلغ قصورها . فظل يعمل على دفع هذه الوصمة عن المجلس ، ولذلك تقدم فى جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٠٧ باقتراح

جعل جلساته علنية ، فقرر المجلس تأجيل النظر فيه للهور المقبل . ثم أجل  
الاقترح مرة أخرى ، وأخيراً صدر قانون بعلية الجلسات في ٢ مارس سنة ١٩٠٩  
بعد أن ظلت سرية منذ إنشائها سنة ١٨٨٢ .

وكان لهذه العلنية أثر كبير في اهتمام الرأى العام بالمجلس ومداولاته ولقت  
أنظار الجمهور إليه ، كما أنها رفعت من قيمته في نظر الجمهور .

وتحس الوزراء للاهتمام بالمسائل العامة ، فضلاً عن أنها شجعت النواب  
على المناقشة على استرضاء الرأى العام .

وقد تقدم إسماعيل أباطة برجاه للصحفين ، نشرته جريدة الأهرام في مكان  
بارز من حدودها الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٩ ، ناشد فيه أن يراعوا  
الحقائق في سرد الروايات ونقل المناقشات ، « حتى تكون صفحات جرائدكم  
— التي هي قطع منسلة من تاريخ مصر العام — مشتملة على حقائق في هذا  
الباب » .

وكانت أولى جلسات مجلس الشورى العلنية في أول يونيو سنة ١٩٠٩ ،  
ومنذ ذلك التاريخ بدأ النقد البرلماني في صحافتنا العربية ، وتطور النقد أحياناً  
إلى عتاب الأعضاء لفاقتروا في أداء الواجب وتحقيق الرسالة ، وإلى مهاجمة  
الحكومة إذا أهدرت حقوق الأعضاء والمجلس .

وقد ألقى إسماعيل أباطة في تلك الجلسة الكلمة التالية :

« دولة الرئيس ، أيها السادة ..

أهني نفسي وأهني حضراتكم بهذا اليوم السعيد ، القى — على ما وصل  
إليه بحثي في كتب التاريخ — هو أول يوم عقده فيه مجلس استشارى جلساته علنية  
في هذه الدار ..

ولا يفتنى على حضراتكم طافى عطية جلسات المجلس من القوائد العظيمة ،  
التي أفلها إطلاع الأمة على أعمال المجلس ومناقشات حضرات أعضائه لى  
أوقاتها ..

فيلزمننا أن تتعد باطناً وظاهراً ، وأن نكون بدأ واتخذة ، وأن نتغل بما  
يسود على البلاد بالسعادة والرفاهية ، وأن لا نأثر جهداً فى هذا السبل ، فإن من  
جد وجد ..

ولا يثنى من عزمننا كون رأى للمجلس الآن استشاريا ، فإنه — باتحاده مع  
الحكومة فى المسائل الاقتصادية التى ترجع إلى الزراعة والصناعة والتربية  
والتعليم — يقدم الأمة مادياً وأدياً ويخدم البلاد خدمات جليلة ..

وأملى وطيد فى أن الحكومة تنفذ ما وعدت به بلسان رئيس مجلس نظارها ،  
لأن وعد الحر دين عليه .. ولعل حضراتكم تنذكرون ما قاله عطوفه بجملة  
الجمعية الصومية فى ٦ فبراير سنة ١٩٠٩ ..

ونرحب بحضرات أرباب الصحف ، فإنهم بأقلامهم يمكنهم أن يضلوا  
الأمة قائدة عظيمة : يشفقون عقولها ، ويرقون آدابها وأفكارها ولغتها ،  
ويقومون المعوج من فاسد الأخلاق ، ويدلون الهيئة الحاكمة على مجال النقص  
لتداركها .. فهم بهذا يؤدون لها خدمة عظمى يشكرون عليها .

وكذلك نرحب بمن تفضل بالحضور من الجمهور .

ومن أطرف ما يروى فى هذا الصدد ، أن اثنين من أعضاء المجلس رأيا  
أباظة باشا مع بعض الصحفيين وهو يدلى لهم بيانات عن المجلس وأعماله ،  
فلاماه على خرق كرامة المجلس .. فضحك منها وقال لهما فى صراحة وحزم :  
« إننا نشرع للأمة ، والواجب أن تعرف الأمة كل شىء عن عملنا » . وأردف

قائلا وهو يشير إلى الصحفيين : « إلتقى صحفي بالمجلس ، وإتقى مندوب هؤلاء » .

\* \* \*

#### تعديل قانون مجالس المديرية :

كانت فكرة تكوين مجالس المديرية فكرة إنجليزية تقدم بها الاحتلال ، لتحل هي ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية محل مجلس النواب .

ولم يكن لمجالس المديرية - منذ قامت عقب الاحتلال البريطاني - رأى قطعى فى أى أمر من الأمور ، وإنما كانت تستشار فى المسائل المحلية الخاصة بمصالح المديرية ، وكان لها حق تقرير رسوم لصالح المديرية ولكن بعد تصديق الحكومة .

وأهمية تلك المجالس أنه كان ينتخب من أعضائها أعضاء مجلس شورى القوانين . . .

وعندما أرادت الحكومة تعديل نظام تلك المجالس طالب إسماعيل باشا بأبازة بتوسيع اختصاصاتها ، وكانت له فى هذا الميدان جولات موقفة ، إذ وقف فى المجلس يجاهد حتى ظفر بإدخال تعديلات وإضافات كثيرة على القانون الجديد الذى صدر فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، إذ زاد عدد أعضاء كل مجلس مديرية ، كما حولت المجالس سلطة قطعية فى فرض ضرائب إضافية على الأتليان لا تزيد عن خمسة فى المائة من مجموع الضرائب الأصلية ، لإنفاقها على المنافع العامة ومنها التعليم .. الخ .

وبذلك تحققت أمنية طلالا نادى بها إسماعيل باشا ألا وهى نشر التعليم عن غير طريق الحكومة .

وكان ذلك القانون عاملاً على إنشاء عدة مدارس ابتدائية وفنية في مصر  
في المراكز بمختلف المديرية .

• • •

## المطالبة بحق الأمة

### في الاشتراك في إدارة أمورها

بمجلس أول ديسمبر سنة ١٩٠٧ اقترح إسماعيل أباطة باشا مخبر الحكومة  
توضع مشروع قانون بتعديل المادة ٢٩ من القانون النظامي ، بعمل جلسات  
المجلس علنية ، فقرر المجلس تأجيل النظر في هذا الاقتراح لأول انعقاد  
الدور التالي. ولما عرض عليه بمجلس ٢٥ من فبراير سنة ١٩٠٨ وافق على تشكيل  
لجنة مؤلفة من تسعة من أعضاء المجلس لتتفر في مواد القانون النظامي وتبحث  
في كل ما تقتضيه الحالة تعديله منها ، على أن ترجى رفع تقريرها إلى هيئة المجلس  
حتى يرد للمشروع الجاري تحضيره بمعرفة الحكومة عن مجالس المديرية ،  
فتأجل النظر فيه إلى شهر ديسمبر التالي .

وبمجلس ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٠٨ دارت مناقشة طويلة حول هذا  
الوضوع ، نشبت فيها آراء الأعضاء إلى خمسة اتجاهات :

١ — الاتجاه الأول : إيجاد مجلس نيابي .

٢ — الاتجاه الثاني : توسيع اختصاصات مجلس شورى القوانين ، والجمعية  
المعمية ، ومجالس المديرية .

٣ — الاتجاه الثالث : تأجيل طلب المجلس النيابي إلى حين انعقاد  
الجمعية المعمية .



٤ — الأنجاء الرابع : الانتظار إلى أن تم اللجنة للشككة لتحديد القانون النظامى عملها فيه .

٥ — الأنجاء الخامس : تأجيل النظر فى ذلك إلى الدور التالى .

فوافق المجلس على تأجيل نظر ذلك كله إلى الانعقاد التالى .

ونظراً لأهمية المناقشات التى دارت فى هذه الجلسة ، وما حوته من البيانات والإيضاحات القيمة بشرح رغبات الأعضاء ، يستطيع من شاء التوسع فى البحث والدرس الرجوع إليها بمحضر مجلس شورى القوانين المؤرخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٠٨ .

وبجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ قرر المجلس — باتفاق الآراء — ما هوآت:

« أن يطلب من حكومة « الجنب العالى » إعداد مشروع قانون بمنح الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة ، فى إدارة أمورها الداخلىة وتدير شئونها المحلية، وأن يكون رأيها تقريرياً فى مشروعات القوانين واللوائح التى تطبق على الأهالى ، وفى تقرير الضرائب والرسوم، بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير على نصوص للماهدات القولية ، والامتيازات القنصلية ، والدين العمومى، وأحكام قانون لجنة التصفية ، ولا على كل ما يتعلق بالأوروبوين من للصالح والحقوق الواجبة الاحترام ، ولا على « ويركو »<sup>(١)</sup> الأستانة ، ولا على كل ما ارتبطت به الحكومة من التعهدات والاتفاقيات ؛ وبعد إعداد هذا القانون يبعث به إلى مجلس شورى القوانين لإبداء رأيه فيه ، وهذا عملاً بالمادتين ١٨ و ١٩ من القانون النظامى » .

ثم قرر حل لجنة القسمة التى ألفتها بجلسة ٢٥ من فبراير الماضى للنظر فى تعديل القانون النظامى اكفاء بالقرار الساف الذ كر ، وتشكيل لجنة خصوصية لنظر مشروع قانون مجالس المديريات .

(١) الويركو : ضريبة جلت على أرباب الحرف والصناعات وخصمت لعدد الجزية الثمانية

وبجلسة يوم الثلاثاء الموافق ٢ من فبراير سنة ١٩٠٩ أجب عطوف بطرس باشا غالى رئيس النظر على رغبة الجمعية العمومية ومجلس الشورى الخاصتين بطلب إنشاء المجلس النيابى بما يأتى :

« ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس النواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية ، ولكنها تشتغل الآن فى توسيع اختصاصات مجالس المديرىات »

وعلى آر هذا التصريح قدم اثنان وثلاثون عضواً من أعضاء الجمعية العمومية اثنين وثلاثين اقتراحاً — بجلسات الأربعاء والخميس والبت المنقطة فى ٣ و ٤ و ٦ من فبراير سنة ١٩٠٩ — بطلب مشروع قانون بمنح الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى إدارة أمورها الداخلية ، على الكيفية التى طلبها مجلس شورى القوانين ، وبالصيغة التى وضعها بجللة أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ السابق ذكرها ، كما تقدم اقترح من حضرة عبد الحميد همار بك يطلب فيه من هيئة الجمعية ألا تنظر فى شيء حتى تجميعها الحكومة إلى ما طلبت من المشاركة ، سواء كانت تلك المسائل معروضة من الحكومة أو من قبل الأعضاء ، ولقى الاقتراح من الجمعية تأييداً كبيراً . ولكن الحكومة اكتفت بالإدلاء بالبيان التالى بالجمعية العمومية بجللة ٦ فبراير ١٩٠٩ ، إذ قال رئيس الوزراء :

« بمناسبة ماقررت الجمعية الآن من تأييدها ما طلبه مجلس شورى القوانين ، من جهة رغبته فى إعداد قانون بمنح الأمة حق الاشتراك مع الحكومة ..

أجيئكم بأن الحكومة قد نظرت فى ذلك الطلب ، وهى توجب الهيئتين بأنها تريد أن تشرك الأمة معها فى كل ما يتعلق بإدارة البلاد الداخلية ، وتسعى للوصول إلى هذه الغاية بالتدريج . ولقد برهنت على هذه الإرادة بأن بدأ النظر بالحضور فى جلسات مجلس شورى القوانين ، وبمشارته فى لوائح التعليم

وقوانينه ، بعد أن كانت لا ترسل إليه من يوم تشكيله ، وستنظر مع المجلس المذكور في مشروع توسيع اختصاص مجالس المديريات ، التي هي أساس الهيئات النيابية ، وتتضمن أن تتوصل بالاتحاد مع أعضائه إلى حل مناسب لما يرغبون إدخاله من التعديلات في المشروع .

هذا وإن من نية الحكومة الاستمرار على السير في هذا الطريق ، حتى تتوصل - بالتدريج - إلى تحقيق الاشتراك المطلوب .

ثم أثير الموضوع مراراً في الجلسات التالية ، دون إجابة أو تشريع واضح . وفي جلسة ٢٢ يونية سنة ١٩٠٩ قدم أباظة باشا مشروعاً للطلب الذي تقدمت به الجمعية السورية ومجلس الشورى إلى الحكومة في هذا الشأن ، ونصه : « أن يطلب من حكومة الجنب العالي إعداد مشروع يمنح الأمة حق الاشتراك الفعلي مع الحكومة في إدارة أمورها الداخلية وتدير شئونها المحلية ، وأن يكون رأيها تقريرياً في مشروعات القوانين واللوائح التي تطبق على الأهالي ، وفي تقرير الضرائب والرسوم ، بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير على نصوص المعاهدات الدولية ، والامتيازات القنصلية ، والذين العمومي ، وأحكام قانون لجنة التصفية ، ولا على كل ما يتعلق بالأوروبيين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام ، ولا على « ويروكو » الأستانة ، ولا على ما ارتبطت به الحكومة من التعهدات والاتفاقات ، مشفوعاً بهذا القانون بمشروع قانون آخر بتعديل نظام الانتخاب وإبلاغ أعضاء المجلس إلى عدد تتحقق به النيابة عن الأمة بمعنى أكل من الحلة الراحنة ، بحيث يكون عدد أعضاء المجلس ستين عضواً » وقد تقرر بالإجماع تبليغ هذا الطلب للحكومة .

وفي جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩١٠ ناقشت الجمعية السورية هذا الموضوع وتقدمت بطلب إلى الحكومة ، هو في مجموعه نفس الطلب الذي قلعه أباظة

باشا بمجلس الشورى فيما عدا التعديل المقترح لعدد أعضاء المجلس .  
وقلت هذه الأمنية تتردد في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية  
حتى أدمجت الجمعية والمجلس في هيئة واحدة سميت « الجمعية التشريعية » ،  
صدر قانون بإنشائها في أول يوليو سنة ١٩١٣ وانضمت في ٢٢ يناير سنة ١٩١٤  
وانتهى دور انعقادها في يونيو سنة ١٩١٤ .

\* \* \*

وفقا بالتقرير ( حماية الاحداث واليتامى ) :

في جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٨ نوقش مشروع قانون المعاشات الملكية  
( للذنية ) ، فاعترض إسماعيل أباطة على نص المادة ٢٧ التي نصت على أنه  
لا يصرف للأولاد الذكور معاش بعد الثامنة عشرة ، واقترح أن يضاف إليها :  
« إلا من كان منهم مصاباً بعاقة تمنعه عن الكسب » .

وفما يختص بالبنات كان للشروع هو حرمان البنات من المعاش متى  
أكملن العشرين أو كن متزوجات قبل هذه السن ، فاقترح مد المعاش حتى  
تزوج البنت ..

وقد وافق المجلس على ذلك .

\* \* \*

وفي جلسة ١١ أبريل سنة ١٩١٠ عرض مشروع لتعديل قانون إبادة دودة  
القطن ، نص فيه على تحديد سن الذكور المكلفين بالعمل في إبادة الدودة من  
تسع سنوات إلى خمس وعشرين ، بالأجر الذي يقدره المدير لكل مركز من  
مراكز المديرية في الجهات المصابة . وقد عارض إسماعيل باشا في ذلك  
الشروع قائلا :

« ليس من الرحمة ولا من المصلحة ، أن ننقل أطفالا صغارا من مراكزهم  
التي فيها آباؤهم وأمهاتهم ، إلى مراكز أخرى لا يجدون فيها من يعولهم ولا

من يقوم بحاجاتهم الضرورية . ونحن نحرص على حفظ محصول القطن من أن يصبه ضرر ، ولكن يجب علينا ألا ننسى في سبيل ذلك بمصلحة أخرى .  
وقال : « إن زراعة القطن أم مصلحة في القطر المصري ، ولكن لا يجب أن ننسى في سبيلها جهؤلاء الأطفال الصغار » .

وقد عدلت المادة ، ورفعت السن إلى ما فوق ١٣ سنة .

• • •

#### حق سؤال الوزراء :

لم يكن سؤال الوزراء عن شئون الدولة معروفًا في مجلس شورى القوانين ، وكان المجلس يعلم أنه بغير هذا الحق لا يستطيع أن يؤدي واجبه على صورة مرضية ، فظل يطالب به ويجاهد في الحصول عليه ، فلم يبع الحكومة إلا أن تنزل للمجلس عن هذا الحق ، وتلى خطابها الذي أقرت فيه ذلك بجملة المجلس في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩ .

ولكن أباطة باشا لاحظ أن هذا الخطاب لا يعطى الأعضاء حقًا دائمًا ، إذ يجوز العدول عنه بكتاب يلقيه ، ولذلك اقترح قبول هذا الخطاب مؤقتًا ، مع ضرورة سن تشريع يكفل ذلك الحق . وقد جرت بينه وبين رئيس الوزراء مناقشة جاء فيها :

عطوفة رئيس النظار : حق توجيه الأسئلة هو منحة من الحكومة للمجلس . .

أباطة باشا : إننا لا نقبل أن يقرر هذا الحق بخطاب ، وإلا فإنه يلغى في المستقبل بمثله . ثم إنني أوجه نظر رئيس النظار إلى أن توجيه السؤال حق وليس منحة ، لأنه مقرر في القانون النظامي بالمادة ٢٨ منه ، فإن كنا نطلب الآن شيئًا فإنما نطلب قانونًا منظمًا لهذا الحق لا منشأه .

ناظر الحثانية : إن رفض السؤال وتعديله من الحكومة متبع في مجالس أوروبا النيابية .

أباظة باشا : أعطونا ما للمجالس النيابية الأخرى من الحقوق ، وخذوا منا كل ما عليها من الواجبات ..

عطوفة رئيس النظار : أنا لا أريد أن أجارى سعادة إسماعيل أباظة باشا في خطابه الطويل الذى ألقاه ليؤثر على السامعين ، إن سعادة أباظة باشا يروج لأرائه مهما كانت تلك الآراء ..

أباظة باشا : إننى أروج لأرائى لأنها هى الآراء الصالحة وهى الآراء التى تشهدون جميعاً بفضلها بعد إقرارها .

ولكن الحكومة أصرت على موقفها .

• • •

#### الدفاع عن الجمعية العمومية ومجلس شورى

اعتاد المتمدن البريطانى أن يتقدم كل عام إلى وزير الخارجية البريطانية بتقرير شامل عن أحوال مصر من جميع النواحي ، ومنها الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين .

وكان ما مكتبه السير إلدون جورست عن مجلس شورى القوانين عام ١٩٠٩ فيه قد جرح لهذا المجلس .

فقد اتهم مجلس شورى القوانين بأنه يرجع القهقري ، لأنه لم يعد يحسن القيام بتعيينه من الأحوال الإدارية كما كانت يحسنها من قبل ، وأنه — وهذا هو بيت القصيد — « أضاع وقتاً طويلاً فى مناقشات عقيمة فى الحكومة النيابية ، لم تأت بغائدة ما فى تمهيد السبيل للنظر فى هذا الأمر ، ولا أظهرت أداة جديدة على استعداد الأمة للحكم الذاتى ، بل أضاعت وقتاً وتعباً كان يمكن صرفها فى وجوه أفضل » .

كما اتهم المجلس بالبطء والتسويق فى نظر المسائل التى تعرض عليه .

وقد أثارت هذه الاتهامات نائرة أباطة باشا وزملائه . ولما أثار الباشا الموضوع بالمجلس اهتم به بطبيعة الحال ، وتكونت لجنة من أباطة باشا وآخرين لمناقشة ما كتبه السير جورست والرد عليه .

وكان الرد سهيا ، فقد كل ما ذهب إليه جورست . وظهر من عبارات الرد وما ورد به من أفكار أن أباطة باشا هو الذى قام بكتابته ؛ وتلى الرد بالمجلس ووافق الأعضاء عليه .



### مناقشته لميزانية الدولة

كانت مناقشة أباطة باشا للميزانية مناقشة جريئة صريحة ، سجل بها لنفسه صحيفة مجد خالدة ، وكان فى خطابه المثل الأعلى للنائب الحريص على أداء الأمانة التى فى عنقه أداء كاملا غير منقوص .

كان ذلك فى يوم ٣ يناير سنة ١٩١٠ ، إذ ألقى بمجلس شورى القوانين خطابه عن السياسة المالية للدولة ، وهو الخطاب الذى اعتبر فيما بعد مرجعا يعتد به فى هذه الشؤون ، كما أنه ترجم إلى اللغتين الفرنسية والإنجليزية ، وتهافت عليه رجال الاقتصاد والمال من أجنب ومصريين تهافتا عجيبا ، لأنه ألم فيه إلماما واسعا ، وعرض تحت كل موضوع العيوب الموجودة فى كل نظارة أو مصلحة ، معتمدا دائما على الإحصاءات والأرقام . ولقد وفق أبلغ توفيق عند كلامه عن احتياطي الدولة وإسماكه بتلايب الحكومة متلبسة بالإفلاق منه على توافه الأمور .

وقد بدأ خطابه بعبارات لبقة يجامل فيها الحكومة ويمهد للهجوم الذى سيثنه عليها ، قال :

« إنا وإن كنا قد وقفنا في هذا اليوم لا يتقاد بعض تصرفات الحكومة في إدارة الشئون المالية ، إلا أن لنا وطيد الأمل وعظيم الرجاء في أن تقف وقفات متعددة في الأيام المستقبلية لإسداء حكومتنا الرشيدة جزيل الشكر - كما أسديتها في الأيام الماضية - كلما ساعدتنا الظروف على ذلك، وهذه محاضر جلسات مجلس شورى القوانين مملوءة بآيات الحمد وبعبارات الثناء المستطاب ..

يقال إنا نققد الحكومة بقصد تقريبها أو التشهير بها ..

حاشا وكلا .. وألف مرة حاشا وكلا .. لأن أعضاء هذه الهيئة في مقدمة الذين يعرفون الحدود والواجبات ، والذين يعتقدون أن الإنسان في هذا الوجود يتشرف ويفتخر بوطنه وبحكومته ، قبل أن يتشرف ويفتخر بنفسه وبآبائه وأجداده ..

من ذا الذي يرضى لنفسه أن يكون ابنا لحكومة مهانة ومحتقرة ؟ .  
من ذا الذي يقبل أن يسمع من الغير كلمة تمس كرامة حكومته أو تمحط من قدرها وكرامتها ومكانتها ، فضلا عن أن يكون هو صاحب تلك الكلمة ؟ .  
نحن إن انتقدنا حكومتنا ، فلا ننتقدها إلا محبة فيها ، وغيره عليها ، ورغبة منا في إعلاء شأنها وطهارة سمعتها ..

ومعلوم أن الانتقاد للأعمال كالملح للطعام : مر المذاق ولكنه لا يصلح إلا به ..

نحن إن انتقدنا حكومتنا فلا ننتقدها إلا مضطرين بحكم الضرورة ، مرغمين بدافع الواجب المفروض علينا وبداعي القيام بهذا الواجب ، إذ من البديهي أن الحكومة إن أحسنت صنعاً فلنا ، وإن أساءت فعلينا ..

نحن إن انتقدنا حكومتنا فلا ننتقدها إلا بنية خالصة ، وبفكرة طاهرة



صالحة ، وهي فكرة الإصلاح واستلقت ولاية الأمور العظام لأعمال وتصرفات نعتقد أنهم لا يرضونها ، ويتمنون معرقها ، ولو من أى مصدر كان ..

وعلى هذا فإن فرطت جملة حادة أو عبارة غير مقبولة ، فيشفع لنا فيها إخلاصنا في عملنا، وحرصنا على مصالحنا ، وغيرتنا على حسن سمعة حكومتنا .. هذا فضلا عن أن لرجال الحكومة وأعضاء المجلس خير كفيل بإزالة كل ما يحدث من سوء التفاهم ، وتمكين عرى الاتفاق والائتماد وحن الولاء فيما بينهم ، بحكمة وخبرة صاحب الدولة الأمير الجليل حين كامل باشا رئيسنا الفخيم ..

ابتدأت بهذه المقدمة ليكون الإخلاص رائد الجميع في خدمة البلاد ، وليدوم الائتماد وحن التفاهم بين أعضاء الهيئتين : هيئة الحكومة -- إن غابت أو حضرت -- وهيئة مجلس شورى القوانين رغماً عن كل ما يحصل بينهم من الأقوال أثناء المناقشات والجدل ، فإن خلعة الأهم -- وخصوصاً الناهضة كأمنا المصرية -- تحتاج إلى كثير من المصاعب والمجهودات ..

والله سبحانه وتعالى هو المسئول أن يهدينا جميعاً إلى سبيل الصواب والتوفيق والنجاح .. »

أما مناقشته للميزانية فقد قسمها إلى عدة نقاط ، هذه رؤوسها :

(أولاً) الإدارة المالية قبل اتفاق ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ، وهو المسمى بالاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا ، وفيه تعهدت فرنسا لإنجلترا ألا تعرقل عمل إنجلترا في مصر ، لا بطلب تحديد أجل الاحتلال البريطاني ولا بأية صورة أخرى ، وهذا مقابل التزام إنجلترا ألا تعرقل عمل فرنسا في مراكش ..

وقد تعرض الباشا في تلك النقطة إلى هيئة صندوق الدين واستبداده بالأمور المالية ، وعدم مراعاته لمصلحة مصر ، وإهتمامه بمصلحة الدائنين فقط ..

( ثانياً ) الإدارة المالية بط اتفاق ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ..

ذكر الباشا أن الحكومة أخذت في الصرف من الاحتياطي في وجوه غير ضرورية ، كما ندد باستبداد اللجنة المالية التي كان أغلب أعضائها من الإنجليز ووقوفها ضد المشروعات الحيوية كقشر التعليم .

( ثالثاً ) تصرف الحكومة بخلاف أحكام بعض مواد القانون المالي ..

وقد قرر الباشا أن الحكومة لا تهتم بتنفيذ المادة ٨ من القانون المالي ، التي تجعل التصديق على الميزانية يوم ٢٥ ديسمبر من كل سنة ، وذكر أن مجلس الشورى أرسل الميزانية إلى وزارة المالية يوم ٢١ ديسمبر وصدر القرار باعتبارها في نفس اليوم ، فتم إدخال رغبات وآراء المجلس ؟ ..

( رابعاً ) تصرف الحكومة أحياناً تصرفاً مائلاً بالقانون النظامي وبحقوق

الجمعية العمومية ..

تناول الباشا عدداً من المشروعات التي قامت الحكومة بدرجة مبالغ لها دون أخذ رأي الجمعية العمومية ، ثم عدم مراعاة قاعدة عامة ثابتة في ذكر الإيرادات والصروفات ، وأن الزيادة في الصروفات تثقل كاهل الحكومة المصرية وتوقف كل تقدم فيها .

( خامساً ) عدم وجود نظام قانوني يكون أساساً لوضع مشروع الميزانية

السوية ، وبيان ما يجب أن تشمل عليه وكيف يدرج فيها ، وكيف تعدل الميزانية بالزيادة أو النقص أو الحذف أو النقل من باب أو بند لآخر .

( سادساً ) عدم وجود قاعدة لتحديد الأنواع التي تصرف من الصروفات

الاعتيادية أو المخصصة أو الاحتياطية .

... (سابعاً) عدم وجود لجنة مالية في كل وزارة للنظر في ترتيب الأمور المهمة ، وتقديم الأمم منها على المهم ، ومراقبة صرفها بقرار صرفه .

( ثامناً ) اطراد زيادة المصروفات في بعض النواحي التي لا تهم الأمة المصرية ، كصرف أربعمائة ألف جنيه لبناء قشلاقات لجيش الاحتلال ، بينما كثير من البلاد محرومة من المدارس ومن المياه الصالحة للشرب .

( تاسعاً ) التصرف في أموال الأمة بطريقة تخالف ما تقتضيه مصلحتها ، وتنافي ما وصلت إليه من التقدم والارتقاء .

وهنا عاد الباشا إلى الإشارة إلى المبلغ المقرر لبناء قشلاقات الجيش البريطاني ، فقال :

« مر الكلام فيما مضى على أنه يوجد في الحساب مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه لبناء قشلاقات لجيش الاحتلال ، وبصرف النظر عما في هذا التصرف من الدلالة على أن القول بأن دولة بريطانيا العظمى إنما نسير بالمصريين في طريق بوصلهم إلى حكم أنفسهم بأنفسهم هو قول بعيد عن الصحة بعيد عن الحقيقة ، فإن الإنسان مهما بحث في هذا التصرف ومهما قلبه على كل وجه لا يجد فيه ما يدل على أنه حصل لمصلحة مصر أو لفائدة المصريين . .

بل بالعكس ، إن جيش الاحتلال - على قلة عدده - فإنه متبوء أمم النقط الحربية في مصر .

دولة الرئيس : سعادتك تكلمت عن هذه النقطة ضمن كلامكم عن المسألة المالية .

سعادة إسماعيل أبانة باشا : استشهدت بهذه النقطة عند الكلام على عدم وجود نظام لتحضير الميزانية ووضعها ، أما الآن فإنتى أستشهد بها على أن أموال الأمة تصرف في وجوه لا تقتضيه مصلحتها ، وعلى هذا فإنتى أقول إنه ،

بصرف النظر عن الرمز الذى يشير إليه تقرير صرف مبلغ أربعمائة ألف جنيه لبناء قشلاقات لجيش الاحتلال ، أرى أنه ليس فى الأمر ما يفيد أننا نسير فى طريق حكم أنفسنا بأنفسنا .

دعوة الرئيس : هذا كلام لا لزوم له فى الموضوع !  
سعادة إسماعيل أباطة باشا : الكلام لما يكون كثيراً لا بد وأن يأتى فيه شيء لا لزوم له !

ثم تناول الباشا شركة سكة حديد الواحات فقال :  
« إن الشركة التى قامت بإنشاء هذه السكة كانت مرتبطة مع الحكومة باتفاقيات وتعهدات إن عجزت عن القيام بها سقط حقها فيما لها بتلك الاتفاقيات من الحقوق والفوائد .

وقد ظهر عجزها فصلا عن الوفاء بتعهداتها ، وعليه كان يلزم أن تؤول تلك السكة لجانب الحكومة بدون مقابل ، كما فهمناه من العقود التى نشرتها بعض الجرائد ولم تكذبها الحكومة ، جربا على عاداتها فى تكذيب ما تنشره الجرائد من الأمور الهامة عندما لا يكون له من الحقيقة نصيب » .

وختتم الباشا هذه النقطة بقوله : « سرنا ٢٨ عاما مسيرين غير مختارين ، وصرفنا ثلاثمائة وخمسين مليوناً من الجنيهات ، والدين هو الدين بل أكثر ، ودين الأمة فى ازدياد بطبيعة الحال ..

والمدارس هى المدارس بل أقل ، بالنظر لإلغاء مدارس العُسى والألسن واللسان المصرى القديم وغيرها من المدارس التى كانت بالأقاليم ، ولغة البلاد كادت تصبح فى انزواء وانكماش ..

والصناعة البلدية فى تلاش وانقراض ، والفلاح الأُمى هو الفلاح الأُمى

ومحراثه هو المحراث القديم ، والصف الذي عليه مدار سداد ديونه وأمواله وهو القطن - مصاب الآن بأفات وعاهات لم يكن مصابا بها قبل سنة ١٨٨٢ . .  
(عاشراً) تصرف الحكومة بشأن شركة البواخر الخديوية التي باعها سنة ١٨٨٢ لشركة إنجليزية بشروط خاصة ، وإخلال الشركة بتلك الشروط .  
وقد أبدى بعض الأعضاء إعجاباً بما ذكره الباشا ، ولم يملك أعضاء المجلس سوى الاكتفاء بدرج مقاله أباطة باشا في المحضر .

\*\*\*

#### موقفه تجاه قانون المطبوعات ومحاكمة الصحفيين :

لما اشتدت الحركة الوطنية على أثر وفاة الزعيم مصطفى كامل ، أخذت الحكومة تحاربها بوسائل العنف والاضطهاد .

وكان أول سلاح شهرته الحكومة لتحقيق هذه الغاية هو تقييد حرية الصحافة ، وذلك بإعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر في ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ إبان الثورة العرابية ، وكان قد بطل العمل به منذ زمن بعيد ، وكانت حجة الحكومة أن المجلس سبق أن طلب العمل به منذ سنوات .

وقد تصدى إسماعيل أباطة لهذا الاتجاه وقال في المجلس :

« إن قانون سنة ١٨٨١ كان وضعه في إبان ثورة فلا يصح تطبيقه الآن ، أما طلب المجلس منذ سنوات إعادة العمل به بعد فوات وقت طويل على إيقاف تنفيذه فقد كان عندما كثرت المطاعن في الأنبياء وعلى الأديان ، فضلاً عن الطعن على الأشخاص والأعراض »

ولكن الحكومة لم تكترث بالمعارضة ، وأصدرت قراراً في ٢٥ مارس

١٩٠٩ بإعادة العمل بهذا القانون . .

وفي جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩١٠ تقدم وزير الحقانية بمشروع قانون يجعل  
نظر الجمع والجنائيات الخاصة بالصحف من اختصاص محاكم الجنائيات ، على  
الآتائف أحكامها .. فانبرى أباظة باشا يعارض هذا القانون معارضة  
عنيفة :

« إن الحكومة تبحث من القبور قوانين وضعت منذ ثلاثين سنة إبان  
ثورة وحرب ، وتقول في سنة ١٩١٠ : إنني أريد إحياءها وتطبيقها على  
الصحافة .. مع أن قانون العقوبات العام كفيلا بالحاجة .. »

ثم أخذ يستشهد بمواد قانون العقوبات ، واستطرد قائلا :

« لا نتشهدوا بفرناس في فرنسا ضمانات كثيرة ، لا أعني بها الخلفين ،  
ولمّا أعني ضمانا آخر أهم وأقوى ، هو الرأي العام الذي يحكم البلاد ويراقب  
الحكومة حتى في قضائها .. إنني مستعد أن أوافق على هذا القانون إذا كنتم  
ستلغون قانون المطبوعات .. وأغتنم هذه الفرصة فأكرر ما جف لساني بترديده ،  
وهو أن قانون المطبوعات لم يعد صالحا للوقت الذي نعيش فيه ، ويتعين إلغاؤه .  
إن قانون الصحافة قانون استثنائي لا حاجة إليه . »

وعلى الرغم من معارضة المجلس في إصدار هذا القانون ، فقد قامت  
الحكومة بإصداره في ١٦ يولية سنة ١٩١٠ ..

## رفض مشروع

### مد امتياز شركة قناة السويس

في أواخر سنة ١٩٠٩ ، وأوائل سنة ١٩١٠ ، شغلت الرأي العام مسألة كبرى ، تتعلق بحياة البلاد المالية والسياسية ، ونعني بها مشروع مد امتياز شركة قناة السويس ..

ولغوى هذا المشروع أن المستشار المالي البريطاني ستر پول هارفي أخذ بفكر — بهواه — في وسيلة يسد بها حاجة الحكومة إلى المال ، فدخل في مفاوضة مع شركة قناة السويس ، لمد امتيازها أربعين عاما ، تلقاء أربعة ملايين من الجنيهات تدفعها الشركة للحكومة ، وجانب من الأرباح التي سوف تدخل خزان الشركة في المدة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٨ ..

وقد ظل المشروع في طي الخفاء زهاء سنة ، وكان في عزم الوزارة القائمة بالحكم يومئذ — وهي وزارة بطرس غالي باشا — إغاضه بسرعة ، حتى لايزعجها احتجاج الصحف الوطنية ، ولكن للظفر له محمد بك فريد تمكن من الحصول على نسخة من المشروع في أكتوبر سنة ١٩٠٩ ، فبادر بنشرها في جريدة « اللواء » ، ثم قضى على أثرها ببيان أسرار المشروع وأسبابه ، ومبلغ الفبن الذي يصيب مصر من ورائه ، وشرح ذلك في سلسلة مقالات مستفيضة ، دلت على سعة إلمامه بدقائق المسألة المصرية وملابساتها ، من الوجهتين السياسية والمالية ..

وخلاصة المشروع أن أجل امتياز الشركة محدد — بحسب عقد الامتياز — بنس وثمانين سنة ، تبدأ من افتتاح القناة للملاحة أي من ١٧ — ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، وتنتهي في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

فاتفق للمستشار المالي والشركة ، على أن تمد الحكومة المصرية امتيازها أربعين سنة جديدة ، بعد الستين التي كانت باقية ، بحيث تبدأ التسع والتسعون سنة ، من تاريخ التوقيع على العقد الجديد ، فيستد أجل الامتياز إلى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ ..

وفي مقابل ذلك تدفع الشركة للحكومة مبلغ أربعة ملايين جنيه ، على أربعة أقساط سنوية متساوية ، تبدأ في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ ، وتدفع لها أيضاً من صافي أرباحها ، جزءاً من المائة ، يدفع من أول سنة ١٩٢١ ، بالنسب الآتية : ٤٪ من سنة ١٩٢١ لغاية سنة ١٩٣٠ ، ٦٪ من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٤٠ ، و ٨٪ من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٥٠ ، و ١٠٪ من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦٠ ، و ١٢٪ من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٨ ، ويكون صافي أرباح القناة مناصفة ، بين الشركة والحكومة ، من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ ، أى في فترة الامتياز الجديدة ( بدلا من أن تكون هذه الأرباح كلها لمصر طبقاً لعقد الامتياز الأصلي ) ١

فالشروع هو عبارة عن مقدمة مالية لمصر ، لاقية لها ، مقابل مد امتياز الشركة أربعين سنة ، بدلا من أن تكون القناة وأرباحها ، ملكا لمصر من سنة ١٩٦٨ .

أو بعبارة أخرى ، هو تنازل عن ملكية القناة ، هذه المدة الطويلة ، مقابل الحصول على أربعة ملايين جنيه ، وحصّة من الأرباح من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٩ ، ومجموع ذلك نحو ٢٢ مليون جنيه !

قال الفقيه في ختام أول مقالة له عن هذا المشروع :

« كيف يجوز لهذه الحكومة أن تتساهل في أمر إطالة أمد الشركة ، مع علمها أن هذه القناة كانت السبب في ضياع استقلال مصر ، وكل مصرى حر



يتوق لأن يراها ملكاً لمصر ، حتى لا يبقى لأوروبا وجه للتدخل في أمورنا ،  
خصوصاً وأن لإنجلترا ما كان لمصر فيها من السهم ، وهي تبلغ ثلث  
المجموع ؟ ..

إن فائدة هذه الإطالة المادية والسياسية ، تعود على إنجلترا ، إذ تصبح  
صاحبة القول في القناة لمدة مائة سنة ، تبتدى من الآن ، وتنتفع بفائدة سهمها ،  
طول هذه المدة ، مقابل ما تأخذه الخزانة المصرية ، من النصيب القليل ، بالنسبة  
لما يعود عليها من الربح الكثير ، لو انتظرت هذه السنين الباقية ..

فهذه المسألة من المسائل الحيوية لمصر ، والأمة تنتظر من الوزارة أن  
لاتساهل فيها ، تساهلها في مشرى سكة حديد الواحات الغربية إقناً لشركة  
إنجليزية من الإفلاس ، كما تنتظر من جميع الجرائد الوطنية ، الاتحاد في الدفاع  
عن صالح البلاد فيها ، وإيقافها على كل ما يمكنها الوقوف عليه من الحقائق  
بشأنها ، وكذلك تنتظر من مجلس الشورى الذى سيعقد في ١٥ نوفمبر المقبل ،  
أن لا يغفل سؤال الحكومة عنها ، حتى لاتضحى مصالح القطر المالية والسياسية ،  
خدمة للحكومة الإنجليزية . فحسبنا ما فات ! »

وقد بادر إلى مطالبة الحكومة بعرض المشروع على نواب الأمة ، قبل  
البت فيه ، واجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى مساء ٢٩ أكتوبر سنة  
١٩٠٩ وأصدرت القرار الآتى :

« نظراً لخطورة مسألة قناة السويس ، اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب  
الوطنى ، مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٩ ، وتفاوضت فيما يجب اتخاذه إزاء هذه  
المسألة ، فقررت دعوة الحكومة إلى أخذ رأى الأمة في مشروع مد امتياز  
القناة قبل البت فيه ، ولذلك أرسلت التفرافات الآتية إلى الجنباب العالى ،  
ورئاسة مجلس النظار ، ورئاسة الجمعية العمومية »

ولقد كان نداء الفقيد صيحة الخطر ، التي استجابت لها البلاد في هذه المسألة ، فقامت بطوائفها وصحافتها ، تنادى بوجوب عرض المشروع على « الجمعية العمومية » قبل البت فيه ، وكادت الحكومة تبرم المشروع ، لولا الضجة التي أثارها الحزب الوطني حوله ، فاضطرت - تحت ضغط الرأي العام - أن تتريث قبل البت فيه ..

وجاء للمشروع وما لابه من الأسرار ، حجة جديدة أيدت حركة المطالبة بالدستور ، إذ لو كان في البلاد دستور ، لما فكرت الحكومة في إبرامه ، دون مصادقة نواب الأمة . فقويت بذلك حجج المطالبين بإنشاء مجلس نيابي ، تمثل فيه سلطة الأمة ، ويتخذ البلاد من عبث الاحتلال الأجنبي ، والاستبداد الداخلي ، وكذلك جاء حجة قوية على أن الحكومة التي كانت قائمة إنما تعمل دائماً على ما يرضى الدولة الإنجليزية ، بغير أن تحسب للأمة المصرية حساباً ، أو تقدر لمصالحها أو لمراقبها قديراً .

### صوت الشعر

حركت مسألة القناتة روح الشعر في نفس شاعر النيل حافظ إبراهيم ، فنظم قصيدة من بليغ شعره القومي ، وصف فيها الحالة البيئة التي وصلت إليها البلاد ، وأيد الحركة الوطنية في مطالبها ، وعبر عن آلامها وآمالها ، قال في مطلعها :

لقد نصل الدجى<sup>(١)</sup> ، فتي تنام؟ أم ذادَ نومك ، أم هيام ؟ ..  
وأهاب بالشعب أن يدع التواكل والتخاذل والانقسام ، قال :  
أرى شعباً بمتدرجة العوادي تمخخ عظمه داء عظام ..<sup>(٢)</sup>

---

(١) الدجى : ظلام الليل .

(٢) المتدرجة : الطريق ، والعوادي : النواب ، وتمخخ العظم : إذا أخرج عنه .

وقال :

هلاك الفرد منشؤه تَوَانٍ      وموت الشعب منشؤه انقسام  
ولانا قد وَنِينَا وانقسمنا      فلا سِمْءَ هنالك ولا وِثَامَ  
فناء مُقَامِنَا في أرض مصر      وطالب لغيرنا فيها المقام  
فلا عجبٌ إذا مُلِكت علينا      مذاهبها وأكثرنا نياما

ونادى بالدستور ، وتندد بمشروع مد امتياز القنّاء ، قال :

وليس العلم يمكننا وحيداً      إذا لم ينصر العلمَ اعتزام  
وإن لم يدرك « الدستور » مصرأ      فما لحياتها أبداً قِوام  
حَمَوْنَا وردَ ماء الليل عنبا<sup>(١)</sup>      وقالوا إنه موت زؤام  
وما الموت الزؤام إذا عَقَلْنَا      سوى « الشركات » حلّ لها الحرام  
لقد سعدت بغفلتنا فراحت      بثروتنا ، وأولها « الترام » !  
فياويل « القنّاء » إذا احتواها      بنو « التاميز » وانحسر اللثام  
لقد بقيت من الدنيا حطاماً      بأيدينا ، وقد عز الحطام ..  
وقد كنا جعلناها زماماً      فوالهني إذا قطع الزمام  
فيا « قصر الدبارة » لتأدرى      أحرب في جِرابك أم سلام ؟  
أرجبنا : هل يراد بنا وراء      فتقضي ، أم يراد بنا أمام ؟  
ويا « حزب اليمين » إليك عنا      لقد طاشت نبالك والهام  
ويا « حزب الشمال » عليك منا      ومن أبناء نجدتك السلام<sup>(٢)</sup>

(١) يشير إلى احتكار شركة المياه يومئذ لامتياز لوريده المياه وتحكمها في المصريين .  
(٢) يريد بحزب اليمين المؤيدين للحكومة ، وبحزب الشمال المعارضين لها ، وأبناء النجدة  
هم الذين ينصرون الأمة ويخلصون أرضها .

### تقرير عرض المشروع على الجمعية العمومية:

وكان لتلك الصيحات أثرها ، إذ اضطرت الحكومة — تحت ضغط الرأي العام — إلى دعوة « الجمعية العمومية » للانعقاد ، لإحالة مشروع الاتفاق عليها قبل البت فيه .

ويظهر جهد أباطة باشا في هذا الاتجاه مما ذكره أحد شفيق باشا في « مذكراته » إذ يقول .

« اجتمعت بأباطة باشا فأخبرني أنه تقابل مع بطرس باشا وأقنعه بفكرة عرض المشروع على الجمعية العمومية أو مجلس الشورى ، فإن أمكن إقناع « جورست » بذلك كان بها ، وإلا فيلوح رئيس النظار بالاستقالة .. »

ثم أضاف أن أباطة باشا قال : « يظهر أن بطرس باشا مقتنع الآن تماماً ، ولهذا ذهب إلى جورست ليتفاهم معه » .

فكان ذلك انتصاراً كبيراً للشعب المصري ، ونشرت الحكومة مشروع الاتفاق ومذكرة المستشار المالي التي تعضده ..

وقال وزير خارجية إنجلترا إن حكومته لا تضغط على مصر في هذا الشأن ، بل تركها لتبدي رأيها بمطلق حريتها .

وجاء كبار رجال الشركة إلى مصر ، للمفاوضة في هذا الأمر وترقب النتيجة .

وبذلك أصبحت المسألة في يد الشعب وفي عنق نوابه ، يقررون فيها ما يرونه صالحاً لبلادهم في الحاضر والمستقبل .

### طلعت حرب ومشروع مد امتياز القناة :

ولما كانت مسألة القناة يومئذ تكاد تكون مجهولة عند الكثيرين

من أبناء مصر ، وكانت المكتبة العربية خالية من كتاب عربي يجمع تاريخها ، ويفصل الأدوار التي لعبتها يد السياسة فيها ، وحالتها يومئذ ، فقد انبرى المفقور له طلعت حرب ليسد تلك الثغرة ، فأصدر أول كتاب عربي جمع فيه كل ما بهم الأمة معرفته ، موضحا كيف أنشئت القناة ، وما كلفتها من النفقات ، وكيف استأثرت بفوائدها كل دول العالم عدا مصر ، مبينا دخل الشركة منها وحالتها المالية حتى سنة ١٩٠٩ ، ثم بحث في اقتراح مد الامتياز ، وهل هو في صالح الشركة فقط أم في صالح الفريقين ( الشركة والحكومة المصرية ) ، وفي هذه الحالة هل الشروط المعروضة - حسبما نشرت - أرجح لمصر أم ضارة بها ، وإذا كانت ضارة فأى الشروط أرجح ..

وصدر ذلك الكتاب بعنوان « قناة السويس » في أوائل فبراير سنة ١٩١٠ وهو يتكون من نحو ١٥٠ صفحة من القطع الكبير ، وبفضله أصبح لدى نواب الجمعية مرجع مفصل عن هذا الموضوع .

#### **تعديده يوم لعرض المشروع**

ثم سكتت الحكومة عن تحديد يوم لانعقاد الجمعية ، حتى ظن أنها قد عدلت عن المشروع .. ولكنها انتهت إلى عرضه بعد أن أدخلت عليه تعديلا يسيرا ، وصدر أمر خديوى في ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ بتحديد يوم الأربعاء ٩ فبراير لانعقاد الجمعية .

#### **انعقاد الجمعية العمومية**

وانعقدت الجمعية العمومية في اليوم المحدد لاجتماعها ( ٩ فبراير ١٩١٠ ) ، برئاسة الأمير حسين كامل ، وانتخبها الخديو عباس الثانى بالخطبة الآتية :

« أيها السادة

نهديكم تحياتنا ، ونبدى لكم سرورنا من اجتماعكم في هذا اليوم .

دعونا كم لأخذ رأيكم في اتفاق يراد عقده مع شركة قناة السويس ، فإن هذه الشركة قد عرضت على حكومتنا منذ سنة امتداد أجل امتيازها ، وبعد المحادثات الطويلة ، أمكن الوصول إلى المشروع المطروح أمامكم ، وقد علم أن حكومتنا مجمعة الرأي على قبوله إذا رضيت الشركة بالتعديلات التي سبق تبليغها لحضراتكم ، فالغرض إذاً من اجتماعكم ، إنما هو للبحث فيما إذا كان من مصلحتنا مد أجل الامتياز إلى أربعين سنة ، على شرط اقتسام الأرباح في هذه المدة ، بين الحكومة والشركة منصفة ، وفي مقابل إعطاء الشركة نصف الأرباح عن المدة الجديدة ، تدفع للخزينة المصرية مبالغ موزعة على السنين سنة الباقية تقريباً من مدة الامتياز الحالي ، وقد قدر هذه القيمة بعد البحث الدقيق ، أشخاص من ذوى الخبرة الواسعة في الشؤون المالية ، وهم يرون أنه إذا حصلت الموافقة على التعديلات المذكورة ، تكون الفائدة التي تنالها مصر موجبه لتعام الرضا ، وأن ذلك غاية ما يصح طلبه من الشركة .

ولا يخفأكم أن هذه المسألة ليست من المسائل التي يقضى القانون بأخذ رأى الجمعية العمومية فيها ، ولكن نظراً لأهميتها الاستثنائية ، بالنسبة إلى الجيل الحاضر والأجيال الآتية ، قرر مجلس النظار أن لا يبت فيها رأياً ، قبل أن يعلم إن كانت الجمعية العمومية توافق على امتداد الامتياز ، ونظار حكومتنا مستعدون لإعطائكم كل ما ترونه لازماً في هذه المسألة من البيانات والإيضاحات ، ونحن واثقون أن كل واحد منكم يشعر بالمسئولية التي يتحملها أمام بلاده عند نظره هذا للمشروع المهم ، والله نسأل أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد .

ثم تليت المذكرة المقدمة إلى الجمعية العمومية ، من مجلس النظار عن مشروع الاتفاق مع شركة قناة السويس ، وهذا نصها :

« طالبت شركة قنال السويس من الحكومة امتداد امتيازها .  
وبعد المحادثات الطويلة انتهى الأمر بتحضير مشروع الاتفاق المرفق  
بهذه المذكرة .

وقد عرض هذا المشروع على مجلس النظار في جلسته المنعقدة في يوم  
الخميس ٢٧ يناير الجارى تحت رئاسة الحضرة الخديوية الفخيمة ، فقرر بإجماع  
الآراء وجوب رفضه مادام بشكله الحالى ، ولكنه يرى إمكان قبوله إذا  
أدخلت عليه التعديلات الآتية :

أولاً : إلغاء ضمانة الخمسين مليون فرنك ، الممنوحة لشركة بمقتضى المادة  
الثانية عن كل سنة من سنى الامتداد ، وبعبارة أخرى جعل قسمة الأرباح من  
سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ بالناصفة الكاملة بدون خصم شيء مما تمتاز  
به الشركة .

ثانياً : حفظ الحق للحكومة في نصف الأرباح لا يكون من أول يناير  
سنة ١٩٦٩ بل يبتدىء من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ الذى هو تاريخ الامتداد .

ثالثاً : حذف للمادة الثامنة التى تلزم الحكومة بأن تدفع من أول سنة  
٢٠٠٩ - الذى هو تاريخ نهاية الامتياز - معاشات مستخدمى الشركة  
ومرتبات تقاعدهم وإعاناتهم .

وبما أن السبب الوحيد الذى حمل الشركة على قبول دفع التسعين ألف جنيه  
للحكومة - حسب نص المادة التاسعة من مشروع الاتفاق - هو تكفل الحكومة  
بصرف معاشات التقاعد ، فمجلس النظار يميل إلى التجاوز عن مبلغ التسعين  
ألف جنيه المذكور مادامت الحكومة لم تعد مكلفة بهذه النفقات .

ومجلس النظار يميل أيضاً - إلى هذه المناسبة - لتسوية المسألة المختصة  
بطلب الشركة امتلاك الأراضى التى ستختلف من البحر في بور سعيد ، بسبب

الأعمال التي ستجريها على نفقتها ، وهو لا يوافق على استئثار الشركة بل يقبل الاتفاق على تسليم هذه الأراضي إلى مصلحة الأملاك المشتركة .

الإمضاء

في ٢٨ يناير سنة ١٩١٠

رئيس مجلس النظار »

ثم تلى المشروع ، وهذا نصه :

### « المادة الأولى

امتياز شركة قناة السويس ( الذي كان ميعاد انتهائه في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ إذا لم تتفق الحكومة المصرية والشركة على إطالة مدته ) قد صار امتداده إلى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ .

### المادة الثانية

تكون قسمة صافي الإيراد أو الأرباح السنوية باعتبار خمسين في المائة للحكومة المصرية وخمسين في المائة للشركة ، في المدة التي تبتدى من أول يناير سنة ١٩٦٩ وتنتهى في ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ ، وذلك بمراعاة الشروط الآتية :  
أولاً : إذا نقص صافي الإيراد أو الأرباح السنوية في سنة من السنين عن مائة مليون فرنك فتمتاز الشركة بأخذ خمسين مليون فرنك وتأخذ الحكومة ما يبقى بعد هذا المبلغ .

ثانياً : إذا حدث في إحدى السنين أن كان صافي الإيراد أو الأرباح السنوية معادلاً لخمسين مليون فرنك أو ناقصاً عن هذا المبلغ فيكون كامل هذا الإيراد الصافي أو الأرباح حقاً للشركة . ومقاسمة الحكومة المصرية للشركة في الأرباح تقضى على الحكومة بأن تتجاوز من أول يناير سنة ١٩٦٩ عن الخمسة عشر في المائة المقررة لها بمقتضى المادة ٦٣ من نظام الشركة .



### المادة الثالثة

في مقابل امتداد أجل الامتياز ، تتعهد الشركة بأن تدفع إلى الحكومة المصرية في القاهرة مبلغ أربعة ملايين جنيه مصري ( ١٠٣٦٩٤٠٠٠ فرنك ) على أربعة أقساط متساوية القيمة ، في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩١١ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٢ و ١٥ ديسمبر ١٩١٣ .

### المادة الرابعة

وزيادة على ذلك تتعهد الشركة بأن تدفع من أول سنة ١٩٢١ للحكومة المصرية حصة من حاق الإيراد أو الأرباح على النسبة الآتية :

٤ في المائة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٣٠

٦ " " " " ١٩٣١ " " " ١٩٤٠

٨ " " " " ١٩٤١ " " " ١٩٥٠

١٠ " " " " ١٩٥١ " " " ١٩٦٠

١٢ " " " " ١٩٦١ " " " ١٩٦٨

ويكون تقدير حصة الحكومة من الأرباح حسب القواعد المتبعة في تقدير ربح المساهمين بدون أى تمييز ، ويكون دفعها إليها في ذات المواعيد المحددة لدفع ربح المساهمين .

أما الشركة المدنية المنتفعة لغاية ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ بالخمسة عشر في المائة التي كانت من حقوق الحكومة — بمقتضى المادة الثانية عشرة من عقد الامتياز المؤرخ في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ — فلا تكون ملزمة بشيء مما تتعمله شركة القنال من النصوص عليه في المادة الثالثة الآنفة الذكر وفي هذه المادة .

### المادة الخامسة

عند تسوية حساب السنين التالية لسنة ١٩٦٨ — لأجل تقدير حصة

الحكومة في الأرباح ، على مقتضى المادة الثانية من هذا الاتفاق — لا يدخل في هذا الحساب إلا فائدة واستهلاك القروض التي تعقد سنة ١٩١٠ ، لاستعمالها في أعمال تحسين حالة القتال والموانى الموصلة إليه ، التي بشرع فيها ابتداء من سنة ١٩١١ . وبشرط أن يكون توزيع القوائد والاستهلاك على أقساط سنوية متساوية ، عن كامل مدة هذه القروض .

ويكون تقدير حصة الحكومة حسب القواعد المتبعة في تقدير نصيب المساهمين من الأرباح ، ما لم تدع الحال لتطبيق القيود المدونة في الفقرة السالفة الذكر ، ويكون دفعها على كل حال في ذات المواعيد المحددة لذلك .

#### المادة السادسة

حساب المحسين في المائة التي تمنح الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز يكون عن الباقي من رأس مال الشركة بعد رجوع القتال إلى الحكومة طبقاً للشروط المدونة في عقد الامتياز المؤرخ في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ .

#### المادة السابعة

تعترف الشركة بلزوم وجود نائبين عن الحكومة المصرية في مجلس إدارتها من ابتداء سنة ١٩٦٩ ، نظراً لأهمية حصة الحكومة في أرباح القتال . وعلى ذلك قد تقرر من الآن بأن يكون للحكومة — بناء على طلبها — ثلاثة أعضاء على الأكثر ، تنتخبهم ، ويقدمهم مجلس الإدارة ، وتعينهم الجمعية العمومية حسب القواعد المتبعة .

#### المادة الثامنة

بناء على طلب الشركة تتكفل الحكومة — بعد انتهاء مدة الامتياز — بدفع الإعانات والمعاشات ومرتبات التقاعد التي يقتضيها تنفيذ اللوائح المتبعة الآن

الخاصة بالمستخدمين ورؤساء البوغاز والعمال ؛ وقد سلمت الشركة للحكومة صورة من هذه اللوائح .

#### المادة التاسعة

تعهد الشركة بأن تجرى في المستقبل - على نفقاتها - أعمال الحفظ والصيانة والتعسينات ، التي تراها لازمة لجعل مداخل القنال من جهة السويس في حالة مرضية . وتقبل أيضاً بأن تشكل بنفقات أعمال التطهير التي تباشرها الحكومة المصرية في ميناء السويس لتعميق المر الموصل للقنال ، بشرط أن لا تتجاوز هذه النفقات ٩٠.٠٠٠ جنيه مصرى ( ٢٠٧٠.٣٣٣ فرنكا ) .

#### المادة العاشرة

قد صار الاتفاق على أن جميع العقود والاتفاقات التي أبرمت قبل الآن بين الحكومة والشركة ، تعتبر نصوصها المتعلقة بمدة الامتياز أو نهايته - سواء كانت هذه النصوص تشير إلى ذلك صريحاً أو ضمناً - كأنها منطبقة على مدة الامتياز أو نهايته حسب امتداده في الاتفاق الحالى .

#### المادة الحادية عشرة

لا يعتبر هذا الاتفاق نهائياً ، ولا يكون نافذ المفعول ، إلا بعد مصادقة الجمعية العمومية لمساهى الشركة .

#### لجنة لدرس المشروع :

وقد انتخبت الجمعية بجملة ١٠ فبراير لجنة من خمسة عشر عضواً ، لدرس المشروع وتقديم تقرير عنه ، وألفت هذه اللجنة من كل من : محمود سليمان باشا ، إسماعيل أبازلة باشا ، حسن المذكور باشا ، إبراهيم مراد باشا ، أحمد يحيى باشا ، على شعراوى باشا ، محمود بك عبد الغفار ، حسن بك بكري ، فتح الله بك بركات ، عبد اللطيف الصوفانى بك ، جاد بك مصطفى ، سعد بك مكرم ،

دياب أفندي محمد سليم ، أمين بك العارف ، إسماعيل أفندي كريم .

ولما كان الأمر العالى الصادر بمقد الجمعية لم يرد فيه - ولا في خطبة الخديوة - أن قرار الجمعية سيكون قطعياً ، فقد طلب أباطة باشا من رئيس الوزراء في نفس الجلسة التصريح برأى الحكومة في هذا الصدد ، وهل يعتبر قرار الجمعية قطعياً أم استشارياً .

وللتاريخ ، نورد فيما يلي المناقشة التي جرت في هذا الصدد - نقلاً عن محضر الجلسة - وكيف حاول بطرس باشا أن يتهرب من أية إجابة صريحة :

« سعادة إسماعيل أباطة باشا : سمعنا عن بعض المصادر الموثوق بها وقرأنا في بعض الجرائد أن رأى الجمعية في مشروع الاتفاقية قطعى ، لكن للآن لم نسمع - بصفة رسمية - شيئاً من ذلك ، فتريد قبل أن نتصرف من هذا المكان أن نعرف من الحكومة : هل رأى الجمعية في ذلك قطعى كما سمعنا أو أنه شورى كالتقانون النظامى ؟

عطوفة رئيس مجلس النظار : هذا سؤال لا محل له الآن ، بعد نطق الحضرة الفخيمة الخديوية الذى افتتح به جنابه الجمعية ، وليس بعد هذا النطق السامى كلام آخر . . .

سعادة أباطة باشا : جاء في النطق السامى أن . . .

عطوفة رئيس مجلس النظار : لا جواب بعد الذى قلته . . .

سعادة إسماعيل أباطة باشا : أنعمجرون علينا في الكلام ؟ . . .

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاتى : كلام سمو الأمير يكون في الغالب رمزاً أكثر منه صراحة ، ولعلك أردنا أن ننبين شيئاً أكثر من ذلك ، لتعلم الجمعية مقدار حكمها ، حتى يقدر الإنسان أن يعرف هل حكمه في نظر الحكومة محترم أم لا ؟ . . .

وأظن أن هذا السؤال لا يصح أن يجاب عليه بمثل هذه الإجابة ، وإننى أطلب إثبات ذلك فى محضر الجلسة ..

دولة الرئيس : كله ثابت ..

سعادة إسماعيل أبانلة باشا : نحن سمعنا من جملة مصادر موثوق بها ، وخصوصاً الحديث مع مكاتب « الريفورم » ..

دولة الرئيس : كلامى مع ذلك المكاتب هو بصفى الشخصية ، ولم يكن بصفى رئيساً للجمعية العمومية . وإننى مستعد لأن أقوله وأبينه فى كل وقت ، وسعادتك سألت عطوفة رئيس النظار وهو قد أجابك ..

سعادة إسماعيل أبانلة باشا : الجواب لم أفهم منه إن كان رأى الجمعية قطعياً أو شورياً ، لأنه أحال على النطق الخديوى ، وهذا النطق العالى يشير أيضاً إلى أن الإيضاحات التى تلىز يعطيها لنا حضرات النظار، لذلك سألت هذا السؤال ..

عطوفة رئيس مجلس النظار : الإيضاحات التى نعطيها هى مما يتعلق بالمشروع لا عن سؤال مثل هذا ، لأن الحكومة ليس لها أن تبدى شيئاً زائداً عن نطق الجنب العالى الخديوى ..

سعادة إسماعيل أبانلة باشا : أنا لا أطلب زيادة ، وإنما أطلب بياناً ..

عطوفة رئيس مجلس النظار : هل تريد أن تتناقش فى نطق الجنب الخديوى ؟

سعادة إسماعيل أبانلة باشا : تتناقش فى فهمه ..

عطوفة رئيس مجلس النظار : الحكومة تقول إنها لا تزيد على النطق

الخديوى ..

سعادة إسماعيل أبانلة باشا : للمسئولية هى بقدر السلطة، فأرجو دولة الرئيس

أن يأمر بأخذ رأى عن طلب الإيضاح من الحكومة .

عطوفة رئيس مجلس النظار : النطق الخديوي في هذه المسألة ، وتوعد الجواب  
أقوله لكل أعضاء الجمعية ..

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش : إننا انتهينا من هذه المسألة بتشكيل  
اللجنة ، فهي تبحث في ذلك وتقدم تقريرها بما تراه ..

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني : السبب هو أن هذه المسألة استثنائية ..  
دولة الرئيس : كل هذا مفهوم ..

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني : قولي له في نفس المص ، ووجوده في  
محضر الجلسة الذي هو قطعة من التاريخ هو الذي أريده .

فالمسألة استثنائية ، ولا يوجد في القانون النظامي ما يدل على أن رأى الجمعية  
فيها قطعي ، فأردنا الاستعلام عن قيمة رأينا .. فكوت الحكومة على هذا السؤال  
غير حسن ، وبجملتنا غير عارفين قيمة رأينا ..

دولة الرئيس : قد أجابت الحكومة عن هذا السؤال ، فهل لأحد  
كلام آخر ؟

سعادة مصطفى باشا خليل : الجمعية العمومية تشكر الحكومة على عرض  
هذا المشروع الهام عليها ، وهما هي اللجنة قد تشكلت فهي تفحصه وتقر زمان تراها .

ثم إن حضرة صاحب الدولة الأمير الرئيس أعلن انتهاء الجلسة .  
وظلت المسألة يحوطها الإبهام والنموض ..



### قتل بطرس غالي باشا

وفي ٢٠ فبراير أطلق إبراهيم الورداني الرصاص على بطرس غالي باشا  
فأصابه إصابات أودت بحياته ، وعند التحقيق معه : تورجأ بكتفه قهراً بأن سعى  
بطرس باشا في مد امتياز قناة السويس كان من أهم المواقف لقيامه باعتياله .

### **اجتماعات بمنزل باشا**

ونظراً لأهمية الطلب الذى تقدم به أباطة باشا ، ألا وهو مدى تأثير رأى الجمعية العمومية على المشروع ، فقد أبدت الأمة بأسرها هذا الطلب .

وأخذ أباطة باشا يقعد الاجتماعات فى منزله ، حيث يجتمع أعضاء الجمعية والمصريون وغيرهم لتقديم لمعارضة المشروع .

### **موقف وزارة محمد سعيد باشا**

وتسرب البيا إلى الحكومة ، فرصدت حول بيته عدداً من رجال الشرطة لمنع الدخول إليه .

ولكن الباشا كان أوسع حيلة من الحكومة ، فأعلن عن الاحتفال بعقد قران إحدى كريماته وأقام الزينات والأنوار ، ولم تجدد الحكومة مجالاً للتدخل . وهكذا أقبل الناس من كل حطب وصوب إلى بيت الباشا لتقديم التهاني رغم أنف الحكومة ، فيما الكل باتى ليتحدث ويناقش مشروع الحكومة .

### **استقالة الأمير حسين كامل من رئاسة مجلس الشورى والجمعية العمومية**

كان من أثر تعريض إسماعيل باشا بالحديث الذى قام به الأمير حسين كامل « لجريدة الرافد » يؤيد فيه المشروع ، أن تخرج موقف الأمير ، يضاف إلى ذلك تحمس بعض الأعضاء لرأى أباطة باشا ، مما أثار الأمير حسين كامل رئيس المجلس وجمعه بتقيل من رئاسة المجلس والجمعية ، قائلاً لبعض أخصائه : « أنا لا آتمل رئاسة مجلس أو جمعية يحركها إسماعيل أباطة » . وقيل إنه كان يقول دائماً : « ليس بمجلس الشورى غير عضو ونصف » ، يريد بالعضو إسماعيل أباطة وببعض العضو عبد الطيف الصوفانى .

### **تقرير لجنة مشروع القناة**

عقدت اللجنة التى أشرنا إليها عدة اجتماعات درست خلالها المشروع دراسة

مستفيضة وتناولته من جميع نواحيه ، ولما آمنت مهمتها وضعت تقريراً مطولاً .  
ولما اجتمعت الجمعية العمومية في ٢١ مارس سنة ١٩١٠ استمع الأعضاء  
إلى ذلك التقرير الذي تلى في تلك الجلسة . ولأهميته التاريخية نشر فيما يلي  
خلاصة وافية لمحتوياته :

أشارت اللجنة في مستهل التقرير إلى أنها فهمت — لأول وهلة — أن  
الحكومة هي التي عرضت المشروع على الشركة ، لأن الرأي النهائي جـمـل  
للجمعية العمومية لمساهمي الشركة ، وعلى ذلك تكون مصر هي المعارضة ،  
وتبين للجنة أن الحكومة ليس لديها أمل في قبول الجمعية العمومية للمساهمين  
الاتفاق العروض ، فقد قال المستشار المالي بأنه حصلت معارضة فيه من المساهمين ،  
كما ورد أيضاً على الحكومة من الأمير دارينبرج رئيس مجلس إدارة الشركة  
بأنه يخشى عدم تصديق الشركة على التعديلات التي أدخلتها الحكومة ، وقد قرر  
ذلك مندوبو الحكومة عند اجتماعهم باللجنة ، وإذا كان المستشار المالي قال ما قلناه  
قبل دخول التعديلات ، فلا بد أن يكون قطع برفضه بعدها ، وبناء عليه يمكن  
القول بأنه لا يوجد عقد ولا اتفاق ابتدائي ولا شبه اتفاق بين الطرفين يستوجب  
عقد الجمعية العمومية .

ثم أشارت اللجنة إلى ما يحيط للمشروع من الريب والظنون ، واستدلت  
على ذلك بمسك الحكومة ، إذ وقت المفاوضات حيناً ، ثم استأنفها بعد ذلك ،  
ولم تصرح بمصدر المشروع وعرضه ، أهو الحكومة أم الشركة .  
وبحثت فيما إذا كان للمشروع وجه سياسي ، فـرأت أنه مالى قبل كل شيء ،  
فإن معاهدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ قضت بحيدة القناة وسدت كل السبل دون  
مطامع الطامعين والمنافسات السياسية التي تخوم حولها .

ثم بحثت فيما إذا كان للجمعية العمومية الاقتصار على قبـسـول المشروع  
أو رفضه ، أو إدخال تعديلات عليه ، فـرأت أنه لا يسوغ لها إدخال تعديلات ،



ومهمتها قاصرة على القبول أو الرفض ، وارتكبت في ذلك إلى ما جاء في خطبة الخديو من أن المشروع على ما هو عليه ، هو أقصى ما يمكن طلبه من الشركة ، بناء على تقرير ذوي الخبرة والدراسة ، وعلى ذلك إذا قررت الجمعية العمومية إدخال تعديلات فيه ، بعد ذلك منها عبثاً ، خصوصاً إذا كان المشروع قد جاء قبل أوانه بعشرات من السنين .

وتناولت اللجنة جوهر المشروع ، فأوضحت أن قبوله أو رفضه يترتب على بيان الفوائد أو المضار ، التي تنتج منه للأمة في الحاضر والمستقبل ، واستخلصت مبدئياً من المشروع ومن الظروف المحيطة به ، ومن أقوال اللدوين عن الحكومة أن الشركة في حاجة إلى توسيع القناة وعمل إصلاحات فيها ، ولا بد لها من عقد قروض لتنفيذ هذه الفكرة ، ولا ريب في أن هذه القروض تؤثر في الأرباح التي يأخذها المساهمون ، إذا وزعت أقساطها على ستين سنة . ولكن إذا مد الامتياز إلى سنة ٢٠٠٨ ، يكون تقسيطها على مائة سنة بدلاً من ستين ، وبذلك لا يؤثر في الأرباح تأثيراً كبيراً .

واستنتجت من ذلك أن من مصلحة الشركة إزاء مساهمها أن تسعى في مد امتيازها ، وأن هذه البواعث هي التي تحم عليها العمل على ذلك ، وقد اشتهرت الشركة الظروف السياسية القائمة وتحشد لتنفيذ هذه الفكرة ، فإن قيام الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا ، قد مهد لها هذا السبيل ، خصوصاً بعد أن صححت أصحاب البواخر الإنجليزية عن مطالبة الشركة بعمل الإصلاحات ، وتحقيق الرسوم ، بتب هذا الاتفاق ، فكان من المفيد لها إذا أن تبادر بعمل ما تريد تنفيذه ، في مثل تلك الظروف الماعدة ، التي يحتمل أن لا يطول بقاؤها .

ومما ثبت أن مد الامتياز هو في صالح الشركة ، ارتفاع أسهمها ارتفاعاً كبيراً

عندما شاع نبأ تحقق المشروع ، ففي سبتمبر سنة ١٩٠٩ كان ثمن السهم يتراوح بين ٤٧٥٠ و ٤٨٦٦ فرنكا معجلا ، و ٤٨٦٠ و ٤٩٢٥ نيئة ( للأجل ) ، ولما ذاع نبأ المشروع ارتفع السهم إلى ٤٩٩٥ معجلا ، و ٥٢٠٠ نيئة ، وعندما طالبت الأمة بعرض المشروع على الجمعية العمومية رجع ثمن السهم إلى ٤٩٥٠ معجلا و ٥٢٠٠ نيئة ، وكذلك الحال في حصص التأسيس ، فقد كان ثمنها في سبتمبر سنة ١٩٠٩ ٢١٦٥ فرنكا ، وفي أكتوبر ٢٢٤٧ ، وفي نوفمبر ٢٢١٥ ، وعادت الأسهم إلى الارتفاع عندما استأثفت الحكومة النظر في المشروع وتبين أن الأمل في تحقيقه لم ينقطع .

ثم ناقشت اللجنة المشروع من الوجهة المالية ، وبمحت فيما إذا كانت الأربعة الملايين التي ستأخذها الحكومة من الشركة ، والحصص التي تمهدت بتخصيصها من الأرباح للحكومة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٨ ، تقابل نصف أرباح القناة التي ستنازل عنها الحكومة مدة الامتياز الجديد ، حتى لا يكون هناك غبن عليها ، فقالت إنه ليس من الممكن الحكم على مستقبل القناة بعد ستين عاما ، ولكن ذلك لا يمنع من تقدير الإيراد بطريقة الافتراض ، وقد سلكت في ذلك الطريقة التي اتبعها المستشار المالي ، واستندت إلى أن مصروفات الشركة لا تزيد بنسبة زيادة إيراداتها ، واستندت على ذلك بقول المير « شارل رو » Charles Roux في كتابه « برزخ وقناة السويس » ، L'Isthme et le Canal de Suez : « إن من حسن حظ هذه الشركة أن مصروفاتها لا تزيد بنسبة زيادة إيراداتها كما يحدث في الشركات الأخرى ، بل إن الإيرادات تزداد زيادة باهظة ، والمصروفات تظل كما هي » .

واقترحت اللجنة لزيادة الإيرادات في السنة ثلاثة فروض : الأول أن تكون الزيادة ثلاثة ملايين فرنك في كل سنة ، في جميع المدة ( من سنة ١٩١٠

إلى سنة ٢٠٠٨ ) ، والثاني أن تكون مليونين ، والثالث أن تكون مليونين قبل انتهاء الامتياز الحالي ، ومليوناً ابتداء من مدة الامتياز الجديد ، وعلى ذلك إذا قورن ما ستأخذه مصر بما ستأخذه الشركة ، تبين أن الشركة ستحصل بدون مقابل على ١٢٦ مليون جنيه بحسب الفرض الأول ، و ٨٢ مليون جنيه بحسب الفرض الثاني ، و ٦٦ مليون جنيه بحسب الفرض الثالث وهو الفرض الذي وضعه المستشار المالي . وإذا أضفنا لهذه المبالغ أرباحها المركبة ، وكانت ٢٤١ مليون جنيه على حسب الفرض الأول ، و ١٥٦ مليون جنيه على حسب الفرض الثاني ، و ١٣٠ مليون جنيه على حسب الفرض الثالث .

فيتين من هذا أن مصر ستفني في هذا المشروع غيباً فاحشاً على الجيل المستقبل ، مع عدم الاستفادة الجيل الحاضر فائدة تذكر ، خصوصاً وأنه ليس هناك ضرورة للمال ، واستندت اللجنة إلى جواب مندوبي الحكومة ، إذ صرحوا بأن الحكومة لم تكن مضطرة للمال ؛ ثم قالت : ولو فرضنا وجود حاجة إليه لهذا المشروع بالرغم من ذلك صفقة خاسرة .

أما ما ذكره المستشار المالي من الاعتبارات والخاوف ، التي تبحث الحكومة على مدة الامتياز من الآن ، فليس له محل ؛ وتتحصر هذه المخاوف في تنقيص رسوم المرور ، ومنافسة قناة بناما ، وظهور اكتشافات لتسهيل وسائل النقل تؤثر في القناة ؛ وقد أجابت اللجنة على هذه المخاوف بأنها ليست بنت يومها ؛ وقد سبق للشركة أن هددت بها ونقاها الأمير دارينبرج ، رئيس مجلس إدارة الشركة نفسه في الجمعية العمومية للشركة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٨ إذ قال :

« ماذا نخشى في المستقبل ؟ لم يعد بعد محل تذكر هذه الحكاية ، حكاية فقال ثان ، فقد ذهب بر الزمين . وإن سكة حديد سيبريا وسكة حديد بنداد ،

لا يمكنهما إلا أن تسرعاً في حركة التجارة ، فإذا نقص بسببهما بعض الركاب ، فمن المحقق أن التجار يفضلون دائماً نقل بضائهم بطريق البحر . وإن قتال بناما لن يتحقق قبل عشر سنين ، ومع ذلك فإن الطريق الأقرب والأفضل بين الغرب والشرق سيكون دائماً طريق قناة السويس . ولقد رأيت النتيجة ، فهما يكن من الأمر فإن أرباحكم لن تقل ، وإننا ننتظر اليوم الذي يمكننا من أن يكون لدينا ما يزيد به ما نوزع على الأسهم ، وهذه الزيادة لابد أن تجيء ، فإن الصين تبتدى فقط الآن في أن تفتح أبوابها للتجارة ، وإن فيها من عدد السكان ما يربو على عدد سكان أوروبا أجمع ؛ ولا شك في أن حاجة هؤلاء السكان تزيد شيئاً فشيئاً ، تبعاً للمالك التي تجوس خلال تلك الدمار . وإن إنقاص الرسوم ليس من شأنه أن يخيفنا ، إنكم تعلمون حق العلم أن ذلك لا يكون إلا بعد أن يزيد ما يوزع من الأرباح على الأسهم ، وإنكم لتذكرون أن إنقاص الرسوم ٥٠ سنتياً في سنة ١٩٠٣ قد عوض في سنة واحدة ، وإنكم لتذكرون أيضاً أن إنقاص الرسم ٧٥ سنتياً في سنة ١٩٠٦ قد عوض علينا في أقل من عامين ، وترون من ذلك أن إنقاص الرسم لا يخيفنا في شيء .

وأشارت اللجنة إلى ما زعمته الحكومة من وجود اتفاق بين الشركة وبين أصحاب السفن في إنجلترا يقضي عليها بتنقيص الرسوم ، فطلبت نص هذا الاتفاق ، فلم تجبها الحكومة إلى طلبها ، وسألت مندوبي الحكومة عما إذا كانت الجمعية العمومية لمساهمي الشركة قد صدقت على هذا الاتفاق ؟ فأجاب المندوبون بالإيجاب ؛ ولكن اللجنة عثرت في أثناء بحثها على ما يثبت أن الجمعية العمومية للمساهمين لم تصادق عليه ، بل قررت بأن كل ما حدث إنما هو مشروع لا يمكن أن يتم إلا بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين ، وعلى ذلك فليست الشركة مرتبطة بتنقيص الرسوم تدريجياً ، كما ادعت الحكومة . وزيادة على ذلك ، فإن تنقيص

هذه الرسوم لا يؤثر في زيادة الأرباح ، فإن ازدياد الإيرادات بعوض هذا النقص ؛ ومما يثبت ذلك أن الرسم قد نقص في مدة الأربعين سنة الماضية ٤١٪ من قيمته ، أى أنه أصبح ثمانية فرنكات إلبعا ، بعد أن كان ١٣ فرنكا ، ومع هذا قد زادت الإيرادات زيادة هائلة لا تقل سنويا عن ثلاثملايين فرنك في المتوسط .

على أن زيادة الإيراد لا تتعلق بقيمة رسم المرور فقط ، بل تتعلق أيضا بمقدار البضائع التي تمر من القناة سنويا ، والملاحة التجارية بين الشرق والغرب في تقدم مطرد ، ولا بد أن تستمر هذه الإيرادات في الزيادة ، فإن الشرق يتقدم في التجارة ؛ وهناك بقاع كبيرة كالصين مثلا لم تفتح إلى الآن للتجارة ؛ وفوق ذلك فإن الدول الأوروبية تهتم اهتماما كبيرا بتقوية بحريتها التجارية وعلاقتها المالية مع الشرق .

وعرضت اللجنة لقول المستشار المالي في مذكرته إن تنقيص الرسم موكول إلى الشركة وحدها ، فإذا أبت الحكومة المصرية أن تتفق معها على مدا امتياز ، فإنها تصد في آخر المدة إلى تنقيصه نكابة بمصر ، وأجابت على ذلك بأنها تستبعد حدوث ذلك من الشركة ، لأن هذا التنقيص يضر مساهميها أكثر من إضراره بمصر . ولا جدال في أن الشركة مستعدة في كل وقت للاتفاق على مدا امتياز ، لأنها لا تقبل أن تترك هذا الكنز العظيم الذي عاد على مساهميها بالأرباح الطائلة ، وهي لذلك تحرص في كل وقت على إبقائه في يدها .

وعرضت لقول المستشار إن مصر لا تقوى على المعارضة إذا ما أرادت الدول تنقيص الرسوم ، أو جعل المرور في القناة مجانا ، فأجابت بأن الدول لم تتعرض للقنوات الصناعية ، وإنما تعرضت للقنوات الطبيعية ، وقناة السويس هي صناعية ، حفرها المصريون برجالهم وأموالهم ؛ ومع ذلك فإذا صح ما يقولون

من أن مصر إذا عادت إليها القناة ، لا تقوى على معارضة الدول ، بخلاف ما إذا كانت القناة في يد شركة دولية ؛ فاللجنة تجيب بأن الحكومة لا تعظم عشرات من الشركات الدولية ، تتفق معها على شروط أحسن بكثير من الشروط التي تعرضها الشركة الحاضرة .

وعرضت لمزاوجة الطرق الأخرى للمواصلات ، فقالت إن قناة السويس هي بلا ريب أقرب طريق للتجارة بين الشرق والغرب ، فليس من المتظر أن ينافسها طريق رأس الرجاء الصالح ، وكذلك ليس من المتظر أن تنافسها قناة بناما ، وأيضاً لن تزاوجها السكك الحديدية للزمع إنشاؤها ، كسكة حديد سيبيريا ، أو سكة حديد بغداد ؛ فإن للتاجر الكبرى التي تنقل من أوروبا إلى آسيا وبالعكس ، لا تنقل مطلقاً في السكك الحديدية ، ما دام في الوجود طريق بحري مختصر ، يمكن نقلها فيه ؛ وقد قال الميو شارل رو في هذا الصدد : « إنى أشك في أن إنشاء السكك الحديدية في آسيا الصغرى يضر بقناة السويس ، فإن هذه السكك ستفتح الأقطار الثامنة في آسيا الصغرى لمخاضيل الغرب وبضائعه ، ولكن التجارة ستستمر تفضل الطريق البحري للسويس ، على طريق آسيا الصغرى والخليج الفارسي » .

أما احتمال ظهور اكتشافات علمية قد تنقص من أهمية القناة ، فليس مستحيلاً عقلاً ، ولكن هذه الاكتشافات لم تزل مجهولة إلى الآن ، واحتمال وجود شيء لا يمكن أن يعتبر أساساً صحيحاً للتقدير . ولا يوجد سوى طريقين للنقل ، وهما البحر والبر ، وقد ثبت أن طريق قناة السويس ، هو أقرب الطرق وأقلها نفقة ، فلم يبق إلا طريق الجو ، وهو مهما تقدم ، لا يسلكه إلا مستطلع أو سائح أو مسافر ، ولا يصلح لحمل الأثقال .

وقالت اللجنة أيضاً ، إن السياسة لا تؤثر في القناة بعد أن تقررت حيدتها ،

وإن الحوادث للآخية ، لأكبر شاهد على ذلك ، فقد انتشرت الحروب والثورات ، حتى على ضفاف القناة ، فلم تؤثر مطلقاً على إيراداتها ، بل بالعكس كانت سبباً في ازديادها ، فكما اشتدت نيران الحوادث ، زادت هذه الإيرادات ، يؤكد ذلك أن إيرادات القناة زادت سنة ١٨٨٢ ( في عهد الثورة العراقية ) تسعة ملايين من الفرنكات عن السنة التي قبلها ، وفي سنة ١٩٠٤ ( أثناء الحرب الروسية اليابانية ) زادت الإيرادات ثلاثة عشر مليوناً عن السنة التي قبلها .

وعرضت لقول الحكومة ، إن من الظلم أن يتأثر الجيل المستقبل بالربح ويحرم منه الجيل الحاضر ، فأجابت بأن من واجبات الأفراد والجماعات أن يدخروا شيئاً للأعقاب ، ما دام ذلك في استطاعة ، فإذا تقرر ذلك ، ورأينا شركة القناة تسعى لامتياز سعي وراء مصلحتها ومصلحة مساهميها وأحفادهم ، فلماذا لا يصكون من العسل أن ندخر لأبنائنا كنزاً يعوض عليهم جزءاً من ذلك العبء الثقيل من الديون الأهلية الأميرية ، التي يتركها لهم الجيل الحاضر والذي يليه ، ويموض عليهم أيضاً جزءاً مما تصرف فيه الحكومة في هذا العصر ، من ثروتها المالية والعقارية التي باعها للشركات ولغيرها ، وأسامت التصرف في ثمنها ؟

وردت على قول المستشار المالي إن استعمال الأموال التي ستأخذها مصر من الشركة في المشاريع النافعة يعود عليها بالربح الطائل ، فقالت إنها توافق على ذلك من الوجهة النظرية لا من الوجهة العملية ، ولكن لا يمكن تصديق هذه الوعود ، فقد كان لدى الحكومة أموال طائلة لم تفكر في صرفها في مثل هذه المشاريع التي أشار إليها المستشار المالي ، بل صرفت في مشاريع كالية ، ولا يجوز بيع هذا التراث للقيام بالأعمال الكالية ، أما إذا كانت الحكومة

تزمع صرفها على المشاريع الضرورية ، فقد تساءلت اللجنة : لماذا لا نراها تفعل ذلك الآن ؟ ولماذا تصرف على المشاريع الكمالية للملايين من الجنيهات، رغما من معارضة الأمة ؟

فهذه نفقات مد سكة حديد السودان ، عارض فيها مجلس الشورى فلم تأبه الحكومة بهذه المعارضة ونفذت ما أرادت ، وهذه ثكنات جيش الاحتلال تقيمها الآن وقد كلفتها أعمالها الابتدائية ٤٠٠ ألف جنيه ، أضف إلى ذلك الخسائر التي لحقتها من المضاربة بالأموال الاحتياطية ، وغير ذلك من الأعمال الأخرى التي يطول شرحها ، وبالجملة فالحكومة تصرف كل عام ما بين ١٩ و ١٥ مليوناً من الجنيهات ، وليس للأمة رأى محدود فيها.

وأشارت اللجنة في هذا الصدد إلى الأموال الاحتياطية الطائلة التي بددت بعد أن سحبت من صندوق الدين ، ثم قالت : إن نظرة واحدة في تحضير هذا المشروع تكفي لمعرفة الطريقة التي تتبعها الحكومة في تحضير المشروعات ، كقياس ثابت للأعمال للماضية والمستقبلية التي تتأثر بها وترفض اشتراك الأمة معها فيها .

وبحثت فيما جاء بمذكرة المستشار المالي ، ومذكرة الحكومة ، عن حصول مخابرات طويلة ، في تحضير مشروع الاتفاق ، وأرادت الوقوف على مدى هذه المخابرات ، وطلبت بياناً عنها من مندوبي الحكومة ، فأجابوها بأنه لم تكن هناك مخابرات تحريرية ، فكان هذا الجواب موجبا لهشة اللجنة ، ثم رأت أن تكفي بالاطلاع على الرسائل والسائل التي ذكرها المستشار في مذكرته ووعد بعرضها على مجلس الوزراء ، فطلبتها اللجنة فأجاب ناظر للمالية بأن لا رسائل ولا مسائل قدمت للمجلس ، اللهم إلا مسألة الأراضي التي ستخلف من البحر ومسألة أخرى ثانوية .

ولما بنيت اللجنة من كل ذلك أرادت الاطلاع على التقارير التي وضعها



فوق الخبرة والدراسة ، على حد تعبير الحكومة ، فأرادت معرفة القاعدة الحايية التي اتبعها المنتشر والخبراء ، فأجيب بأنه لا يوجد هناك قواعد ، وإنما هذه افتراضات.

ولما بثت اللجنة من هذا أيضاً ، أرادت أن تعرف كيف حصلت المخبرات ، وكيف درست الحكومة المشروع ، فأجيب بأن الشركة عرضت المشروع فتناقش فيه مجلس الوزراء ، وأدخل التعديلات عليه ، وقرر عرض على الجمعية العمومية . ثم استنتجت اللجنة من كل ذلك أن المشروع لم يعرض على خبراء ، كما فعلت الحكومة في قانون المعاشات الذي لبثت تدرسه أربع سنوات ، وأن الذين سمّتهم الحكومة خبراء ، هم نفر يشغلون في الحكومة وظائف لا يشغلها الخبراء الماليون . .

وقد أبدت اللجنة دهشها لهذه الحقائق ، وألعت إلى أنه كان في وسع الحكومة أن تهتم بهذه المسألة الخطيرة اهتمامها بغيرها ، وزادت دهشها من الأجوبة التي تضمنت إيهاماً في بعض الأحيان ، ومخالفة للحقيقة في أحيان أخرى .

فقد سألت الحكومة عن الأربعة ملايين التي ستدفعها الشركة للحكومة ، هل ستؤديها الشركة من مالها الاحتياطي ، أم ستعقد لها قرضاً يسد من إيرادات القناة ، فيؤثر في الأرباح التي ستأخذها مصر ؟ فأجابت بأنه يحتمل للحصول على هذا المبلغ أن تعقد الشركة قرضاً ، وإذا لم تفعل ذلك ودفعته من المال الاحتياطي ، فلا بد أن تطلب في مقابل ذلك امتيازات جديدة .

واستخلصت اللجنة من هذا الجواب أن الحكومة لا تعرف أساس الاتفاق الذي ستعقد عليه ، وأن باب الامتيازات لا يزال مفتوحاً ، حتى ولو قررت الجمعية العمومية قبول للمشروع كما هو الآن . وأشارت إلى ادعاء الحكومة بأن

هناك اتفاقية تقضى على الشركة بتخفيض رسم المرور ؛ فدحضت هذا الادعاء ، وأثبتت أن الشركة لم ترتبط بهذه الاتفاقية ولم تصادق عليها .

### النتيجة

وانتهت اللجنة في تقريرها إلى أنها كانت تمنى أن تقدم الحكومة للجمعية العمومية مشروعاً محضراً مبعوثاً حق البحث ، مشفوعاً بما يشرحه ويؤيده من البيانات والمستندات ، متوافرة فيه شرائط الحكمة والروية مضمونة فيه مصلحة البلاد في حاضرها ومستقبلها القريب ، بما يصل إليه حد الاستطاعة والإمكان ، راجعة تلك المصلحة على غيرها ، أو معادلة لها على الأقل ، فتجبل الجمعية فيه بمعرفتها أو بواسطة لجنة من أعضائها نظرات قليلة أو كثيرة ، ثم تبادر بكل ابتهاج وانسراح للعواقبة على ذلك المشروع ، أو تعديله تعديلاً طفيفاً ؛ إن كان المشروع قابلاً للتعديل وكان جائزاً لها عمله ، ثم ينصرف أعضاء الجمعية إلى بلادهم من الثغور الشمالية إلى الحدود الجنوبية ؛ رافعين ألوية الشكر والثناء على حكومتهم ، لجدها وسعيها لخير أمتها وسهرها على مصالح بلادها ، فتزداد ثقة الأهالي ومحبتهم الخالصة لرجال حكومتهم العاطلين . .

إن ذلك أقصى ما تتمناه الجمعية ، وما ترى أن الهيئتين الحاكمة والحكومة في حاجة قصوى إليه دائماً ، خصوصاً في مثل هذه الظروف الحاضرة . ولكن ما الذي نصلحه الجمعية ، وقد قدمت لها الحكومة مشروعاً مهما خطيراً ، وضع بسرعة لم تعهد في الحكومة من قبل ، وباختصار كلي يسوغه جناب المستشار المالي بأنه جاء بدافع الضرورة ، كما جاء بمذكرته المحررة في ٢١ أكتوبر ١٩٠٩ ، غير مبعوث حق البحث ، ولا مصحوب بإيضاحات أو مستندات تؤيده ، لدرجة أن مذكورة المستشار المالي التي هي أول وآخر مستندات الحكومة في بيان وإثبات منافع هذا المشروع لم تكن حاضرة لديها عندما طلبتها اللجنة منها ،

بل اضطرت أن تفتقر ستة أيام حتى وصلتها مع بعض المستندات التي كانت طلبتها اللجنة من مندوبي الحكومة ؟..

وفضلاً عن هذه السرعة وعن خطورة المشروع ، فإنه جاء سابقاً لأوانه بعشرات من السنين . ومعلوم أن السرعة في العمل والحكم على المستقبل البعيد جداً ، كلاهما يترتب عليه خطأ ، والبعد عن ساحل الحقيقة ومحجة الصواب مهما كان الموضوع بسيطاً ، فكيف يكون الأمر والمشروع هو امتداد امتياز قنال السويس أربعين عاماً ، قبل انتهاء أجل امتياز بنحو ستين عاماً ؟ .

لا ريب في أن الخطأ حينئذ يكون جسيماً ، والضرر الذي يترتب عليه حالاً واستقبالاً يكون أجسام . لذلك لم ينع اللجنة أن تكتم عن الجمعية طريقة تحضير المشروع وبمحة كما سبق ذكره ، وأهم مآثراته فيه كما يأتي بيانه :

( أولاً ) أن مشروع عقد الاتفاق العروض على الجمعية غير مقبول ، لا من شركة القنال ولا من الحكومة المصرية ، وكان يجب أن لا يقدم للجمعية العمومية إلا بعد الإقرار عليه من جمعية مساهمي الشركة ، مادامت الحكومة ليست هي المعارضة للمشروع كما تقول .

( ثانياً ) ليس للجمعية العمومية ولا من المصلحة تعديل المشروع كما سبق البيان .

( ثالثاً ) أنه قد ظهر بالحساب أن في هذا المشروع غيباً فاحشاً على مصر ، تقدره اللجنة بنحو ٠٠٠ ر ٥٨٨ ر ١٣٠ من الجنيهات ، أصلاً وقائفة على قاعدة حساب المستشار المالي .

( رابعاً ) أنه لا حقيقة للخاوف التي تتوقعها الحكومة ، إذا لم تنفق مع الشركة على مد أجل امتيازها ، وإن كان بعض هذه المخاوف محلاً للنظر ، فدفعه ممكن قبل وقوعه ، خصوصاً متى لوحظ أن الشركة كلما سرّت سنة من مدة

امتيازها، كانت أقرب إلى التساهل في شروط التعاقد مع الحكومة، لأنها لن تجد إلا مصر لتعاقد معها على بقاء وجودها، أما مصر فإنها تجد كثيراً من الشركات الدولية، تتعاقد معها على إدارة القنال واستغلاله .

(خامساً) أنه لا توجد أدنى ضرورة مالية ملجئة إلى التعاقد بالفن الفاحش، لا سيما أن التعاقد واقع على مستقبل بعيد لا بد في الحكم عليه من الخطأ العظيم الذي لا يقبله الجيل الحاضر، ولا يرضى أن يتحمل مسئوليته أمام الأجيال المستقبلية، إلا إذا كانت الفائدة واضحة وضوحاً لا ريب فيه .

(سادساً) أن فكرة استفادة الجيل الحاضر من أرباح القناة، كان يمكن أن يقال عنها إنها فكرة صالحة حقيقة لو اقترنت بما يأتي :

١ — أن لا يوجد مطلقاً غبن في التعاقد عليها .

٢ — أن يستعمل اللقائل في أعمال مشرة تسوغ هذا التعاقد أمام الأجيال المستقبلية، وأن يكون للأمة من السلطة على أموالها ما يكفل لها تحقيق هذا الشرط كفاية فعلية .

أما والفن في الصفقة فاحش، والحكومة لم تسمح إلى الآن بإعطاء الأمة حق الاشتراك معها برأى قطعى في تدبير شئونها المالية والداخلية البعثة، خصوصاً وأن العقد حاصل على زمان أبعد من أن يكون الحكم عليه صحيحاً، فهو سابق لأوانه من كل الوجوه وغير مقبول . .

« فبناء على هذه الأسباب، قررت اللجنة — بالإجماع — رفض هذا المشروع . وللجمعية الرأى الأخير . »

وقد قوبل التقرير بالتصفيق والاستحسان من أعضاء الجمعية، وأجلت المناقشة فيه إلى جلسة أخرى .

### مناقشة الجمعية العمومية للمشروع

وقد تمحلت جلسة ٤ أبريل لمناقشة المشروع ، وانبرى سـمـعـد زغلول وزير الحقانية ( العدل ) للدفاع عنه . وفيما يلي أهم ما جاء في أقواله :

« أصبح شأننا الآن أمامكم — بعد إعلان عطوفة الرئيس<sup>(١)</sup> الذي قابلتموه بالاستصعان — شأن المحضر للمشروع ، للنور لحقيقته ، للدافع عنه ، وأصبح شأنكم شأن القاضي العادل ، ورأيكم هو الرأي الفاصل . فلم يبق علينا إلا أن نقدم لكم المعلومات والحقائق التي دعت الحكومة إلى أن ترى في المشروع القائمة للبلاد ، فإن وافقتم الحكومة أحسنتم في رأيها ورأيكم ، وإن لم توافقوها فواجب قضيناها ومسئولية تخليتنا عنها ، وألقيناها عليكم فتحملتموها عنا أمام أمتكم وأمام الأجيال الآتية .

« والآن يصح لي أن أطمع في حسن إصغانتكم ، وأن يكون لي منكم انعطاف وسعة صدر لشرح كل ما في نفسي ، ولا تجدون في أنفسكم مني حرجاً ..

« إن للمشروع متعلق بالاستقبال ، وقدرة الإنسان في الأمور الغيبية قدرة بعيدة الاحتمال ، ولذلك اختلفت الظنون والأفكار في هذا المشروع اختلافاً كثيراً . ونحن يجب علينا أن نفهم هذا الاختلاف ، ولكن الذي لا ينبغي هو أن يفهم المخالف للآخر ، أن هذا سيء القصد والنية » .

ثم أخذ يدافع عن المشروع من مذكرة أعدتها الحكومة ، ولما وصل إلى مسألة الأوجه التي تصرف فيها الأموال التي تأخذها مصر من الشركة مقابل مد الامتياز قال :

---

(١) هو محمد سعيد باشا رئيس الوزراء الذي أعلن بالجلسة أن رأى الجمعية لجماعة القناتة قلبي ملزم للحكومة ، وقد تولى الرئاسة بعد مقتل بطرس غالي باشا في ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ .

« تقولون إنه ليس لدينا مجلس نيابي يضمن لنا هذه الأموال ، نعم إن هذه أمنية عظيمة جداً يتحقق لها قلب كل وطني ، ولكن هل يمكننا أن نحصن عن كل شيء نافع ، حتى نحصل البلاد على هذه الأمنية ؟ هل يصح أن يكون هذا عمل أمة ؟

« يجب أن نسمى في تحقيق تلك الأمنية التي نبتغيها ، ولكن لا يجوز أن نحرّم البلاد من فوائد المصاريع العامة ، فالمجلس النيابي نطلبه ، والمصاريع المفيدة نحققها ، ولا يجب أن نوقف شيئاً على آخر .

« احتجاجكم بأن الم شروع التي قبلته الحكومة لم تقبله الشركة بعد ، وإني أقول الآن إنه ورد على الحكومة جواب من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠ فبراير يفيد قبول هذه التعديلات ؛ وعلى ذلك فقد زال المانع ..

« هذا ما أردنا أن نقشرف بعرضه على حضراتكم بياناً للحقائق التي دفعت الحكومة إلى قبول الم شروع ، والآن أتمنا واجباتنا نحكم ونحو الحقيقة ، ولم يبق إلا واجبكم ، وللثولية أصبحت ملقاة عليكم تتصرفون فيها كما تشامون ، فإن لكم الرأي الأعلى . »

### رفض الم شروع

واستمرت المناقشة بجملة ٧ أبريل ، وفي تلك الجلسة أراد سعد زغلول أن يستأنف دفاعه عن الم شروع ، فرأى الأعضاء الاكضاء بما ذكره في الجلسة السابقة ، فاعترض على ذلك بأن هذه مقاطعة غير جائزة ، إذ قال :

« يقوم أحد رجال الحكومة ليتكلم ، فبأي حق يقطع عليه الكلام ؟ فت لأقول ملاحظاتي على أقوال اللجنة ، فكيف أمتنع من ذلك ؟ يجب على الجمعية العمومية أن تسمع كلام الحكومة أولاً .. »

إلى أن قال : « إنكم استعملتم هذا السلاح ضدى اليوم ، وسيستعمل غداً ضدكم ، فاحذروه .. والرأى لكم » .

فرد عليه إسماعيل أباطة ، بأن المسألة استوفيت بحثاً من جانب الحكومة ومن جانب الجمعية ، وبعد مناقشة وجيزة أخذ الرأى على قفل باب المناقشة ، فقرر ذلك بالأغلبية ، ثم أخذ الرأى على المشروع بالنداء بالاسم ، فقررت الجمعية رفض المشروع بإجماع الآراء ، ماعدا مرقص سميكة باشا والوزراء .

\* \* \*

### المطالبة بالدستور

وانتهز إسماعيل أباطة الفرصة التى أتت له للتعبير على هذا القرار الحاسم بشكر الحكومة على قبولها التقيد بهذا القرار ، وطالب بالدستور ، كما ناشد الحكومة أن تفسح صدرها للنقد النزيه ، فقال فى جلسة ٩ أبريل سنة ١٩١٠ :

« أرى أن من واجب الجمعية — قبل انصرافها — أن تسدى رجال الوزارة الحاضرة جميل شكرها وجيل ثنائها ، تلقاء ما بذلته من العناية بشأننا والإصغاء التام لأقوالنا ، والتجمل فى السؤال ، والتلطف فى الجواب ، والاهتمام بجلساتها ، إذ لم يتركوا جلسة واحدة طول مدة انعقادها .

« هذا فضلا عن تلك المنة الكبرى ، التى قوبلت بشكر الألسن ، وتصفيق الأيدي ، ودعاء القلوب ، وارتياح الخواطر والنفوس . . تلك المنة التى خولت للجمعية الحق فى الرأى القطعى فى مشروع امتداد أجل امتياز قناة السويس ، الذى كان البيب الوحيد فى هذا الانعقاد .

« تلك اللجنة التي اعتبرناها فألاً حسناً وفاتحة خير جزيل وقاعدة سياسية شديدة لسياسة الحكم والتفعل والتدبر وحسن التبصر ، سياسة الرزانة والكون والصراحة والإخلاص ، سياسة العدل والإنصاف ، سياسة اللين والتقرب ومحو آثار الخلاف وأسباب سوء التفاهم ، سياسة الحرية والعلم والعدالة والسران ، التي يستحيل أن تنجح سياسة غيرها في إصلاح هذه البلاد وارتقاؤها ، ومن قال عكس ذلك فقد ظلم الأمة المصرية ونزلاءها ، وظلم الحقيقة وأغمض عينيه عن الشاهد والمحسوس .

« إننا نؤكد لرجال الحكومة ، ولكل ذي رأى معهم ، أننا إن طلبنا الدستور أو شبه الدستور ، فإننا لا نطلبه للأمة فقط بل نطلبه لنا ولرجال الحكومة معاً .

« إنه ليعز علينا أن توصف حكومتنا بغير الدستورية ، لينطبق اسمها على مسماها انطباقاً حقيقياً ، لا يخالف باطنه ظاهره كما هو الحال الآن .

« وليكون لها ولأمتها مركز سام حقيق في مصاف الحكومات الدستورية والأمم المتقدمة ، تفتخر به ولا تخجل منه الأمة ، كما هو شأنها في الوقت الحاضر .

« إنه ليعز علينا أن تكون حكومتنا حكومة لأمة غير دستورية ، وأن يكون رجالها القابضون على أزمة أمورها أبناء أمة غير أهل للحكم — على الأقل — في شئونها الوطنية ، وخصوصاً بعد أن رأت — بل اعترفت — الحكومة بصلاحيات تلك الأمة للحكم نهائياً ، في مشروع لا يقل أهمية وخطورة عن أعظم المشروعات التي تعرض على برلمانات الأمم العظيمة الأوربية .

« طالبنا — فيما سلف — بمقوقنا الشرعية ، فقالوا: إنكم غير أهل لها ، ومازلنا مثابرين على المطالبة بالطرق القانونية المشروعة ، حتى وصلنا وفق الحد إلى الاعتراف — ولو هنيئة من الزمان — بصلاحياتنا لقدامك الحق على أحسن



ما يرام ، وبرهنا على كفاءتنا لاستعماله في أهم الأعمال وأعظم المشروعات :  
« ليس من الصواب ، ولا من العدالة ، أن تمنح الحكومة أمتها بالأس  
حق الحكم النهائي في مشروع خطير كمشروع القتال ، ثم تنازعها هذا الحق  
فيما هو أقل منه ، وفي صرف أموالها الخاصة بها ، وفي وضع لوائها وقوانينها  
التي تطبق على أبنائها .

« وليس من الحكمة في شيء أن ترجع بأمته إلى الوراء بعد أن تقدمت بها  
إلى الأمام ، أو أن تخرجها من حظيرة الدستور بعد أن أدخلتها فيه وأذاقتها  
حلاوة طعمه ، وخصوصا بعد أن تحقق للحكومة فوائد هذه السياسة ومزاياها .  
« إن السياسة التي اختطتها الحكومة أخيراً — وهي التي أشرنا إليها فيما  
سبق — لم تمر على أعضاء الجمعية العمومية بدون أن يترتب عليها أثر حسن ،  
بل مزايا عظيمة ومنافع جليلة .

« فإنا — بمناسبة قول الحكومة في مذكرتها الكتابية : إن رائدنا على  
الدوام كان تابعا لرغبتها الصادقة الوحيدة في القيام بما ينبغي لخدمة مرافق البلاد ،  
وأنها على وجه العموم قد وصلت إلى معظم الغرض المقصود ، وأنها وسعت  
نطاق جميع الصالح التي من شأنها توفير الرفاهية العمومية . إلخ — بمناسبة ذلك كنا  
أعدنا كثيرا من التصرفات والحوادث التي لا بد أن يسببها من يقول هذا  
القول ، ولكن انتهج الحكومة لتلك السياسة الحكيمة الرشيدة حال بيننا  
وبين أن نتطرق بكلمة واحدة بما كنا أعدناه لذلك .

« ورد على أعضاء الجمعية كثير من الرسائل والمسائل ذات الأهمية ، التي  
لا يبعد أن يكون بحث الجمعية فيها مما لا يلائم الظروف الحاضرة ، أو مما لا يرضاه  
الحكومة ولا يوافقها أن يكون موضوع بحث وجدال ، فتداولنا معا واتفقنا  
على عدم التكلم في تلك المسائل ، وقد كان .

« أعلن — بل أعصد — أن الحكومة لا تجهل كل ذلك، وآتني أن تكون على علم تام بأن سياستها الرشيدة هي التي بمتنا على علم الخوض في تلك الشئون ، التي وإن كنا لم نضعها موضع البحث ، إلا أن لنا عظيم الأمل في أن رجال حكومتنا المخلصين العادلين يضمنونها موضع العناية ، ويعطونها ما تستحقه من الاهتمام ، وهي لا تخفى على أحد من النظار .

« هذا بعض ما يترتب على انتهاج تلك السياسة الرشيدة ، فضلا عن اكتساب الحكومة جزءاً ليس بالقليل من محبة الأمة لها وثقتها بها ، واستعدادها — بما تصل إليه استطاعتها — على تحسين الأحوال وإصلاح الشئون ، وهذه الزايا وحدها مما لا يستهان بفائدتها بين الهيئتين الحاكمة والحكومة ، الهيئتين اللتين لا بد من أن يدوم بينهما حسن التفاهم وعظيم التآزر والتضامن ، في خدمة البلاد والسير بها في طريق الإصلاح والسعادة والارتقاء ، إذ ليس من الحكمة ولا من الخدمة الحقيقية أن تستأثر الحكومة بالأمر ، وأن تستقل بالعمل فتعمل وحدها مسئولية نتائج الأمور ، بعد أن أصبحت الأمة في حياة وشعور ، وأمت تطالب بالحرية وبالاستور ، وآل أمرها إلى أن صارت لا تستطيع صبراً أكثر مما صبرت عن المطالبة في كل وقت .

« ومجدر بنا في هذا المقام أن نذكر هنا جملة سبق لنا قولها في هيئة رسمية غير هذه الهيئة المحترمة للوقرة<sup>(١)</sup> :

« يقولون إننا فنقد الحكومة بقصد التشهير بها . .

حاشا وكلا ، وألف مرة حاشا وكلا . . لأن أعضاء هذه الهيئة في مقدمة الذين يعرفون الحدود والواجبات ، والذين يعتقدون أن الإنسان في هذا الوجود

---

(١) مجلس عورى القوانين مجلة ٣ يناير سنة ١٩١٠ .

بشرف ويفتخر بوطنه وحكومته ، قبل أن يشرف ويفتخر بنفسه وآبائه وأجداده ..

« من ذا الذى يرضى لنفسه أن يكون ابنا لحكومة مهانة ومحضرة ؟ ..  
من ذا الذى يقبل أن يسمع من الغير كلمة تمس كرامة حكومته أو تحط بقدرها ومكانتها ، فضلا عن أن يكون هو صاحب تلك الكلمة ؟ ..  
« نحن إن انتقدنا حكومتنا فلا نتقدها إلا محبة فيها ، وغيره عليها ورغبة منا في إعلاء شأنها وطهارة سمعتها ..  
« ومعلوم أن الانتقاد للأعمال كالمالح للطعام ، مر للذائق ولكنه لا يصلح إلا به ..

« نحن إن انتقدنا حكومتنا فلا نتقدها إلا مضطرين بحكم الضرورة ، مرغمين بدافع المفروض علينا وبداعى القيام بالواجب ، إذ من البديهي أن الحكومة إن أحدثت صدمًا فلنا ، وإن أساءت فعلينا .

« نحن إن انتقدنا الحكومة فلا نتقدها إلا بنية خالصة ، وبفكرة طاهرة صالحة ، هي فكرة الإصلاح واستلقات ولاية الأمور العظام لأعمال وتصرفات نفتقد أنهم لا يرضونها ويتمنون معرفتها ولو من أى مصدر كان ..  
« وعلى هذا ، فإن فرطت جملة حادة أو عبارة غير مقبولة ، بشفع لنا فيها إخلاصنا في عملنا ، وحرصنا على مصالحنا ، وغيرتنا على حسن سمعة حكومتنا ..  
« أردت بهذه البيانات أن يكون الإخلاص رائد الجميع في خدمة البلاد ، وليدوم الاتحاد وحسن التفاهم بين أعضاء الهيئتين : هيئة الحكومة وهيئة الجمعية ، رغما عن كل ما يحصل بينهما أثناء المناقشات والجدال ، فإن خدمة الأمم - وخصوصاً الأمم الناهضة كأمتنا المصرية - تحتاج إلى كثير من الصاعب والمجهودات ..

« واقع سبحانه وتعالى هو السؤل أن يهدينا جميعاً إلى سبيل الصواب والتوفيق والنجاح » .

\* \* \*

### موقفه من المؤتمر القبطي

قام بعض الأقباط بعمل سراً — بإيعاز من المحتلين — لبث روح السخط بين الأقباط ، ويصور لهم أنهم مغبونون في الوظائف والحقوق العامة ، وكانت صحيفتنا « الوطن » و « مصر » تنفخان في هذه الروح . .

وجدير بالذكر أن بطرس غالى باشا رئيس النظار كان معارضا لها ، حتى أنه أرسل إنذاراً لجريدة « الوطن » بسبب موقفها من تلك الحركة .

ولما اغتيل بطرس باشا زادت الحركة قوة ، ولذلك أخذ أباطة باشا في تأليف لجنة للتوفيق بين الأقباط والمسلمين قبل استفعال الخطر الطائفي . وكتبت جريدة « الريفورم » تشيد بهذا الجهد ، فكتب لها واصف بطرس غالى بن بطرس باشا مؤكداً أن الوفاق تام بين المسلمين والأقباط ، وأنه قد تناسى الحملات التى وجهت فى الصحف لوالده ، لأنها لا تعبر عن رأى عقلاء الأمة .

ورغم كل تلك الجهود ، عقد المؤتمر فى أسبوط فى ١ أبريل سنة ١٩١١ .

ورأى جماعة من عقلاء الأمة عقد مؤتمر مصرى يبحث فى شئون المصريين جميعاً ، بما فيها مطالب الأقباط . وعقد ذلك المؤتمر بفندق هليوبوليس بمصر الجديدة ، وكان من أهم قراراته :

١ — عدم قسمة الحقوق السياسية بين الطوائف الدينية .

٢ — أن تظل العطلة الرسمية هى يوم الجمعة .

٣ — أن قاعلة التمييز فى الوظائف الحكومية هى الكفاءة من

جميع وجوها .

- ٤ — عدم تعديل دوائر الانتخابات بتخصيص دوائر لكل طائفة دينية.
- ٥ — عدم اللواقعة على إعطاء كل طائفة من طوائف الأمة المصرية ما يجيب مجالس المديرية لتتفق كما تشاء .



### إبعاده عن مجلس الشورى والجمعية العمومية

أصبح إسماعيل أباطة شجى فى خلق الإنجليز والحكومة المصرية التى كانت تأمر بأمرهم ؛ ولذلك رأى الإنجليز ضرورة إبعاده عن الحياة السياسية . وظنوا أن إبعاده عن مجلس شورى القوانين مؤد إلى تحقيق أمنيتهم ، ولذلك ترصد له الإنجليز فى مصر خلال الانتخابات التى أجريت فى أوائل يناير سنة ١٩١١ وعملوا على إسقاطه بكل وسيلة ، وعهدوا بتنفيذ ذلك إلى حسن حبيب (بك) (١) الذى تقلده مديرا للشرقية لهذا الغرض .

ونجح حبيب ( بك ) فى مهمته ، ولكن إسماعيل باشا قابل تلك المحنة بكل هدوء ، وأظهر من ضبط النفس والاستهانة بذلك التعدى السافر ما جعله مضرب الأمثال ، بينما انزعج أصدقاؤه وأقرباؤه .

روى المرحوم محمد عثمان أباطة باشا ذلك الحادث فقال : « كنا فى جلسة مجلس المديرية المتعددة لانتخاب عضو مجلس شورى القوانين ، وكان الجو مكهربا على أثر التأثير الشديد والدعاية الواسعة التى بنها حبيب باشا لإسقاطه .

وجرت عملية الانتخاب ، وفرزت الأوراق وأعلن انتخاب سعادة مصطفى خليل باشا عضواً لمجلس الشورى . فارتعجتنا وهالتنا الصدمة ، وبقي هو كأن

---

(١) هو حسن حبيب باشا وزير الحرية فى وزارة سعد زغلول .

لم يحدث شيء . واستمر في الجلسة لأخرها كعادته ، يناقش سائر المسائل . ثم قام وقتاً ، واحتوت وقت الجلسة بعد الظهر لحضرها .

قال : « إن الإخفاق في الانتخابات يقع ويحتمل ، ولكن إخفاق الباشا كان أمراً كبيراً ، وبخاصة بعد التصف الشديد والإرهاق البالغ الذي نزل بأصدقائنا وأنصارنا وأقربائنا » .

### انتخابه للجمعية التشريعية

ولما حلت الجمعية التشريعية محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية طلب إليه بعض أصدقائه أن يتقدم لانتخاباتها ، فلم يستجب لرجائهم تاركاً مكانه لأخيه المرحوم عبد الله أباطة بك ، ولما خلا ذلك المكان رشح نفسه لعضوية الجمعية التشريعية .

وتحست بعض الصحف لهذا الترشيح ؛ ومن طريف ما حدث أن منافسه مصطفى باشا خليل أخذ يحوب الدائرة مع أنصاره ، وادعى مصطفى باشا في أحد أحاديثه أن إسماعيل باشا أباطة قد انتهى عهده ومضى زمنه ، وأصبح لا يستطيع أن يقوم بشيء جديد .

وهنا انبرى له إسماعيل باشا ، واقترح على صفحات الجرائد أن يلقي كل منهما خطبة على المنبرين ، يشرح فيها ماضيه وآماله ومشروعاته المستقبلية في خدمة بلاده ، ليرى المنتخبون بعدها أيهما أفضل لخدمة الأمة في الجمعية التشريعية .

وتحس الكثيرون لتلك الفكرة العملية الطريفة ، وطبعاً أن منافسه لم يستطع تنفيذها . . .

وقد أثار ترشيح إسماعيل باشا لنفسه اهتمام جريدة « التيس » التي كتب مراسلها في القاهرة يقول ما ترجمته ( عن المؤيد في ١٨/٧/١٩١٤ ) ما يأتي :

« من أهم حوادث الأسبوع عودة إسماعيل باشا أباطة إلى ميدان السياسة، وقد رضى الباشا أن يرشح نفسه عن مركز هيبا الذى خرج من نيابته شقيقه بناء على طعن قدم فيه .

« وعائلة أباطة من العائلات المريقة فى الشهرة فى مصر ، ومع أن نفوذ العائلة على الفلاحين قد ضعف نوعاً فإنه لا يزال لها بعض الأثر . وأحسن ما يذكر لأباطة باشا نشاطه الذى أدى إلى رفض مد أجل امتياز قناة السويس، ورجع الفضل فى رفض هذا الاقتراح إلى نفوذه الشخصى ، ومن هذا التاريخ لم يظهر ظهوراً واضحاً فى الحوادث السياسية . وهو فى الوقت الحاضر يشغل وظيفة المدير العام للأوقاف الخيرية فى طشيز وقولة ، التى عينه عليها سمو الخديو .

وأباطة باشا من الحزب الوطنى فى سياسته ، ولو أنه — بقدر ما وصل إليه علنا — لم يكن عضواً من أعضاء هذا الحزب . وهو أقدر وأفصح رجل ، والمتنظر — إذا نجح فى الانتخاب — أن يعترض سعيد باشا فى قيادة حزب المعارضة ، وفى هذه الحالة يمكن أن يقيم الدليل على أن وجوده فى المجلس مفيد للبلاد .

ويعارض أباطة باشا مصطفى باشا خليل ، الرجل الثرى الذى تذكر أنه أدب مآدبة شائعة كبرى فى تفتيته بشرشية للضباط أثناء زيارة الأسطول الإنجليزى مصر فى نوفمبر الماضى .

ونجح إسماعيل باشا فى الانتخابات ، وكتبت بعض الصحف تهنئة ، من ذلك ما كتبه جريدة « التوحيد » ، فى ١٩ يوليو سنة ١٩١٤ ، وهذا نصه :

## فوز أباطة باشا في الانتخاب للجمعية التشريعية

« انتخاب أباطة باشا في الجمعية التشريعية عن ههنا دليل قاطع على رقي  
الفكرة النيابية في الأمة .

« فهو من رجال السياسة والكفاءة والإخلاص في خدمة الوطن . وإن  
له خصوماً يعارضونه وينتقدونه وينسبون إليه غير هذه الصفات ، لأنهم لم  
يعرفوه ، فأساءوا الظن به بخير حق » .

ونشرت « المؤيد » في اليوم التالي نبذة وصفت فيها إسماعيل باشا بأنه  
« بلبل مصر الصداح » ، وقالت إن نجاحه فوز للكفاءة الممتازة ودليل على  
نمو روح الاستقلال التي نمت في نفوس الأفراد .

وانتهالت التهاني على الصحف ، وقد نشرت « المؤيد » بين ما نشرته يبتين  
للأستاذ محمد السطى ناظر مدرسة فارسكور ، وهما :

بلاد الشرق تبسم ابتهاجا      بفوز سعادة الباشا أباطه  
وكل مزاحم من غير حق      إله الخلق بالخذلان غاظه  
وفي عدد « المؤيد » المؤرخ ٢ أغسطس نشر الباشا شكراً للناخبين  
هنا نصه :

« أحمد المولى المزم على ما أنعم وتفضل ، وبعد :  
« فإني أشكر حضرة المندوب الناخب الحر الكريم ، تلقاء ما أولاني  
من جميل الثقة والولاء — في يوم ١٨ يولييه سنة ١٩١٤ ، وهو يوم الانتخاب —  
سائلاً السميع الجيب أن يديم علينا نعمة هذا الاتحاد .

ثم أسأل الله عز وجل أن يلمني الصواب في القول والعمل ، وأن يوفقني  
في خدمة مصالحكم ومصالح الأمة والوطن العزيز ؛ والله يتولى هدايتنا جميعاً .

المخلص

إسماعيل أباطة »



ولكن الجمعية لم تجتمع في تلك الفترة ، بسبب قيام الحرب العالمية الأولى ..

• • •

## أول وفد مصرى إلى إنجلترا<sup>(١)</sup>

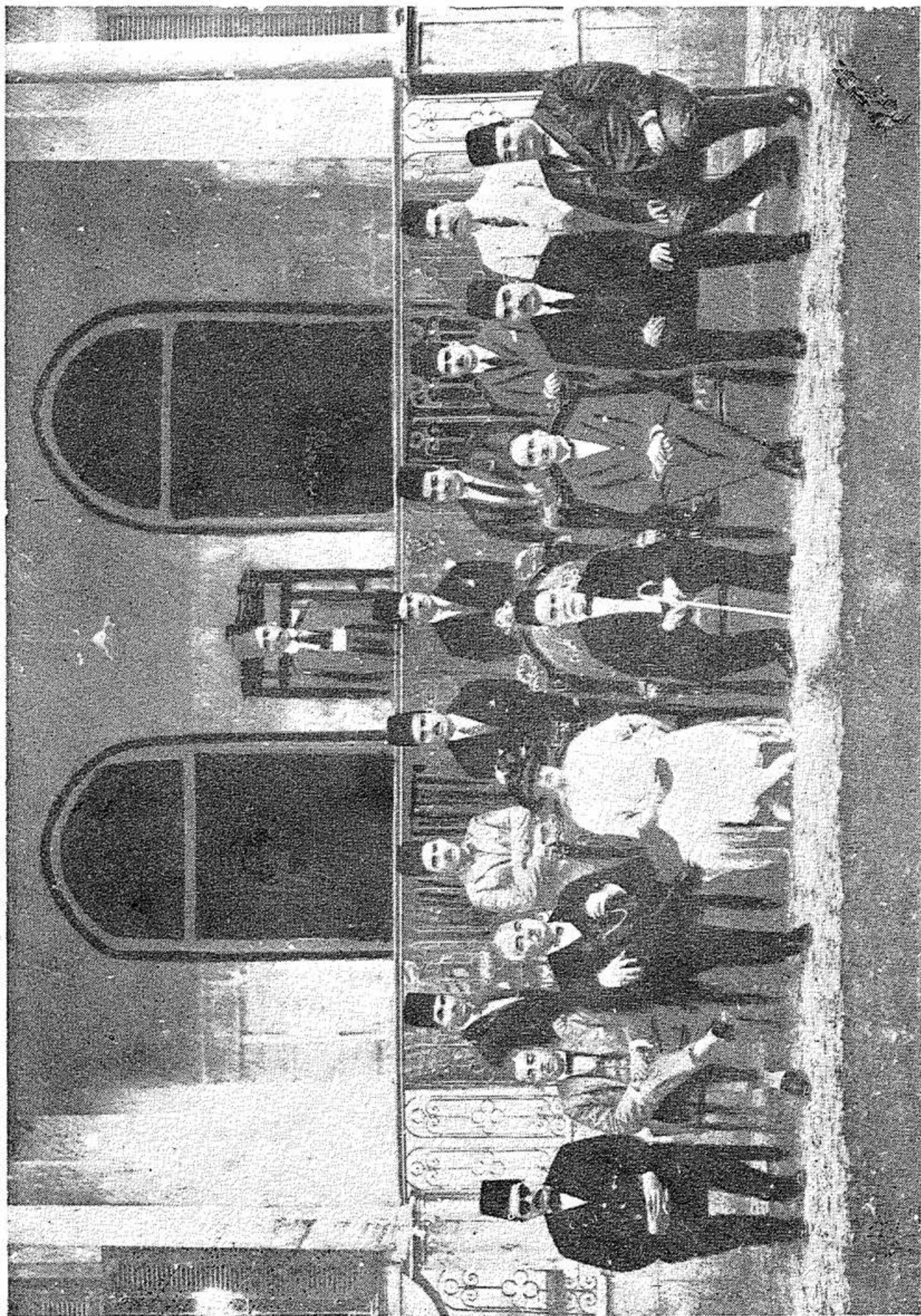
في سنة ١٩٠٨ ازدادت قوة الحركة الوطنية ، وتنبه الشعب إلى حقوقه السياسية ، ورجع ذلك إلى تنافس الأحزاب السياسية الثلاثة التي تألفت قبل ذلك بنوع عام ( وهي : الحزب الوطنى ، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ، وحزب الأمة ) واتساع دائرة المناقشات بينها حول حقوق الشعب ، كما يرجع إلى إعلان الدستور في تركيا مما كان له أثر في إذكاء الشعور الوطنى ، يضاف إلى ذلك إحساس المصريين بتراجع الإنجليز أمام تيار الوطنية ، الأمر الذى تجلّى في اضطرابهم لتغيير كرومر .

وكان أباطة باشا من أعضاء مجلس الشورى البارزين الذين يعملون بكل قواهم لتمتع مصر بدستور يشرك الأمة مع الحكومة في تصريف الأمور . ويقرر أحمد شفيق باشا في « مذكراته » أن الخديو عباس « كان لا يكره مثل هذا الطلب ، على أن تقع في تحقيقه طريقة معقولة هادئة . وكان يرى أن إسماعيل باشا أباطة هو خير من يستطيع السير في هذه الطريق بعيداً عن الأحزاب .

« لهذا شجع إسماعيل أباطة باشا عندما فكر في استصحاب وفد للسفر إلى

---

(١) من الغريب أن المنفور له الأستاذ عبد الرحمن الرافى لم يصر إلى هذا الولد في كتابه عن محمد فريد ، وهو يشمل تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ . وبالتالي لم يصر ولم يشر إلى الخطبة التى ألقاها محمد فريد في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٠٨ بالإسكندرية وخطب فيها هذا الوفد .



بعض أعضاء مجلس الموم البريطاني والصحفيين الإنجليز في زيارة خاصة لإسماعيل أباطلة ( باشا ) في منزله



لندن ، لشرح الحالة في مصر والمطالبة بمزيد من اشتراك الشعب مع الحكومة في تصريف الشؤون ، بل زاد على ذلك فطلب من السيّد إسماعيل جورست التوصية عليه لدى وزارة الخارجية البريطانية . وقد فعل ، عملاً بسياسة الوفاق .

وقد بدأ إسماعيل باشا جهوده بأن دعا عدداً كبيراً من أهل الرأي إلى اجتماع حافل عقد في فندق الكنتنتال في ١٣ يوليو سنة ١٩٠٨ ، وألقى عليهم خطاباً قيماً دقيق الحدود والتعابير ، شرح فيه أسباب تفكيره في التوجه إلى لندن ، وذكر الظروف والملازمات التي تجعل هذا السفر ضرورة من الضرورات الوطنية ، وقطع على نفسه اليهود والموائيق أن يكون في نيابته عنهم عند حسن ظنهم . ثم طالعهم ببعض اللطالبات التي ينوي عرضها على الحكومة الإنجليزية والمطالبة بها ، فوافق المجتمعون - وكان من بينهم عدد كبير من أعضاء مجلس شورى القوانين - على برنامجهم مع الارتياح . وكان ذلك توكيلاً ضمناً - وإن لم يطلبه - اعترافاً به أعظم الاعتراف في جهاده مع أساطين البريطانيين شعباً وحكومة .

وقد تكون هذا الوفد من عدد من أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وهم : إسماعيل أباطة باشا رئيساً ، ومحمد الشريعى باشا ، وعبد اللطيف الصوفاني بك ، والسيد حين القصبي ، ومحمد عثمان أباطة باشا ، وناشد بك حنا ، ومحمود بك سالم أعضاء ، وعهد للأخير - وهو مجاهد من كبار المجاهدين - بكتابة تقرير الوفد ، وقد تطوع الدكتور إبراهيم الجوريجي لمساعدتهم والترجمة لهم طوال مدة إقامتهم بلندن .

وهكذا تكون الوفد الأول الذي أطلق عليه فيما بعد « الوفد المصري » ، وهو غير الوفد المصري الذي ألفه سعد زغلول .

وصل هذا الوفد إلى لندن في ٢٠ يولييه سنة ١٩٠٨ ، وسرعان ما بدأ عمله .

قد دعاه متر فوكس براون - من رؤساء جامعة كبريج ومن المشرقين وسكرتير « جمعية حماية الوطنيين الأصليين والدفاع عن حقوقهم للمهضومة في أوطانهم » - دعاهم إلى مأدبة في نادى الأحرار الوطنى في مساء ٢٢ يولية ، ودعاهم معهم جمهوراً من كبار الإنجليز .

وفي هذه الحفلة - التى كانت للتعارف وإعلان الجهاد - خطب أباظة باشا قائلاً :

« لقد أتينا هذه البلاد نحمل رسالة بلادنا التى تفخر بصدافتكم . ولكن - مع مزيد الأسف - يجب على أن أقرر أن درجة تبادل الأفكار بين الأمتين تجرى على نظام معكوس . لقد مضى على إنجلترا خمس وعشرون سنة وهى مسيطرة على مصر ، تزيد كل عام عن سابقه نفوذها وموظفيتها ، ولكنها لم تسع لإقرار التفاهم فى نصابه الصحيح » .

وقال : « إن هذه المأدبة - وقد جعلت للتعارف - ليست ظرفاً ملائماً للتعديث عن رغبات البلاد للشروعة ، التى سأشرف بعرضها يوم الخميس القادم ٢٤ الجارى على أعضاء مجلس العموم » .

فرد متر روبرتسن عضو مجلس العموم قائلاً :

« إن كل واحد منا لو كان مصرياً لرغب فى الحصول على حكومة دائمة كاملة لبلاده ، فبغير بنا أن نتلقى هذا الميل بالقبول ، وأن نشترك فى العمل مع المصريين الذين يطلبون لأنفسهم مثل هذه الغاية الشريفة للشروعة » .

وأخذ أباظة باشا يدعو خارج الدوائر الرسمية ، ولما أقام فى مساء يوم ٢٤ يوليومأدبة كبرى بفندق متروبول ، حضرها الكثيرون من أعضاء البرلمان

البريطاني ورجال الصحافة والكتاب . وفي هذا الاجتماع ألقى أباظه باشا خطاباً رائعاً فصل فيه مطالب الوفد ، وأوضح شرعية تلك المطالب . وكان مما قاله :

« نحن نريد خدمة أمتنا التي من جملة مطالبها الإصلاح الإداري والتعليم ،  
لنتمكن من إدارة شئوننا بأيدينا تحت ظل الاستقلال التام .

« ونريد خدمة الأمة الإنجليزية بما نبديه لها من ملاحظات على تصرفات  
حكومتها في بلادنا ، إذ لا بد أن الأمة الإنجليزية يهتما حسن شهرتها  
وطهارة سمعتها من كل ما يدعو إلى تغيير آمال الأمم والشعوب - الراقية  
والتأخرة - فيها ..

« ولقد جاهرت حكومتكم سنة ١٨٨٣ بأن الأمة المصرية في حاجة إلى  
التعليم والتربية ، وأنها أخذت على عاتقها أن تنشرها بين المصريين ، ليتمكنوا  
من إدارة شئونهم والاستعداد للاستقلال ..

« أما الأمة المصرية فلم تجادل في حاجتها إلى التعليم ، ولم يتطرق إليها شك  
في وفاء حكومتكم بوعدكم في ذلك ، ولهذا قابلت بالارتياح مشروعات  
رجالكم ونظاماتهم التي سنوها للسير على مقتضاها في نظارة المعارف ،  
وتحمّلت كل التجارب التي كانوا يقومون بها ، وأطلقت أيديهم ليفعلوا  
ما يشاؤون فيها ..

« ولكن هل تدرون كيف كانت النتيجة ؟ كانت انحطاط التعليم عن مرتبته  
التي كان عليها ، وفساد الأخلاق والآداب ، وإغلاق بعض المدارس ، وعدم  
استعمال لغة البلاد ..

« إننا لا نخشى لومة لائم إذا صرحنا بحقيقة غير منكورة لا يجادل فيها  
أحد ، وهي أن النظمات التي وضعت في نظارة المعارف كان نصيبها الفشل ..  
( م - ١٢ )

« ولقد كان من مصائب تلك النظارة التمسعة أنها كلما ارتفع صوت الأمة بالشكوى أوغلت في الفساد وزادت يداكم وطأة عليها » .

ثم أشار إلى النقائص التي أحاطت بالخطط التي أعلنتها إنجلترا لإصلاح الأحوال في مصر ، مندحاً بعدم استجابتها لمطالب الجمعية العمومية بصدد الإصلاح ، وناشد النواب الإنجليز أن يطالبوا حكومتهم بحلول حاسمة ، وهدد « بأنحاء شباب مصر إلى بلاد أخرى » .

ثم افتتح باب المناقشة بين المجتمعين ، فألقيت على الباشا أسئلة عديدة عن حالة التعليم في مصر ، وعن حالتها الاجتماعية وغيرها ، أجاب عنها بطلاقة وسرعة بديهة وإطلاع ، وعقب مستر هيوم عضو البرلمان بقوله :

« إن الديمقراطية الإنجليزية تؤيد - بصفة خاصة - السعى لرقى التعليم » .  
وقد اقترح بعض أعضاء البرلمان أن يضع الوفد مذكرة يدون بها مطالبه وتشر على صفحات الجرائد .

وقيل نهاية الاجتماع وقف أباطة باشا ملخصاً ما أدلى به ، وقال : « إن البلاد - من أقصاها إلى أقصاها - مهتمة كل الاهتمام بتوسيع سلطة الحكومة المحلية والاستقلال الوطني الإداري » .

وكان من الطبيعي - بعد أن مهد أباطة وزملاؤه السبيل داخل البرلمان الإنجليزي وخارجه ، وفي الأندية والحفلات التي انتهت بنجاح مرضى في كسب ود الرأي العام البريطاني - كان من الطبيعي أن يخطو الوفد الخطوة التالية ، وهي مقابلة الممثل الرسمي للحكومة السير جراي (لورد جراي فيما بعد) وزير الخارجية وأحد مشاهير حزب الأحرار .

وفي ٢٧ يوليو قابل الوفد السير جراي بمكتبه بوزارة الخارجية ، وبعد مناقشة طويلة ودفع وجنب قدم الوفد إليه مذكرة مستفيضة بالمطالب التي جاء

من أجلها . وقد جاء في تلك المذكرة : « إننا نجاهر بأن الوقت قد حان لإدخال  
نظامات الاستقلال والحكم الذاتي على نظاماتنا الحاضرة » .

وفيما يلي للطلاب التي تضمنتها المذكرة :

- (١) إقامة الحكومة النيابية .
- (٢) جعل اللغة العربية لغة التعليم بالمدارس .
- (٣) زيادة المدارس العليا لتخرج الأكفاء .
- (٤) زيادة البعثات العلمية إلى الخارج .
- (٥) إعطاء مجلس الشورى حق النظر في البرامج التعليمية بصفة قاطعة .
- (٦) تشجيع التعليم الصناعي .
- (٧) مساعدة الحكومة الإنجليزية للحكومة المصرية في الحصول على موافقة  
الدول لتمارس حقها في نظر قضايا الجنح والجنايات التي تقع من الأجانب .
- (٨) تعيين المصريين الأكفاء في الوظائف العالية .

وقد رحب « جرای » بالوفد ، وأشاد بفكرة التقاء المصريين بالإنجليز  
للبحث فيما يتعلق بمصالح مصر . . واعتبر هذا العمل شيئاً جديداً في العلاقات  
المصرية البريطانية ، إلا أنه لم يحدد موقفه تماماً حيال مطالب الوفد ، فلم يبت  
فيها برأى قاطع ، وأجاب معتزلاً بأنه كان يتمنى أن يجاوبهم على كل ما جاء  
بالمذكرة ، لولا أنها « وصلت متأخرة » !

ثم أضاف :

« إنكم تطلبون أن تسبوا بسرعة ، ويظهر لي أن الحكومة تسير في  
طريق الإصلاح ببطء . . وإني أجاهر لكم بأن كلا الأمرين غير محمود ، وخير  
الأعمال ما كان في منهج الاعتدال . ولهذا فإني أعدم بأن أوجه كل عنايتي



واهتمامى لمطالبكم ، وأعمل لصالح بلادكم ونخير أمتكم ، بكل ما يصل إليه حد استطاعى واجتهادى .

وانتهز الباشا فرصة عقد مؤتمر السلم السابع عشر ، فألقى فيه خطاباً دافع فيه عن مصر ، وشجب اقترارات أعدائها حول وجود تمصب دينى وعنصرى بها، ودافع دفاعاً مجيداً عن الصحافة المصرية، وأشار إلى حقها فى مجاراة الأحداث السياسية واهتمامها بقضايا البلاد .

وعاد الوفد إلى مصر فى منتصف أغسطس .

وقد هاجم الحزب الوطنى ما قام به هذا الوفد هجوماً عنيفاً ، مما كان سبباً فى حدوث انشقاق فى صفوف ذلك الحزب واستقالة بعض أعضائه .

ومما قيل فى مطالب وجهود ذلك الوفد الذى أطلقت عليه بعض الصحف اسم « الوفد الأباغلى » ، فما لا شك فيه أن إرسال وفد إلى إنجلترا - فى ذلك العهد الذى بلغت فيه سيطرة الاحتلال ذروتها - إن دل على شئ فإنما يدل على سعة الأفق وعلى الرغبة الأكيدة فى الاتصال بالسؤولين الحقيقيين . ومثل هذا العمل - تحت سمع المعتمد البريطانى فى مصر وبصره - فيه جرأة وفيه شجاعة .

وجدير بالذكر أن بعض تلك المطالب قد سار فى الطريق إلى التحقيق خلال السنوات التالية .

\* \* \*

تقدير اسماعيل أبانة لاحمد عرابى :

لما عاد عرابى من منفاه كان موضع تقدير وإجلال آل أبانة وخاصة للرحوم إبراهيم بك أبانة . فكان عرابى يزوره كثيراً فى منزله الذى كان

بشارع الدواوين ، وهناك كان يجتمع بإسماعيل باشا وغيره من أعلام مصر في ذلك الوقت .

ويروى الأستاذ محمود إبراهيم أباظة<sup>(١)</sup> أن آل أباظة جميعاً كانوا يقدرون البطل أحمد عرابي ، ثم يقول : « وعلى العموم ، كانت علاقتنا العائلية معه علاقة متينة قوية ، انتقلت من الآباء إلينا نحن الأبناء ، حيث كانت تربطنا صداقة مخلصه وزمالة مدرسية أخى المرحوم عبد الله فكرى وأنا مع أبناء المرحوم أحمد عرابي الذين أنجبهم في سيلان ، وكان أحدهم المرحوم عبد العزيز عرابي الذي توفي إلى رحمة الله العام الماضي . . . وقد استمرت هذه الصداقة يبتنا حتى أن المرحوم عبد العزيز قد حضر إلى بلدنا « غزاة » للمساعدة والقيام بدعاية انتخابية لأخى المرحوم عبد الله الذي كان يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب ، وكان يذهب كل يوم إلى بلدة « هريقرزنة » القريبة من مدينة الزقازيق وهي كما هو معلوم مسقط رأس الزعيم أحمد عرابي ، وقد كان يدعو أهله وعشيرته لمساعدة شقيق عبد الله وانتخابه . وقد أقام يبتنا أغلب أيام الانتخاب هو وابنته الصغيرة . . . »

#### صلته بالخديو عباس :

كان إسماعيل باشا وثيق الصلة بالخديو عباس ، ومن جلساته الخصريين . وقد روى أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوي في كتابه « مذاكراتي في نصف قرن » شواهد كثيرة تثبت متانة هذه الصلة .

من ذلك أن مكاتب صحيفة « الدلي تلغراف » الإنجليزية نسب للخديو عباس في مارس سنة ١٩٠٧ حديثاً جاء فيه أن الخديو يرى الاجتلال أمراً طبيعياً ويفضله على احتلال دولة أخرى ، وأنه يرى أن الشعوب الشرقية ميالة للسلطة المطلقة بدلاً من السلطة النيابية .

---

(١) أخبار اليوم في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

وعلقت الصحف للولاية للاحتلال - كالمقطع - على هذا الحديث قائلة :  
« ما هو ذا الخديو على غير فكركم ، فهو يريد الاحتلال ولا يطلب مجلساً  
شورياً » . . فردت الصحف الوطنية قائلة إن كلام للكاتب الإنجليزي لا يعمل  
عليه ، لأنه مجرد استنتاج لا يؤيده الحديث .

وتحس الشيخ على يوسف للرد ، فاتصل بأحمد شفيق باشا الذي عرض  
الأمر على الخديو فنفي أقوال المكاتب الإنجليزية ، ولذلك كتب الشيخ على  
يوسف رداً قلمه لشفيق باشا ليعرضه على الخديو ، وقد اشترك الخديو وإسماعيل  
باشا أباطة في مراجعته والمواقفة عليه .

وفي مايو سنة ١٩٠٧ تقابل المتمد البريطاني جورست مع الخديو ودار  
بينهما حديث ، أدلى الخديو بفصواه - بعد انتهاء المقابلة - لأباطة باشا .

وفي أبريل سنة ١٩٠٨ قدم المستشار اللالى للخديو مشروع لائحة المعاشات  
للموظفين الملكيين ، فرض الخديو هذا المشروع على أباطة باشا وموسى غالب  
باشا فأبديا للخديو ملاحظتهما عليه .

وذكر شفيق باشا أنه لما تشكلت وزارة بطرس غالى باشا في نوفمبر سنة ١٩٠٨ ،  
كان أباطة باشا ممن تقابلوا معه « للنظر في اختيار النظار الجدد ، ولأجل أن  
يقنعه بإبقاء الخارجية في عهده » .

وفي ١٤ مارس سنة ١٩٠٩ اجتمع بطرس غالى باشا ورئيس الوزراء وأباطة  
باشا والأمير حسين كامل رئيس مجلس شورى القوانين وتناقشوا مع الخديو  
فيما يجب عمله في الحلة الحاضرة ( يومئذ ) ، وانتهى الرأي إلى أن ينسحب بطرس  
باشا إلى جورست ويطلب إليه الموافقة على تعديل قانون مجالس المديرية ،  
بحيث يكون لها الحق في فرض ضريبة ٥٪ للتعليم ، وأن تكون قراراتها نافذة ؛

وأنه متى اتفق جورست بذلك يتوجه الأمير حسين كامل إلى جورست ويطلبه بتوسيع اختصاص مجلس شورى القوانين .

ولما توفي السير إلدون جورست المتمد البريطاني في مصر في يوليو سنة ١٩١١ ، عين بدله اللورد كتشير . ولم يكد يمضي شهران على حضوره حتى أخذ يتدخل في كل شيء ، يتولى بنفسه افتتاح المشروعات العامة ويرأس خلافاتها ، ويطوف في البلاد ويقابل وفود الأعيان ، كأنه صاحب السلطان الشرعى في البلاد ، وهكذا قضى على نفوذ الخديو عباس ، فأثر الأخير العزلة .

وظل على هذه الحال حتى أوائل سنة ١٩١٤ ، عندما اقترح عليه لفيف من أخصائه - ومنهم أباطة باشا - أن يخرج من عزله ويتصل بالشعب ويقوم برحلة في الوجه البحرى .

ورافت الفكرة لديه ، فقام بتنفيذها في أواخر أبريل سنة ١٩١٤ ، وزار معظم عواصم ومدن وبعض قرى مديريات الوجه البحرى ، وكان في رفقته إسماعيل أباطة باشا وآخرون ، وكانت زياة مديرية الشرقية والنزول في ضيافة إسماعيل أباطة ضمن البرامج التى وضعت ونفذت .

وفى ٢٠ مايو سافر الخديو إلى أوروبا ، بعد أن عين حسين رشدى باشا قائما خديويا أثناء غيابه .

وبقى أباطة باشا في مصر لترشيحه في انتخابات الجمعية التشريعية ، ولما نجح في الانتخابات قصد إلى استانبول ، لتهنئة الخديو عباس على نجاحه من حادث محاولة الاغتيال الذى وقع عليه فى ٢٥ يوليو سنة ١٩١٤<sup>(١)</sup> .

ولما أعلفت إنجلترا الحرب على ألمانيا فى أغسطس سنة ١٩١٤ وبدأت بذلك

---

(١) كان لإسماعيل أباطة فى استانبول قصر يطل على البغور ، يقضى فيه بضعة أشهر خلال فصل الصيف عندما يقترب إليها ليكون مع الخديو عباس .

الحرب العالمية الأولى ، كان الخديو عباس لا يزال في تركيا ، ولما أراد الرجوع لمصر عارضت الحكومة الإنجليزية ونصحت بأن يغادر تركيا إلى إيطاليا أو سويسرا .

وظل الخديو متردداً ، بينما كان أباطة باشا وآخرون يصنعونه باتباع رأى إنجلترا للتخلص من الأتراك ، غير أن الخديو استمر في تردده حتى دخلت تركيا الحرب .

وبقى الخديو عباس في تركيا ، وعاد أباطة باشا إلى مصر .



#### مصر والحرب العالمية الأولى :

لما شبت نار الحرب العالمية الأولى في أغسطس سنة ١٩١٤ ، خشيت السلطات الإنجليزية في مصر من ثورة المصريين ، فأعلنت الأحكام العرفية في ٢ نوفمبر وأخذت تضيق على زعماء المصريين في حركاتهم وتنقلاتهم ، وعطلت الجمعية التشريعية .

وشعر المصريون بما يجري ، وأشارت الصحف إشارات غامضة إلى ما يتهاوس به المصريون ، من ذلك ما نشرته جريدة « الأهالي »<sup>(١)</sup> في ٩ نوفمبر سنة ١٩١٤ عن سفر سعد زغلول باشا إلى إيطاليا ، وحجز عبد اللطيف الصوفاني بك في محافظة العاصمة ، والتنبيه على كل من إسماعيل أباطة باشا وحمد الباسل باشا ألا يغادرا عزبتيهما إلا بإذن .

وخوفا من تأثير مثل تلك الأنباء على الرأي العام ، طلبت رئاسة مجلس الوزراء إلى جريدة « الأهالي » نفي ما نشرته ، ورددت أغلب الصحف ذلك

---

(١) جريدة « الأهالي » التي كان يصدرها المنفور له الأستاذ عبد القادر حمزة .

النفي ، ونشر إسماعيل باشا أباطة بياناً بجريدة « المؤيد » في يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤ جاء فيه :

« إننى والمحمدية أتمتع بكامل الحرية فى تنقلاتى بين الزقازيق وللنصورة ومصر والإسكندرية ، بحسب ما شئت وشاءت شئونى الخصوصية ، وإننى سأستمر على هذا الحال بفضل المبادئ العادلة التى تعمل عليها الحكومة الحالية فى الظروف الحاضرة ».

ثم ناشد المصريين التزام الهدوء ، وقال : « على أن كل هذا لا يمنع الخبيرين والفكرين من عرض ما يعينهم من الأفكار الصائبة والآراء النافعة ، التى تساعد ولادة الأمور على تحليل المصاعب التى تعترض سبيل اشتغالهم به . هيل المسائل الاقتصادية والمعاشية ، حتى يدفع للولى القدير هذه الملة ويكشف هذه القمة » .

وعلق « المؤيد » على هذا البيان مناشداً أصحاب الصحف ألا يروجوا الإشاعات .

ولم تلبث إنجلترا أن أعلنت فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ حمايتها على مصر ووزوال السيادة التركية عليها ، كما أعلنت فى اليوم التالى عزل الخديو عباس الثانى وتولية حسين كامل سلطاناً على مصر .

وأدرك الشعب المصرى بفطرته أن السلطان الذى يعينه الإنجليز إنما يمثل سيادة إنجلترا ، وأن تعيينه بهذه الطريقة امتهان لكرامة الأمة ، ولذلك قوبل بالألم والاحتشاش .

وكان لبسط الأحكام العرفية دخل فى إثارة الأمة جانب الصمت والوجوم ، ولكن ذلك لم يمنع من وجود احتجاجات وإشاعات ، وذلك اضطراد كثير

من الوطنيين المعروفين ، واعتقل بعضهم في معتقلات ، ونفى فريق إلى أوروبا ومالطة وغيرها .

على أن ذلك لم يمنع من إظهار الشعب لشعوره ، كما حدث عند زيارة السلطان حسين للمدرسة الحقوق في فبراير سنة ١٩١٥ ، إذ امتنع الطلبة عن الحضور ، كما أطلق عيار نارى على السلطان حين بالقاهرة في ٨ أبريل سنة ١٩١٥ ، وأقيمت عليه قنبلة بالإسكندرية في ٩ يوليو ١٩١٥ .

وكان من نتيجة ذلك ازدياد الضغط ، ومنع الاجتماعات ، والقبض على بعض العطاء ومنهم أباطة باشا ، وقد أبدى سعد زغلول في مذكراته أسفه ( للقبض عليه ) .

ومنذ بدأت الحرب أخذت السلطة العسكرية البريطانية في حشد العمال ، وجمع الدواب وللؤن بأجنس الألمان ، كما جندت رديف الجيش المصرى ، إلى غير ذلك من المظالم .

ولما شعر السلطان حسين باقتراب منيته دعا إليه إسماعيل أباطة ليقنع ابنه الأمير كمال الدين حسين بتولى العرش لمصارحته لوالده بالرفض ، فذهب إسماعيل أباطة إلى الأمير كمال الدين ثلاث ليال متواليات دون جدوى ، إذ قال له الأمير كمال الدين في لقائهما الثالث والأخير : « لو انطبقت السماء على الأرض لن أقبل الجلوس على العرش بين أربع حيطان كما يفعل أبى بسبب الحماية البريطانية ، ولا أقبل أن أكون موضع سخط المصريين فيحاول أحدهم اغتيالى كما حدث لأبى . إن يوما واحداً في الصحراء أقضيه فى الصيد والخلاء لأحب إلى من العرش » . وأبلغ إسماعيل أباطة للسلطان حسين ما حدث ، وفي ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ توفى السلطان حسين وعين الإنجليز أحمد فؤاد خلفا له .

## ثورة سنة ١٩١٩

مرت سنوات الحرب والتفمر بغمر النفوس ، ولكنه مكبوت في  
الصور بسبب الأحكام العرفية .

وارتقب الشعب المصري نهاية الحرب لعلها تدنيه من تحقيق آماله ، ولكنه  
رأى إنجلترا — بعد خروجها منتصرة — تصر على تثبيت الحماية وتأيد  
الاحتلال . وساء المصريين تنكر الإنجليز وحلفائهم لمبادئ الرئيس ولسن ،  
ولذلك فكر البعض في تأليف وفد للمطالبة بحقوق مصر .

فلما قابل سعد ورقاقه السير ونجت المندوب السامي البريطاني في صباح ١٣  
نوفمبر سنة ١٩١٨ للمطالبة بالسفر لعرض مطالب مصر على الحكومة الإنجليزية ،  
استمهلهم المندوب ليقف على آراء حكومته ، معتبراً ما جرى بينه وبينهم من  
كلام حديثاً غير رسمي .

### مساعيه للتوفيق

وفي نفس اليوم تم الاتفاق بين سعد وعدد كبير من العطاء على تأليف  
« الوفد المصري » ، من ستة أعضاء ورئيس — هو سعد زغلول —  
للمطالبة بالاستقلال ..

وبادر إسماعيل أباطة لزيارة سعد زغلول — بعد فراق وخصومة ثمانية  
أعوام — لهفته برئاسة الوفد .

وقال إسماعيل أباطة : « نخاصنا للمصلحة العامة ، والمصلحة العامة  
تتصافى وتتآزر » .

فكان جواب سعد زغلول : « عرفتك عظيماً في صداقتك ، عظيماً  
في خصومتك » .



ولكن السلطة العسكرية البريطانية تصدت لذلك الوفد ، ومنعته من الحصول على توقيعات بالتوكيل عن الأمة ، كما رفضت الترخيص له بالسفر .

ثم احتقل سعد وصحبه في ٨ مارس سنة ١٩١٩ ، ثم قفوا بعد قليل إلى مائدة ، فكان ذلك إيذاناً ببدء الثورة في اليوم التالي ، فأضرب الموظفون والمحامون وقامت المظاهرات ، وتبع ذلك اعتقالات ومحاكمات عسكرية . وتتابع الحوادث ، فامتدت الثورة إلى الأقاليم ، قطعت السكك الحديدية والخطوط التلفرافية والتليفونية .

واستعملت السلطة العسكرية الشدة مع المصريين ، فسقط للثلاث مصرى الرصاص ، ونهبت بعض القرى ، ولكن ذلك لم يهدى من الثورة .

وعينت إنجلترا الجنرال اللنبي مندوباً سامياً لها في مصر ، ليضع حداً للاضطرابات القائمة . ورأى بعض عظماء المصريين إصدار نداء لهدئة الحالة ، وتجنب كل اعتداء ، وعدم الخروج على القوانين ، لتسهيل الطريق أمام أعضاء الوفد المصرى في الخارج . وعمن وقعوا هذا النداء حسين رشدى باشا ، وعدلى يكن باشا ، وإسماعيل أباطة باشا ، وأحمد لطفى السيد وغيرهم .

ولم تجد إنجلترا مفراً من المهادنة ، فأفرجت عن سعد .

وسافر سعد وأعضاء الوفد إلى باريس ، وحاول الاشتراك في مؤتمر الصلح ولكنه لم ينجح ، وأرسلت إنجلترا إلى مصر لجنة برئاسة لورد « ملر » لبحث أسباب الثورة واقترح نظام الحكم الذى يلائم البلاد ، فأهملت اللجنة شأن الوفد الموجود بأوروبا وحضرت إلى مصر رأساً في خريف سنة ١٩١٩ .

ولكن للمصريين قاطعوا اللجنة ، فبادت إلى إنجلترا ودعت الوفد للمصرى

للمفاوضة ، ولكن للمفاوضة انتهت بالفشل ، لأن الأمة قابلت اقتراحات اللجنة بعدة تحفظات ورغبات .

ثم قامت الحكومة البريطانية بإبلاغ السلطان قواد في ٢٦ فبراير ١٩٢١ أنها تعتبر الحماية علاقة غير مرضية ، ودعت مصر إلى الدخول في مفاوضات رسمية لإبدال الحماية بعلاقة أخرى .

وفي ١٧ مارس تألفت وزارة عدلى باشا بكن وكان من برنامجها الدخول في هذه المفاوضات ؛ وقد قام عدلى باشا بإبلاغ سعد برقية بتأليف الوزارة ودعاه إلى الاشتراك في المفاوضات .

فلما عاد سعد إلى مصر ، قوبل من الشعب والحكومة بأكرم مظاهر المحافاة والتكريم ، وجرت بينه وبين عدلى محادثات انتهت باشتراط سعد للاشتراك في المفاوضات :

١ - إلغاء الحماية .

٢ - الاعتراف بالاستقلال التام .

٣ - إلغاء الأحكام العرفية وما يتبعها .

٤ - أن تكون للوفد أغلبية المفاوضين وأن تكون له الرئاسة .

ولكن عدلى اعترض على الشرط الثالث لعدم إمكان الوزارة تنفيذه ، كما تمسك برئاسة هيئة المفاوضات مادام رئيساً للحكومة .

ولما عرض الأمر على هيئة الوفد رأى بعض الأعضاء عدم اشتراك الوفد في المفاوضات مع عدم محاربة الوزارة فيها ، ولكن سعداً أمر على رأيه . فاستقال هؤلاء الأعضاء ووشعوا سعد كتاباً في الصحف اعترضوا فيه على عدم اكترائه برأى أغلبية الأعضاء ، فرد عليهم سعد ببيان اعتبرهم فيه منفصلين ( منشقين ) عن الوفد وأن الوفد ماض في سبيله .

وقامت للظواهرات العدائية ضد عدلى ومؤيديه ، منادية بـقوتهم ومعلنة  
اتهمهم بالخيانة .

واقترح الأمير عمر طوسون فى بيان له تأليف جمعية وطنية مستخبة للدرس  
مسألة للمفاوضة ووضع قواعد لها واختيار للمفاوضين ، وأن تكون فى مصر  
لا فى لندن . ولكن ضجة الانقسام حالت دون الاهتمام بهذا البيان .

وفى خلال تلك الأزمة عرض السلطان قواد رئاسة الوزارة على إسماعيل  
أباظة فاعتذر بضعف صحته .



#### مساعى إسماعيل أباظة للتوفيق

لم يشأ إسماعيل باشا أن يقف موقف للتفرج إزاء هذا الانقسام ، بل بذل  
جهوداً جبارة للتوفيق بين سعد وعدلى فلم ينجح ، وعرض على سعد أن ينتخب  
سعد بعض من يثق بهم ليضوا إلى المفوضين الرسميين السبعة الذين صدر  
الرسوم السلطاني بتعيينهم ، أو أن يكون لهيئة للمفاوضة رئيسان : رئيس فعلى ،  
ورئيس شرف . ولكن سعداً اختار أن يكون الرئيس التعللى ، ورفض عدلى أن  
يكون رئيس شرف .

ولم يئأس إسماعيل باشا فلجأ إلى نشر « بيان لا بد منه » للبلاد ، شرح  
فيه أطوار اهتمام أعضاء الجمعية التشريعية بالأمر ، قال فيه :

« أسوق الحديث للبلاد ومن بها ، وليس للأمة المصرية دون غيرها ،  
لإعلان حقيقة لا بد من بيانها ، وهى أنه من الساعة التى ظهرت فيها أعراض  
التقسم فى أفكار وآراء قواد الحركة المصرية ، سواء كان بسبب الخلاف بين  
الوزارة والوفد ، أو بينه وبين أعضائه ، أو بين المتشيعين لكل طرف .. »

« من تلك الساعة وأعضاء الجمعية التشريعية المقيمون بالعاصمة أو بالأرياف يتزاورون ويحتمسون اجتماعات خاصة ، ويفكرون فيما نجم عن هذا الخطب للدهم بمجهر القضية العامة ، قضية الحياة أو الموت . وكانوا كلما اشتغلوا بموضوع ودرسوه ، بدا لهم غيره . فن دخل الوفد في المفاوضات أو اجتنابها ، إلى تعصيد الوزارة أو عدم الثقة بها ، إلى النص القوي يجب أن يكون عليه الرسوم السلطاني الذي يصدر بتعيين المفوضين الرسميين ، إلى نص البرنامج الذي يقدمه دولة كبير الوزراء لاستصدار الأمر السلطاني المشار إليه ، إلى وجوب الأغلبية للوفد في المفوضين الرسميين ، إلى من يجلس على كرسي الرئاسة للمفوضين وهنا عقدة العقد ، وموضع الخطر ، ومنبع البلاء ، وميدان الاصطدام والجلاد والانتحار ، أمام الفريق الثاني الواقف لنا بالمرصاد ، ليعرف ماذا نعمله في أنفسنا ، لا لأنفسنا .

« كل هذا حصل ، وأرباب الجرائد ومراسلوها وغيرهم من خاصة الأمة لا يعرفون شيئاً من اجتماعاتنا ، وأنتا لا نضيع أوقات الوزراء لا في مكاتبتهم ولا في حورم ، ولا تراحم معاشر الشيوخ والشبان في ساحات شبرد والكونتنتال وجروبي وصولت ، ولا نشوش عليهم بمناقشاتنا .

« إلى أن اضطررنا معرفة الحقيقة الناصعة لـ————تطلاع آراء الرئيس ( رئيس الحكومة ورئيس الأمة ) في بعض النقاط الهامة ، فظهرت حينئذ أشباحنا ، وعرفت بعض أسبائنا ، وكتبت عنا بعض الصحف ما كتبت ، مما اضطررنا لهذا البيان الوجيز الخلي ، مع الأسف بل مع الحزن ، من فائدة تذكر أو محمداً تشكر ، ولكن لتكون الأمة على بينة من أمرنا ..

« أما ذاك البيان ، فهو أننا بعد بحث عميق ، ولخص دقيق ، ومناقشات ومجادلات ، وجهود ومقابلات ، اتفقت مع بعض زملائنا على أن الأمر أكبر ،

والخطب أشد ، عن أن نستقل به عن باقي زملائنا ، وقررنا دعوتهم جميعاً إلى زمان ومكان ، لطرح عليهم في اجتماع غير رسمي ، ما عرفناه من الحقائق والسخائل ، وما عاجلناه من المسائل والمشاكل ، وما وصلت إليه معلوماتنا ، ليقرروا في الأمر ما تقتضيه مصلحة البلاد . وقد كلفوني بمباشرة تنفيذ هذا القرار وانصرف كل منا إلى حاله .

« بعد هذا رأينا معاً ، ومع غيرنا أيضاً من زملائنا ومن سواهم ، أن الساعة رهيبة ، والوقت عصيب ، والخطب جلل ، والموقف في غاية الخطورة ، وأحوج إلى العمل منه إلى الآراء والقرارات ، مهما كانت صائبة ، طالما أنها غير مشمولة بصيغة التنفيذ ، وخصوصاً أن صفحات الصحف مملوءة بآراء الأمراء والعلماء والعظماء ، والكتاب والمفكرين ، ولم يبد أحد الفريقين إشارة بقبول واحد منها .

« لهذا ، ولحوائل أخرى لا محل لذكرها الآن ، قد رؤى تأجيل ذلك الاجتماع ، إلى أن تأتي ساعة يكون الاجتماع فيها أدنى إلى الأمل ، وأقرب إلى الفائدة المحققة ، من الساعة المشؤومة التي تجتازها القضية المصرية ، وتدعو المصلحة العامة لحصول ذلك الاجتماع ، ويكون قراره في ذلك الوقت حاسماً ومؤثراً على الأقل الأثر المطلوب ، لاصرخة في واد ولا شعلة بين المشيم والرماد ، هذا مع استمرار الجميع في الجد والعمل ، واستعمال الحكمة والروية ، لتذليل للصاعب الهائلة التي أمامنا ، ولتمهيد العقبات الشديدة التي في سبيلنا .

« وأضرع لفاطر السماوات والأرض أن يلطف بالبلاد في قضائه ، ويرحمها برحمته ، وأن يمن على الجميع بنعمة الهداية والرشد والتوفيق ، آمين .

إسماعيل أباطة »

٤ مايو سنة ١٩٢١

ومع هذا اشتدت الأزمة ، واقطع الأمل في التوفيق بين الزعيمين ،

وأصبح البدهاء ومنها شيعياً ، وتوالت من للتشقيين عن مسجد باشا البيانات على صفحات الجرائد ، ومن الزعميين الأحاديث والبيانات كذلك . وكل فريق يسعى إلى تسفيه عمل الفريق الآخر وتحميله مسؤولية الاضطرابات التي حمت البلاد ، وخاصة بعد أن تألف الوفد الرسمي للمفاوضات في ١٩ مايو سنة ١٩٢١ ، فقد ازدادت للظواهرات وكان أعنفها مظاهرات الإسكندرية في ٢٢ مايو وفيها نهب القنصاء بعض المحلات الأجنبية واضطر الجيش للمصرى للتدخل . وفي اليوم التالي عادت للظواهرات وتبدلت التيران بين الوطنيين والأجانب ، وتدخل جيش الاحتلال . وكان ضحايا هذين اليومين من المصريين والأجانب ٤٣ قتيلاً و ١٢٩ جريحاً من المصريين و ١٥ قتيلاً و ٧١ جريحاً من الأوروبيين ، مما دعا سعد إلى إصدار نداء يحث فيه على السكينة وحسن معاملة الأجانب .

#### دخلى تهمة التعصب الدينى عن المصريين :

ولكن بعض الصحف الأجنبية المحلية وصحفاً أوروبية أخرى استغلت تلك الحوادث لاتهام المصريين بالتعصب ضد الأجانب ، ولتلك بادر إسماعيل باشا بالاتصال بالأمير السابق محمد على وأصدر في ٢٥ يونيو ١٩٢١ بياناً وقع عليه عدد من العظماء يومئذ هذا نصه :

« إن ما وقع من حوادث الإسكندرية في شهر مايو الماضى قد ملأ نفوس اللوقعين على هذا جزناً ، فأروا من واجبه أن يبربوا عن استيائهم من هذه الحوادث الشائنة ، وعن الدهشة التى استولت عليهم عندما شاهدوا فى بعض الأوساط الأوروبية بادرة شعور يميل إلى إسناد السبب فى وقوع هذه الحوادث إلى التعصب وكراهية الأجانب .

« ثم ردد — لبوء الحظ — عدد من الجرائد صدى هذا الشعور ، حتى بالفت فأكثت بوجوده عند جميع للمصريين على السواء . أما وقد هدأت

النفوس قليلا بعد الشعور الذى بدر إليها بكل أسف لأول وهلة ، فإن للوقنين على هذا يعتبرون أن في مقدورهم اليوم أن يوضعوا الأمور على حقيقتها بدون أى تحيز .

« صحيح أن التحقيق الذى يجرى الآن سيكشف القطاء ممن هم الشولون فيجازى المجرمون والحارقون والناهبون ، إلا أن القضاء على الإشاعات الباطلة التى أذيت بدون أن يفكر مذبذوها فى ما أحدثه من ضرر للأجانب والمصريين على السواء ، يستوجب من الوقنين على هذا عرض الاعتبارات التى تسمح — فى نظرم — بتقدير الوقائع على وجه الصحة .

« ليس من يجهل أن أهالى الثغور الواقعة على البحار — مثل ثغر الإسكندرية — هم على العموم خليط من أجناس مختلفة للغاية ، وأن من بينهم نسبة لا نصيب لها من التعليم ولا قسط من اللبادة ، تخلق بين أفرادها ضرورات المعيشة مناقسات ومطامع تهدد فى كل وقت بإثارة اعتداءات من جانب ورد اعتداءات من جانب آخر ، لاسيما إذا أضيف إلى سبب هذا التباغض وجود ظروف خاصة تلهب النار من مستنصر الشرر . إلا أنه مع بلوغ سكان الإسكندرية ٤٠٠.٠٠٠ نفس ، فإننا نتمسك بتقرير هذه الحقيقة وهى أنه ليس بينهم إلا أقلية ضعيفة جداً من هذه الطبقة التى نشير إليها ، وبالتالي لا يمكن أن يسند إلى جميع المصريين ما شوهد فى بلد واحدة من بلدانهم .

« وما يثبت أن القلائل كانت محصورة الدائرة ، أن معظم الجرحى من أوروبيين ووطنيين كانوا من أفراد هذه الطبقة المشار إليها ، بحيث أنه إذا كان قد أصيب أحد من غيرها فإصابته استثنائية ، ويمكن تعطيل ذلك بأنه فى مثل هذه الاضطرابات يسمى دائماً الأشقياء الذين لا خلاق لهم فى انتهاز القرعة السانحة .

« وإن هناك آلافًا من العائلات الأوروبية موزعة في البلاد المصرية ،  
بحيث لا قرية إلا وفيها تاجر أوروبي يعيش مع عائلته عيشة هادئة وسط سكان  
كلهم من الأهالي ، ولا مدينة في الأرياف إلا وفيها عدد من التجار الأوروبيين  
وسيارة القطن ورجال الأشغال الذين يرون مدارسهم وكنائسهم وديورهم . الخ  
يعيش وتنمو في جوها الطلق . ومع هذا فإنه بالرغم من حوادث الإسكندرية  
الدموية ، ومن المناقشات الجدلوية الصحفية - لم يحدث أى حادث اعتداء أو  
سوء رعاية ضد هذه الآلاف من العائلات المنتشرة في أطراف القطر للتباعدة ،  
بل على العكس استمرت علاقات الوداد على أوثق ما تكون . فهل يعقل  
إذن أن يسند إلى ١٣ مليون من سكان مصر روح هذا التعصب وكراهة  
الأجانب التي تحدث بها المتحدثون ؟ »

« في قلاقل سنة ١٩١٩ - حيث انتزعت قضبان السكك الحديدية من  
مواضعها وقطعت خطوط التلفراف والتليفون - بقيت علة مدن في الداخل  
معزولة تمام العزلة ، ومع هذا لم يبد من الأهالي وقتئذ أى شاهد على كراهة  
الأجانب صراحة أو التعصب للمقوت . »

« وفي جميع المظاهرات السياسية الكبرى التي حصلت منذ ثلاثة أعوام ،  
لم يصب أى أوروبي بأى إيذاء ، بل كثيراً ما رأينا الأوروبيين يعطفون على  
المتظاهرين ، وشاهدنا ما هو فريد في بابه ولا مثله في تواريخ الشعوب  
الأخرى ، وهو تأليف الهلال مع الصليب فوق راية واحدة . . فهل التعصب  
هو الذى أحدث هذه المعجزات ؟ »

« إن جل أمة بأكلها مسئولة عن قلاقل وقت فوق قطعة من أرضها  
لمو ظلم يحتم على كل واحد منا واجب العمل على دفعه . وإن ما أذاعه كثير  
من الأوروبيين ونشروه من مشاهدات الأحوال التي رأوها ، وقرروا فيها



كيف لزم المصريون المبيدون في تلك الأيام المحزنة خطة الحجة والآخى  
لكاف لإقناع من لا يصدقون بأن إحساسات الأمة للصربة لم يطرأ  
عليها أى تغير .

« إن اللوقمين على هذا يرجون ممن وقع في نصابهم قيادة الرأى وإرشاد  
الجمهور ، أن يعملوا بإخلاص على تهدئة الخواطر تحقيقاً لمصلحة العناصر  
المختلفة ، التى عاشت جنباً لجنب وفي كل زمان معيشة طيبة هادئة » .

يوم السبت ٢٥ يونيو سنة ١٩٢١ .

الأمير محمد على                      إسماعيل أباطة باشا

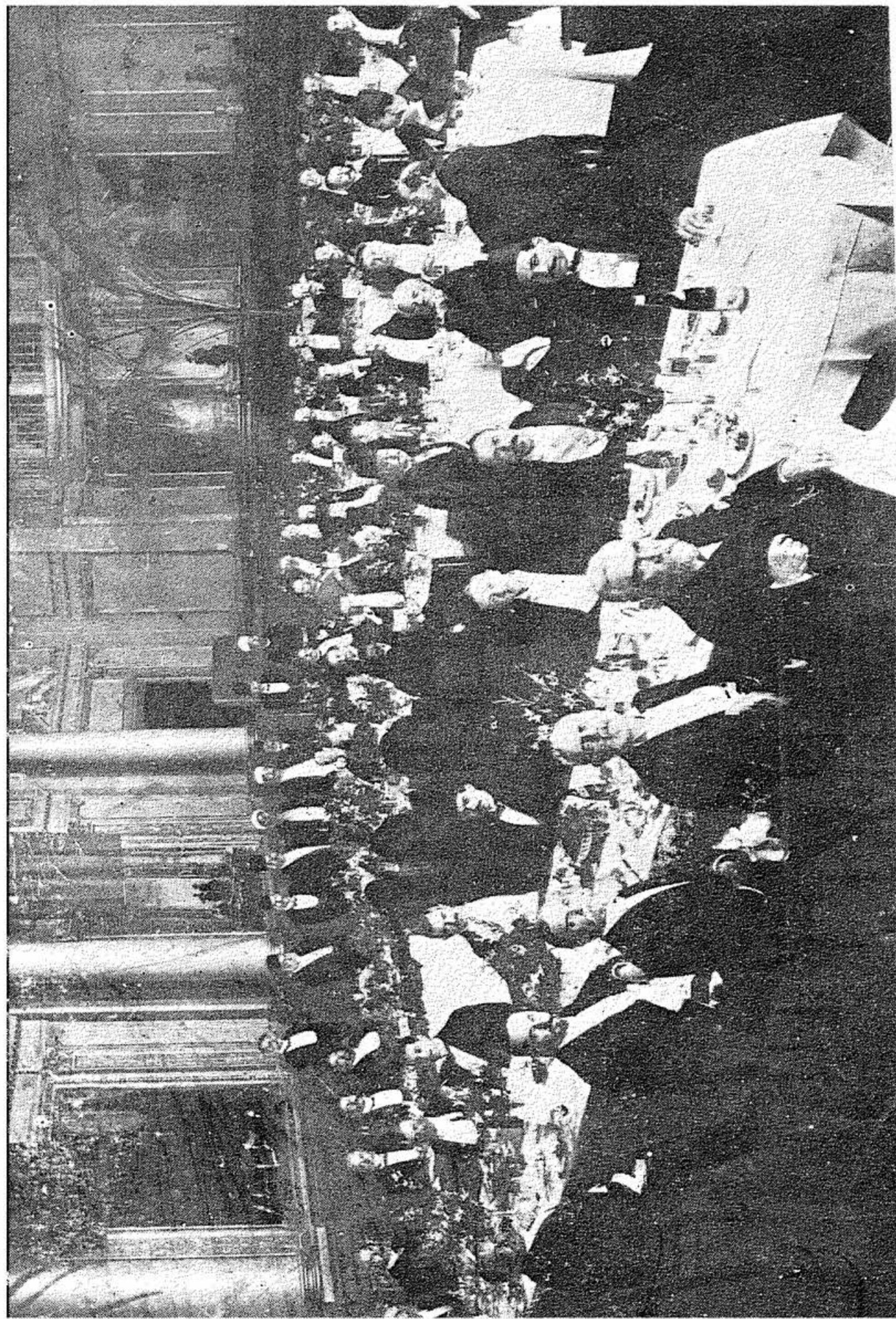
\* \* \*

#### مفاوضات على - كيرزون

وسافر الوفد الرسمى فى أول يوليو إلى لندن ، حيث بدأت المفاوضات بين  
على وكيرزون ، وطالت على غير جدوى ، ثم انتهت بالإخفاق بسبب  
الشروط المحيضة والمهينة التى وضعتها الحكومة الإنجليزية والتى لم يسلّم بها  
على ، فقطعت المفاوضات فى نوفمبر .

وبينا كانت المفاوضات تجرى فى أوربا ، كانت الحكومة فى مصر تجمع  
عرائض الثقة بها وبوفدها الرسمى ، فقابل سعد تلك الخطة بنشر الدعاية ضد  
الحكومة ووفدها ، وإظهار أنها لا تمثل إلا الأقلية ، كما سعى فى استقدام  
لجنة من نواب حزبى العمال والأحرار الإنجليز لزيارة مصر للوقوف على حقيقة  
شعور أهلها ، قدمت تلك اللجنة فى سبتمبر سنة ١٩٢١ ، وزار سعد معها  
بعض المدن الكبرى لأقام حفلة لتكريمها بالقاهرة .

وكان ذلك التصرف من قبل سعد سبباً فى زيادة الانقسام ، إذ كان



حفل استقبال أقامه إسماعيل (باشا) أباطة لبعض أعضاء مجلس العموم والصحفيين البريطانيين



فقوم تلك اللجنة مظهراً من مظاهر الرغبة في إتمام الإنجليز ، حتى في منازعاتنا الداخلية .

وقد دفع هذا إسماعيل أباطة إلى أن يرسل لسمد برقية شديدة يسحب فيها ثقته منه ويندد بتصرفه هذا ، قال :

« وكلتك لنصرة الأمة نخذلتها ، ورفعة مجدها فهدمته ، مرقت وحدتها التي نجتها بلعنها ودمها لإعزازك وتمجيدك ، وفرقت بين أبنائها فتركتها شيعاً وأحزاباً . ولقد صبرت طويلاً على تصرفاتك الملامة لبلادى ؛ حتى استسلمت صديقك المتر حوان . ولهذا أبادر بنسحب توكلي منك ، وهذا كل ما أملكه الآن . والقوى القهار ، المنتقم الجبار يتولى جزاءك » .

وبعد أن فشلت مفاوضات عدلى ، اعتقل سعد للمرة الثانية ونفى إلى سيشل ثم إلى جبل طارق .

وأخيراً أصدرت إنجلترا تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، معربة فيه عن رغبتها في إعلان استقلال مصر مع التحفظات المعروفة به ، ثم أعلنت هذا الاستقلال في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ .

#### إسماعيل أباطة في لجنة الدستور :

واتخذت الإجراءات لإصدار الدستور ، وتكونت لجنة لوضعه كان من أعضائها إسماعيل أباطة ، ورأى البعض تقسيم اللجنة الكلية إلى لجتين : تضع إحداها الدستور والأخرى قانون الانتخاب . فاعترض إسماعيل باشا على فكرة تكون لجتين قائلاً : « كيف تستطيع لجنة الانتخاب أن تسير في وضع مشروعها وهو لا تعلم إن كانت لجنة الدستور ستقر أو ترفضها أو مجلس

نواب ومجلس شيوخ ، قد ظهر من تشكيل لجتين تصلان في وقت واحد الإسراع في إنجاز مهتنا ، ولكن لجنة قانون الانتخاب مستعطر للانتظار بلا عمل إلى أن تم لجنة الدستور عملها ، لأجل هذا أرى تشكيل لجنة واحدة تدير خطوة بخطوة وتعرض أعمالها أولاً بأول على اللجنة العامة .

وقد وافق الأعضاء على هذا الرأي ، وانتخبوا ١٦ عضواً لوضع اللبادى العامة في مشروع الدستور وقانون الانتخاب .

وصدر الدستور في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ ، ثم صدر قانون الانتخاب في ٣٠ أبريل .



ورأت الحكومة الإنجليزية - تحت ضغط الحركة الوطنية والشعور العام - الإفراج عن سعد ، فقررت الإفراج عنه في ٢٧ مارس ( قبل صدور الدستور ) كما أفرج عن المعتقلين في مصر وعن المنفيين في سيشل .

وقضى سعد بضعة أشهر في أوروبا للاستشفاء ، ثم عاد إلى مصر ووصل إلى الإسكندرية في ١٧ سبتمبر .

#### تلفراف بحرى المسد :

وبينا سعد في طريقه إلى مصر ، رأى إسماعيل أناظة وفريق من أصدقائه أن من الواجب مؤازرة سعد والاتفاف حوله ، حتى يكون له من ذلك ما يشجعه على اتباع سياسة رشيدة تجمع شمل الأمة ، فأرسل إليه في عرض البحر ، قبل وصوله للإسكندرية يومين ، التلفراف الآتى :

« حضرة صاحب العالى سعد باشا زغلول :

استعطفك بالرحمن الغفور ، وبمعصروما كنيها ، وبعليكها المعظم ، أن تتحلل

يلادك حاملا لواء السلام ، طيبا لأمرائها القتلة التي اتتبتها من تطاحن  
واقسام ، ناسيا كل خطيئة وهفوة وتقصير ، وأن تجمع بمحنتك الغالية بين  
الأحزاب والصحف والجماعات والله يحب المحسنين ، لتبرأ أمك من جروحها  
الدامية ، ولتستع تحت ظل ملكها بنعمة الاتحاد الذي ذقناه ثم فقدناه ، وأن  
تكون باراً رحيماً بإخوانك أبناء أهلك ( الوطن ) وأمك ( مصر ) لتوحد  
الجهود وتعمل لإقازهما من الكوارث والخطوب للامة بهما . وليس على الله  
بمستكر أن يجمع العالم في واحد ، والسلام ؟

### إسماعيل أباطة :

ولم يعلم بهذا التلغراف سوى ثلاثة أشخاص ، ولم يشأ إسماعيل أباطة نشره  
في الصحف ، حتى لا يتبادر لذهن سعد أو غيره أن المراد بنشره هو الاستعانة على  
سعد بالرأى العام ، أو الوقوف من سعد موقف المرشد أو الناصح أو للشير .

### توجد سياسة سعد :

احتفلت الأمة بمقدم سعد احتفالا عظيما أكد زعامته للبلاد وتعلق الأمة  
به والتفافها حوله ، وجاء برهانا على أنه أقوى شخصية في البلاد .

وكان المنتظر أن يعمل على توحيد الصفوف التي تصدعت منذ أول أبريل  
سنة ١٩٢١ ، وبدأت بشائر ذلك في خطبته في حفلة الطلبة بالاسكندرية ثم في  
خطبته في حفل الاستقبال وكان جميلا منه قوله :

« إني شاكر لهذه الأمة على اختلاف طبقاتها ، وإني لا أرى الشكر بلساني  
وإنما بمحنتها ، ولقد عذمت وآليت على نفسي أن أتفاني في غلتها وأن أضحي  
كل عاطفة . . ولهذا فإني أسامح كل عائب على شخص قصدني بسوء شخصيا ،  
إني أسامح كل من سبني ، كل من قذفني ، ولا أطلب مطلقا - بحق من الله -  
إلا أن يجازيهم أحسن الجزاء . . »

وظن إسماعيل أبانلة أن ما صرخ به سعد إنما كان لتأثير التفراف عليه ،  
فاندفع - بمامل السرور والابتهاج لتحقق أمه - إلى كتلة الاقراخين رأى  
أنه لا بد منها لنجاح الخطة التي رسمها ، وبث بهذين الاقراخين إلى أحد  
أعضاء الوفد ليعرضها عليه ، وهما :

« أولاً : أن يعلن سعد رغبته - إن شاء - في أن تتفق جميع جرائد  
مصر على اختلاف لغاتها ومذاهبها ، وكذا الكتاب والخطباء ، فلا يلوثون  
أقلامهم ولا ألسنتهم بعبارة نابية أو كلمة تهيج أو تجريح ، وفلك لمدة أسبوع  
واحد ، حتى يشخص سعد بنفسه في جو هادئ ، نوع مرض الأمة القاشي  
بين أبنائها وطريقة علاجه ، بسماع حديث المحدثين ومباحثة المفكرين وقوى  
الرأى بالبلاد .

« ثانياً : أن يقرر سعد عقد اجتماع بيت الأمة يدعو إليه علناً معيناً من رجال  
الأحزاب والمهينات الحرة والنقابات ، كالمعلماء والمحامين والأطباء والمهندسين وغيرهم  
ويطرح عليهم بحث الحالة الحاضرة وتطویرها من ويلات التفرق وسوء التفاهم ،  
وجمع الكلمة وتوحيد الجهود ، حتى تخرج البلاد من الوهلة التي تشهرون إليها .

« فإن نجح في هذا العمل تضاعف شكره عند الأمة وأجره عند الله ، ويكون  
أيضاً قد صنع ما يصنع أعظم الرجال وكبار الزعماء ، عندما تنزل بيلادهم النوازل  
وتحيط بها الخطوب . والتاريخ يحكم ، والعالم يشهد ، والله خير الحاكمين . »

ولكن سناً لم يلبث أن حبل عن خطة القاصح إزاء خصومه ، وأخذ  
يحمل عليهم الحملات الشعواء . ولو أنه عمل بومثذ على توحيد المصوف ، كما  
فعل في نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، لوفر على البلاد كثيراً من المواقب التي حانتها  
بسبب الانقسام .

فانعكف إسماعيل أبانلة واحتزل السياسة ، ولم يتقدم لترشيح نفسه :

### فوز سعد وتولييه رئاسة الحكومة :

وأجريت الانتخابات ، وانتهت بفوز الوفد المصري ، وتولى سعد رئاسة أول حكومة دستورية في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ .

وفي ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ اغتيل السير « لي ستاك » باشا السردار الإنجليزي وحاكم السودان العام ، فاضطر سعد للاستقالة ، وتعرضت البلاد لمزات سياسية عنيفة ، إذ عطلت الحياة النيابية ، وشرع الملك فؤاد في يناير سنة ١٩٢٥ في تأليف حزب جديد هو حزب الاتحاد ، في الوقت الذي كانت البلاد ترجو تضيق شقة الخلاف .

وقد تكون ذلك الحزب برئاسة يحيى إبراهيم باشا ، بأحد رؤساء الوزارات السابقين والمضو بالوزارة التي أعقبت وزارة سعد زغلول .



واستدعت حالة إسماعيل أباطة الصحية أن يسافر إلى أوروبا في صيف عام ١٩٢٥ ، فلما عاد في نهاية الصيف ، قيد اسمه — كما جرت العادة — بدفتر التشريرات برأى رأس التين بالاسكندرية . ولما رفع الدفتر للملك ورأى اسم إسماعيل أباطة بحث في طلبه وبالبحت عنه وجد مقبلاً بأحد القنادق ، فاستدعى لمقابلة الملك ، فاعتذر بعدم وجود « رديجوت » لديه ، فقيل له أن يسرع لمقابلة الملك بزيه العادى .

فلما دخل على الملك ، اجسم له ودق عدة مرات على مكتبه الخشبي ، ثم فسر له ذلك بأنه يراد به دفع الحسد عنه ، لأن محته ( أى محبة إسماعيل أباطة ) تظهر للامطمان . . .

ثم تطرق الحديث إلى مطالبة برئاسة حزب الاتحاد ، لما ظهر من ضعف شخصية يحيى إبراهيم ، ولكن إسماعيل أباطة احتذر بضعف محته وأن أى إجهاد سيضره ،



وعبثاً حاول فؤاد إقناعه . ثم اشتد به الرقش ، فزعم مدزله ولم يعط حرة .

وفي أيامه الأخيرة زاره الأمير كمال الدين حسين ( ابن السلطان حسين ) وقال له : « هل يسجلك مركز الملك فؤاد اليوم ؟ » . لقد جئت لأذكرك بأننى لم أكن مخطئاً يوم رفضت العرش ا . »

ثم قتل المرض على إسماعيل أباطة ، فاقطع عن الحياة العامة . على أن الله قد منّ عليه بالهدوء والسكينة ، ولم يقبضه إلى جواره إلا بعد أن تألفت الأحزاب السياسية وتكونت حكومة ائتلافية وبرلمان ائتلافى ، واعترف الجميع بزعامة سعد الدين انتخب رئيساً لمجلس النواب .

#### انتقاله الى رحمة الله :

وفي يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٢٧ صعدت روحه الطاهرة إلى بارئها ، فانتشر نعيه بسرعة البرق في أرجاء العاصمة والأقاليم ، وملاً النبأ الفاجع قلوب الكثيرين من عارفى فضله وللقدرين لجهوده بالحزن والأسى ، ونعت الصحف المحلية مصرية وأجنبية .

#### الاحتفال بتشييع جثمانه :

وفي يوم ٢٤ يناير قامت القاهرة بأسرها تشييع جثمانه ، وليس هناك أدل على تأثر الأمة مما نشرته الأهرام في يوم ٢٥ يناير ، إذ كتبت تحت عنوان « الاحتفال بمنارة إسماعيل أباطة باشا » ما يأتى :

« سارت مصر أمس مائلة في صفوة بنينا موكبا من الأسى يشيع كوكب جلال خف على الأعناق محله ، وإن كانت ألامه في الأعناق غير خفاف .. »

« سارت تشيع رجلا من رجالها ، ذاكرة مواقف له في العهد النبائى القاتل بمنزلها تعزى الأمم ، ويمثلها تشرف الأوطان . إن مصر التى تعرف كيف تجل من يحملها وتنفى لمن يفي لها ، مصر التى نخلع عليها قبيحا البكر من

حياته قوة نامية ، وعزيمة ماضية ، ووطنية صافية ، سارت تؤدى بعض حقه واجبة من فرط الحزن والأسى .

« وإذا كان قد ظلت مصر في هذا العهد أن تتجاوب دار النيابة فيها بصوته الرنان ، ونخبه البالغة للغاية كمهدا به قديماً ، فإنها لم يفتها منه في ذلك العهد أنه كان من الدافعين لها إلى هذه الحياة الجديدة .

« وقد احتفل ظهر أسى — الاثنين — بتشييع جنازة الفقيد الكريم ، فخرجت في مشهد عظيم تتقدمه شرفة من جنود البوليس الفرسان ، وللشاة ، فرجال اللولية ، لحمة القمام ، ففصيلة من الجنود للشاة قالعش ، فالشيمون يتقدمهم نبلا الفقيد عبد الحميد بك ، ومحمود بك ، وأفراد أسرة أباطة الكريمة ، وحضرة صاحب العزة إسماعيل تيمور بك القشرباقى نائباً عن جلالة الملك ، فمندوبون عن صاحبة السوأم الحسين والدة سمو الخديو السابق ، وعن أصحاب السو الأمراء محمد على وكال الدين حسين ويوسف كال ، وأصحاب الدولة والمعالى سعد باشا زغلول ، وحسين رشدى باشا ، وعلى يكن باشا وجميع الوزراء الحاليين ، وأكثر الوزراء السابقين ، والمترجروا فتى سيث نائباً عن فخامة المندوب السامى البريطانى ، والسو جابار وزير فرنسا المفوض ، والمستشار المالى ، ومحافظ العاصمة ، ووكيلها ، وحكدارها ، والنائب العام ، والأستاذ عبد الحميد بدوى باشا ، وكثيرون من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وكثيرون من العلماء ، وكل من له شأن ومكانة من العظام وكبار الموظفين ورجال القضاء والحاماة والأطباء وغيرهم من كل الطبقات ، ممن إن شئنا أن نمدد أسماءهم لاقضى ذلك أحملة كثيرة . .

« حار المشهد ماراً من شارع التالفة ، فشارع القوارىن ، فشارع عابدين ، فشارع كامل ، فباب الخديف ، فالحملة . وقد أعد قطار خاص لنقل المجتهد الشجين

إلى « يردن » حيث يدفن الفقيد غنا يلحق به من الإكرام ، وحيث تقلم  
ليالى المآثم ..

« وقد أصدرت مصلحة السكة الحديد أوامرها بوقوف قطار الإكبريس  
على خط « بلبس » بمحطة « يردن » ، لنزول وركوب المعزين لليوم وغداً  
وبعد غد .. وتنتهى أيام المآثم غداً .. »

#### تأبين الصحف للفقيد :

ويضيق النطاق عن نشر كل ما كتبه الصحف في تأبين الفقيد الكريم ،  
ونكتفي في هذا الصدد بما كتبه الأهرام يوم ٢٥ يناير ، قالت :

« ذهب إلى رحمة الله رجل يتضمن اسمه تاريخ ربع قرن من السياسة المصرية ،  
ما خفى منها وما ظهر ، وما خفى منها كان أعظم وأجل مما عرف وظهر .. »

« نشأ الفقيد في أسرة ذات وجهة ، موثورة ، وحكم . وقد أبى إلا أن يكون  
بارزاً فوق مستوى أسرته ، وقد حقق ذلك بعد وفاة عمه . »

« أراد الوظائف ثم المحاماة في مفتح عهدها ، فكانت دون مطامعه ، فعبدل  
عنها . وخاض غمار السياسة ، فوجد الصحافة قوة فعالة ، فأنشأ جريدة « الأهالي »  
وأبلى فيها ما أبلى . ثم طلق القلم لكي يتفرغ للسياسة ، فكان في مجلس الشورى ،  
والجمعية العمومية ، والجمعية التشريعية ، رئيس حزب وإن لم تكن الأحزاب  
معروفة يومئذ بأسمائها . »

« وهبه الله ، فوق القداء ، حنوبة الحديث ، وبعد النظر . كان واقعاً على  
كل أمر جليل وحقير من شئون البلد ، وذلك ما لم يكن يتوافر لسواه ، لأنه

« كان على اتصال تلم بكل فرقة من الفرق ، وكل حزب من الأحزاب مها بلغت خصومته لها .

« كان الفقيد بعد الكتمان ذنباً ، فألح حتى جعل للنقاشات في مجلس الشورى مباحة للجمهور ، له حرية سماعها .

« وجدوسى حتى وسع اختصاصات مجالس اللديريات ، وهو الذى ترأس الوفد الذى ذهب إلى لندن . . وهو صاحب الاقتراح في مجلس الشورى بأن تظل الحكومة تنفق على السودان لأنه جزء من مصر .

« لا نذكر مواقفه في قانون جمع السلاح من الأهالي ، ولا في قانون تحويل حق التحقيق من النيابة إلى البوليس ، ولا في اللوائح الأخرى ، ولا في نقد الميزانية ، ولا في حملته على الحكومة لتعطيلها سلطة اللجنة المالية ، ولا في قوانين المعارف ولوائح التعليم ، ولا في مشروع تجديد امتياز قناة السويس مقابل أربعة ملايين جنيه تدفعها الشركة للحكومة لتنفق على تحسين الري ، فإن ذكر ذلك يفضى بنا إلى سرد تاريخ ربع قرن ، قلنا إن إسماعيل باشا يتضمنه .

« ولكننا نوجز القول بأن السراى الخديوية كانت قد كافتته دهرأ حتى امتنعت عن منح أعضاء مجلس الشورى الباشوية لكي لا يبالها ، فوصل إليها عن طريق الجمعية الزراعية ، بطلب سكرتيرها الإنجليزى !

« وكانت له بعد ذلك جولات مشهورة ، أهمها مقابله لتلك الظاهرة الكبرى للورد كنشتر ، في طوافه بالأقاليم البحرية ، بأعظم منها ، وأكبر كثراً جداً للخديو عقب ذلك مباشرة ، وكانت من تديره .

« وإذا أجازت لنا لفة السياسة أن نقول كلمة ختامية عن ختام حياة الفقيد السياسية ، قلنا : إن ختام تلك الحياة كان بخلف الخديو عن العودة إلى مصر

عند نشوب الحرب ، . خلافاً لما اتفق عليه مع التقيد وأصحابه ، بان يتقدموا إلى هذه الدار حيث يجدون أنقذ سبقتهم .

« وإن كان للرض هو الذي أقصده ، وظل يغالبه فينزل حيناً بعد حين إلى ميدان السياسة ، ثم ينزوي لا يستطيع مزاولة العمل والسير فيه ... فكان كالمصباح وقد فرغ زيتته يهب هبة عالية ثم يخمد .

« وجملة القول : أنه كان « رجلاً » ، وصار اليوم « حديثاً » ، ولكنه الحديث الطيب الخالد ، إذا جاز أن يكون الخلود لغير الله ... » .

وقد رثاه المرحوم أحمد شوقي بقصيدة نجتزى منها :

إلى الله « إسماعيل » وانزلُ باحةٍ      أظلُ الندى أقطارها والنواحيا  
وأقسمُ كنتَ المرءَ لم ينسِ دينه      ولم تُلهِ دنياؤه وهي ماهايا  
وكنتَ إذا الحاجاتُ عز قضاؤها      لحاج اليتامى والأرامل قاضيا

ورثاه شاعر القطرين خليل مطران بمرثية طويلة نجتزى منها :

إلى أهلها تنعى النسي والعزائم      فتى فوق ما تهوى العلى والعظام  
بينك « إسماعيل » غيب شارق      وقوض بنيان وأغمد صارم  
عزيز على مصر للقداء رزوها      بأنهب من ترجوه والخطب دام  
فكم موقف للود عنها وقفته      تُعاني صروفاً جمّة وتقاوم  
كفى شرفاً ذكرُ القفاة ومرة      بدت منك حين البنى للبود عاجم  
وقد عرفت منه الصعافة كاتباً      بليغاً يُحق الحق والبطل راغم  
له في تصريف السياسة قدرة      ترد على أعقابيه من يقام

### نعي في مجلس النواب :

وفي مساء يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٢٧ ، وعقب تشييع الجنازة ، نعاه سطرغلول باشا رئيس المجلس ، في بداية الجلسة التي عقدت يومئذ فقال :

« قبل البدء في أعمالنا أرى من الواجب على أن أبدى شديد الأسف على وفاة رجل من رجال مصر العظام ، ألا وهو للتفوق له إسماعيل أباطة باشا .

« لقد كان رحمه الله زميلاً لنا في الهيئات النيابية السابقة ، فكان له فيها الصوت الرفيع والرأي الرشيد والكلمة العالية ، فخدم وطنه خدمات جليلة ، لذلك حق علينا أن نتعبه بمزيد الأسف ، وأن نقف الجلسة خمس دقائق حداداً عليه . تغمده الله بواسع رضوانه وألهم آله الصبر الجميل . »

وقالت « الأهرام » في عدد ٢٥ يناير تعليقاً على هذا النعي ما يأتي :

« استهل الرئيس الجليل الجلسة بكلمة كانت على إيجازها أبلغ ما يمكن أن يقال في موضوعها . كانت نعيًا للنائب الجليل القديم أباطة باشا ، وكانت تلخيصاً لحياته النيابية التي شرف بها الوطن . وكان صوت الرئيس الجليل وهو ينعي زميله العظيم في العهد النيابي الفائت يتهدج من الحزن ، وقد خيمت سكينه الأسى على المجلس . »

### نعيه في مجلس الشيوخ :

ولما انعقد مجلس الشيوخ بجملة أول فبراير قام رئيس المجلس وألقى الكلمة التالية :

### « زملائي الأجلاء »

« لا يسعني إلا أن أودع واجب التكرم نحو ذكرى رجل عظيم من رجال مصر المحترمين امتدت إليه يد للنون أخيراً ، ألا وهو للرحوم إسماعيل أباطة

باشا . ومع أن القيد لم يكن عضواً في مجلسنا إلا أنه كان بين الأعضاء البارزين في جميع الهيئات النيابية السابقة ، وكان له فيها جميعاً من اللواتي للأثورة ما يشرف ذكره ويرفع اسمه . فأرجوكم أن توافقوا على وقف الجلسة خمس دقائق حداً عليه ، وأن تقررُوا إبلاغ العزاء إلى أسرته الكريمة باسم المجلس .

وبعد أن وقف الأعضاء خمس دقائق ثم جلسوا ، أعيدت الجلسة وألقى المنفور له محمد صفوت باشا الكلمة التالية :

#### « حضرات الزملاء المحترمين

« إن أسنى لشديد على وفاة المرحوم للبرور إسماعيل أباطة باشا ، ذلك الرجل الكبير القى كانت حياته الطويلة مملوءة بمجالات الأعمال وأخطرها .

« كان رحمه الله عليه شديد الرأي صلماً فيما يعتقد أنه الحق ، فكم كانت كثيرة تلك المواقف المشرفة التي وقفها في جميع مرافق الحياة المصرية .

« كان في الحياة النيابية علماً من أعلام البلاد ، ناضل كثيراً في خدمتها في هذه القاعة المباركة التي كانت موصلة الأبواب في وجه الأمة ، فكان للرحوم الفضل مع أفراد ممتازين من زملائه في فتحها على مصراعيها يؤمها الناس ويعرفون ما يرم من أمورهم فيها .

« لقد كان بعضهم يرى في ذلك الوقت أن نشر أعمال الهيئة النيابية على الناس جريمة ، وكان للرحوم إسماعيل أباطة باشا يرى أن الجريمة في إخفائها عنهم وفي إبعادهم عن هذه الحظيرة .

« كان رحمه الله سياسياً قديراً ، التمس في خدمة السياسة الأعمال الصحفية فأفاد بها البلاد فائداً تذكراً ، وهو مع ذلك لم يغفل العمل في المرافق الاقتصادية الهامة ، فقد كان من أول العاملين على تأسيس الجمعية الزراعية ، فأُسندت له وكالة من عهد إنشائها .

«وفوق ذلك كله كان رحمه الله خير زعيم للأسرة الأبائية الكبيرة ، فقام بهذه الزعامة أحسن ما يكون ، أباً باراً رحماً بصيراً بحاجاتها ، فأجبت بزعامته وحسن رعايته رجالاً عديدين ، توزعوا في مختلف الأعمال والرافق فأجادوا جميعاً خير الإفادة ، وأصبحت تلك الأسرة العظيمة . وفي أفرادها الأفاضل من يفخر بهم في كل فن وعلم ؛ فإلى هذه الأسرة الكريمة أتقدم من موقعي هذا بأحسن العزاء وخير الدعوات .»

ثم تلاه العضو عبد العزيز رضوان بك فقال : « إني أنضم إلى سعادة زميلي صفوت باشا في هذا الرثاء .»

وعقب العضو إبراهيم نور الدين بك على ما تقدم بقوله : « لقد عبر سعادة صفوت باشا عما يخالج ضمائرنا جميعاً ، وخصوصاً نحن معاشر الشرفاء الذين نعرف ماضى المرحوم إسماعيل أباطة باشا ، ومركزه في الهيئة الاجتماعية ومركز أسرته الكبيرة ومكائنه منها ومن أهل المديرية . وأنا بصفة كوني من أهالي مديرية الشرقية أنضم باسم المديرية إلى سعادة صفوت باشا فيما عبر عنه في رثاء الفقيد تغمده الله برحمته .»

وقال العضو محمود بك أبو النصر : « في هذه الجلسة ، وقد جرى ذكر ذلك الرجل العظيم قييد الوطن وشهيد الواجب إسماعيل أباطة باشا ، أشعر أن على واجباً أتقدم بأدائه إلى روحه الكريمة ونفسه العالية واهته الكبيرة : أتقدم إليه بتحية طيبة كريمة له في لجنة الدستور ، وقد أذكر أننا وقد اجتمعنا يوم ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ للمرة الثانية لتبادل الآراء في طريق العمل ، ولنترسم لناسيلاً نلصقه في وضع الدستور . . هناك اختلفت الآراء وطال بيننا الأخذ والرد ، على ما ترونه مدوناً بمحاضر لجنته الثلاثية . . وكان أماننا أمران : الدستور وقانون الانتخاب . وكان البعض يرى تقسيم اللجنة الكلية إلى لجان



متعددة أو إلى لجتين رئيسيتين ، تأخذ إحداها العمل في وضع الدستور والأخرى في قانون الانتخاب ، وكنا نعمل تحت رئاسة حضرة صاحب الدولة رئيس هذا المجلس .. هناك وقد أشكل الأمر ، تقدم للرحوم إسماعيل أباطة باشا برأى كان نبراساً لنا في ترسم طريق العمل ، فقد أبان لنا . واضح الخطأ فيما رأينا ، ووجهنا إلى الصواب .

« من أجل هذا لا يعنى ، وأنا في مجلس يعمل على إرساء قواعد الدستور ونظامه ، أن أترك هذه الجلسة وقد جرت ذكراء الطاهرة فيها ، دون أن أبعث إلى روحه أطيب التحيات ، سائلاً الله سبحانه وتعالى أن يجزيه عن الوطن والأمة خير جزاء ، وأخيراً أقدم لأسرته الكريمة أجمل العزاء » .

وقد تولى العضو عبد الله سليمان أباطة بالنيابة عن الأسرة تقديم شكرها قائلاً :

« أتشرف بتقديم فرائض الشكر الجزيل عن نفسى وعن أفراد أسرتنا لحضرة صاحب الدولة رئيسنا المحترم ولحضرات الزملاء الكرام ، وأخص بالذكر حضرات صفوت باشا وأبو النصر بك وعبد العزيز رضوان بك وإبراهيم نور الدين بك ، الذين تفضلوا بالإعراب عن أشرف الإحساسات وأنبل العواطف ، كما أتشرف بتقديم فرائض الشكر لحضرة صاحب الدولة زعيم البلاد الجليل ورئيس مجلس نوابها وحضرات النواب المحترمين على ما أولونا جميعاً من عطف كريم وفضل عيم . شكراً لأعضاء الهيئتين المحترمتين لإجھلهم عزاءنا ، بوقف جلسة المجلسين حداداً على وفاة زميل قديم خاض غمار الحياة النياية عهداً طويلاً ، ودوى صوته في زوايا هذه القاعة مدى ثمانية عشر عاماً كاملة ، فلکم من الله الثوبة والجزاء الجميل » .

### اسماعيل أباطة حديث البلاد :

لقد شغلت البلاد بإسماعيل أباطة باشا حيا ، ثم شغلت به حين قبضه الله إلى جواره ، فاقضت الأعوام الأولى على وفاته وهو حديث الهيئات والطبقات كافة . وكان حديثهم هذا إما منصبا على تاريخه وآثاره وأعماله الخالدة التي ذكرنا بعضها ، وإما منصبا على ذكريات أخرى أهاجتها ذكراه . وحسبك أن تقرأ في هذا الصدد المقالات الكبيرة التي نشرت بالأهرام حتى تخلص إلى نتيجة لا مفر من الخلوص إليها وهي أن أباطة باشا كان أقوى وأهم عصر في الحياة المصرية في عهده ، وهذه رؤوس بعض تلك المقالات :

- (١) على ذكرى أباطة باشا - ختام عهد الخديوية ( ثلاث مقالات )
- (٢) على ذكرى أباطة باشا - هل آن للعارف أن يتكلم ؟ . .
- (٣) على ذكرى أباطة باشا - بين رشدى باشا وسمو الخديو .
- (٤) على ذكرى أباطة باشا - رسائل الخديو إلى رشدى باشا .
- (٥) على ذكرى أباطة باشا - حديث مع رشدى باشا .
- (٦) على ذكرى أباطة باشا - حديث مع محب باشا .
- (٧) على ذكرى أباطة باشا - الأيام الأخيرة في عهد الخديو ، لمرتضى باشا .
- (٨) على ذكرى أباطة باشا - تصريح جديد لرشدى باشا .
- (٩) على ذكرى أباطة باشا - كيف أعلنت الحماية على مصر وكيف ارتقى السلطان العرش .

### تصريح الخديو عباس الثاني بمناسبة وفاة أباطة باشا :

وقد نشرت « الأهرام » في ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ تصريحاً للخديو عباس عن أباطة باشا جاء فيه :

« بعد عودتي من رحلة عظيمة كبيرة الأهمية في الصحراء ، علمت بموت

أباظة باشا ، ووقفت على الجدل الذى ثار حول ذكريات ذلك الخادم المخلص لمصر .

« لقد كان موت ذلك الرجل السياسى الذى خبرت أثناء حكمى أماتته ، وقدرت له إخلاصه ، سبباً لحزنى الشديد . وإنى لأعرب عن ذلك الحزن لأسرته .

« إن إسماعيل أباظة باشا من أكبر أعيان مصر ، وقد كان من أولئك الذين عملوا ليصلوا الناسى بالمستقبل ، والذين كانوا يهينون البلاد لترقى للمستوى اللائق بها . وقد رأيت على رأس المعارضة فى الجمعية التشريعية ، وكان أم عنصر سياسى فى ذلك الوقت .

« وقد امتاز بكاء خارق تمازجه مهارة وحذق ، وعرف بالخبرة فى الشئون العامة . وقد جعلته هذه الخبرة رجلاً قادراً ، ذا نفوذ حقيقى على رأى العام .

« وكان ذلك الرجل من الذين عملوا لزيادة نفوذ هذا المجلس الذى كان نواة للبرلمان ولإعادة الحقوق إليه ، ذلك النفوذ وتلك الحقوق التى كان يعمل محمد باشا سعيد لرفضها بحيلة ومهارة ، ولكنه مع ذلك كان يخاف إنجلترا بعض الخوف ، بسبب ما شهدته واختبره بنفسه ، فقد شهد حوادث سنة ١٨٨٢ الحزنة وفشل المطالب المصرية ، وما أحدثه من النتائج .

« ومع أنه كان رجلاً جسوراً مقداماً ، فإنه أصبح رجلاً متردداً فى الوقت الذى كان يجب فيه العمل ، لأن ثقته بنفسه لم تكن شديدة كثقتة فى اعتقاده .

« ولم يكن ذلك الرجل رجلاً مال ، فبقى له شرفه السياسى لاثوبه رية .

« كان من أولئك النفر الذين لا يهابون شيئاً ، من أولئك أمثال مصطفى كامل ، وعمار ، والصوفانى ، وعلى يوسف . . الذين كانوا يجلدون العمل على تحقيق آرائهم سبباً كافياً للنضال ، وكانت السياسة فى نظر أولئك القوم أشبه بالرسالة أو النبوة .»

راى عبد العزيز فهمى لى اسماعيل أباطة :

فى « كتاب الهلال » الممد ١٤٥ وعنوانه « هذه حياتى » للمرحوم عبد  
العزيز فهمى وردت نبذة عن الفقور لها على باشا شعراوى وإسماعيل باشا أباطة :  
« أما على شعراوى فكان من خيرة الوطنيين المخلصين ، بل من أخلص  
رجال مصر وأكثرهم حباً لوطنهم . وكان جريئاً فى الحق ، يقول ما يعتقد ،  
ومحافظ على كرامته ، ولا يمتنهما مهما كانت الظروف . وكان فى الجمعية  
التشريعية<sup>(١)</sup> من العاملين لخدمة البلاد كالمرحوم إسماعيل أباطة ، ولكن  
إسماعيل أباطة كان أكثر تعلماً وكان كاتباً وخطيباً ، وعلى شعراوى كان  
لا يكتب ولا يخطب . »

• • •

حفلة التأبين

وفى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٧ أقام فريق كبير من أصدقاء الفقيد العظيم - برياسة  
حين رشدى باشا - حفلة تأبين له بدار الأوبرا حضرها جمع غفير من  
عظماء المصريين والأجانب ، وألقى فيها رشدى باشا كلمتى الافتتاح والختام ،  
وتكلم الصحفى الكبير المرحوم داود بركات وعبد العزيز بك رضوان  
والأستاذ أحمد رشدى ، وألقت قصيدة عصماء لأمير الشعراء المرحوم أحمد  
شوقى بك ، وأخرى لشاعر القطرين خليل مطران ، وقصيدة ثالثة للشاعر الكبير  
صديق الأسرة الأستاذ مهدى خليل ؛ وحين فرغ الخطباء والشعراء من كلماتهم  
تقدم عبد المجيد بك أباطة بكلمة شكر الأسرة .

---

(١) صوابها « الجمعية السومية » ، لأن إسماعيل أباطة لم تتع له الفرصة - رغم انتخابه  
سنة ١٩١٤ - أن يعرض أى نشاط فى الجمعية التشريعية نظراً لإيقاف اجتماعاتها بسبب قيام  
الحرب العالمية الأولى .

كلمة رشدي باشا :

« سادتي

« كنت - إلا قليلا - أن أحرم من شرف الرئاسة على هذه الحفلة ، ولكن الله سبحانه وتعالى منّ عليّ - للمرة الثالثة - بالعودة إلى الحياة ..

« إن الفقيه الكريم كان من أعز أصدقائي ، وكنت أقدره حق قدره لوطنيته الصادقة ، ولذكائه المتوقد ، ولهمته العالية . . لذلك كان يعز عليّ أن لا أكون موجوداً بينكم في هذا الاجتماع . . والآن أعلن افتتاح حفلة تأبين للرحوم إسماعيل أباطة باشا » .

كلمة أمين بك واصف :

ووقف الأستاذ أمين بك واصف وألقى الكلمة الآتية :

« سيد من سادة الرأي والنهي . . بطل من أبطال الكفاح والنضال . . علم من أعلام الحرية والحركة الوطنية . . كانت ترجوه مصر لليوم العصيب ، والحادث الجلل ، فاختطفته يد اللون من غير أن تترفق بهذا البلد المحزون المرزوء في بنيه العاملين . .

« قضى إلى رحمة ربه بالرحوم إسماعيل باشا أباطة وهو لا يزال فتى الروح ، فتى الإرادة ، فتى الآمال ، كما تشهد له بذلك مواقفه ومواقبه التي طالما أنحنت أمامها الأمة إجلالا وإعظاما . .

« اشتغل في صباه بالوظائف الإدارية حتى وصل إلى وظيفة وكيل مديرية ، وبعد انتهاء الثورة العراقية صرفته ميوله الوطنية إلى الحياة الاستقلالية الحرة ، فاشتغل بالمحاماة ، ثم بالصعافة ، زمناً غير قليل . ثم مال بطبيعته الوثابة إلى السياسة ، وهنا كان مجاله ، وهنا ظهرت فيه مظاهر الكفاية وحرية الرأي والعمل الجدي .

« وكان الفقيد رحمه الله الرابع في زعامة العائلة الأباطنية ، بعد المرحوم والده السيد باشا أباطنة ، وعنه ساجان باشا أباطنة وأخيه الأكبر أحمد باشا أباطنة .

« وما نسيت مصر بعد وقفته بالجمعية العمومية يوم القتال ، حيث فاز على خصومه السياسيين بالرأى والشجاعة والتدبير ، وكان أول نادرة برلمانية في تاريخ البلاد .

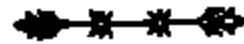
« ومن قبل ، سافر إلى لندن على رأس وفد من خمسة من أصدقائه ، فكسب لوطنه فوزاً عظيماً وغم لبلاده نصرأً ميئناً ، فبال القوم أمره وعظم شأنه ، وكان موضع إجلالهم وإعظامهم ، ومقصد من بعد ذلك في كل أمر ذي بال .

« كان المرحوم إسماعيل باشا أباطنة قوى الإرادة متين الخلق ، لا يقف دون عزمه حائل . والسر في ذلك سببها السادة - أن الفقيد رحمه الله كانت له في كل شأن أقدم عليه ، فكرة واضحة وضوحاً جلياً ، مقدرة في ذهنه تقديراً قهياً ، يطلق بها عاطفة قوية ، تعلق الكهرباء بالأجسام . لذلك كنت تراه لا تهذا نفسه إلا بتنفيذها . وهذا أيضاً - أيها السادة - هو الفرق بينه وبين أهل الرأي الذين يفهمون المبادئ ويدركون أسرارها وتأثيرها ، ولكن تترام غير قادرين على التنفيذ ، حيث تنقصهم العدة للعلوية التي هي أساس قوة الخلق وقوة الإرادة وقوة الإيمان .

« كان للمرحوم إسماعيل أباطنة باشا مهيباً محترماً ، إذا وقع بصرك عليه أخذت من كل ناحية من نواحيك هيئة الرجل ووقاره . نعم ، كانت تتلأأ في جبينه نظرة السباحة والأريحية ، ولكنه إذا شخص إليك رأيت في عينيه أمارات تنبئك عن شجاعة وتوثب . ولقد جمع كثير من زعمائنا وحصلوا من العلم أكثر مما جمع الفقيد الكريم وحصل ، ولكن لم يبرهن إلا القليل النادر

منهم أنه يحمل بين جنبيه ذلك القلب الخفاق الفى كان يحمله إسماعيل باشا  
أباًظة . وكان المرحوم إسماعيل باشا شجاعاً جريئاً لا يهاب مخلوقاً ولا يرهب  
الموت ، طویل التأمل كثير التفكير .

« رحم الله الفقيد رحمة واسعة ، وعزى فيه الأمة بأسرها وعوضها الخير ،  
إنه السميع المجيب » .



# فهرس

المنعة	
مقدمة .	جـ و . . . . .
الأسرة الأباضية .	١ . . . . .
إسماعيل أباضة - مولده ونشأته .	٨ . . . . .
إسماعيل أباضة في ميدان الصحافة	١١
إصداره جريدة « الأهالي » - مقتطفات من العدد الأول .	١٢ . . . . .
باعث تنبيه الخواطر وتوجيه المزائم لإنشاء هذه الجريدة	١٤ . . . . .
كلمة إلى السادة المحتلين .	١٩ . . . . .
منهج الجريدة وخطها .	٢٠ . . . . .
محمد فريد بنوه بصدر « الأهالي » في مذكراته .	٢٣ . . . . .
نشر ملخصات لجلسات مجلس الشورى . استنهاض هم الأعضاء للحضور	
في المواعيد . مخاطبة كبار رجال الحكومة بغير القاب	٢٣ . . . . .
هل يجمع بين الصحافة وعضوية مجلس الشورى ؟	٢٥ . . . . .
نحية وتقدير ، لعبد القادر حمزة .	٢٧ . . . . .
مختارات من مقالات إسماعيل أباضة في جريدة « الأهالي »	٢٨ . . . . .
في ميدان السياسة :	٢٨ . . . . .
مهاجمة الاحتلال والمستشارين الإنجليز	٢٨ . . . . .
الإنجليز والأوقاف	٣١ . . . . .
تعيين ضباط إنجليز بالجيش	٣١ . . . . .
انجلاء الإنجليز عن مصر	٣٢ . . . . .



صفحة	
٣٣	الجمعية الخيرية الإسلامية والاحتلال . . . . .
٣٥	مقترحات جلية في أسلوب تهكى . . . . .
٣٨	مهاجمة نوبار باشا : . . . . .
٣٨	حادثة الثيران . . . . .
٤١	رئيس النظار و « الأهالي » . . . . .
٤٣	حديث مع رئيس النظار . . . . .
٤٤	لجنة الرفق بالنظار . . . . .
٤٧	وزارة الصور والأسماء . . . . .
٤٩	ترجمة حياة نوبار باشا : . . . . .
٥٢	ثروة نوبار . . . . .
٥٢	لغات نوبار . . . . .
٥٣	وزارات نوبار . . . . .
٥٤	خلال نوبار وسجلاته . . . . .
٥٨	إشاعة محاكمة إسماعيل أباطة . . . . .
٥٩	في ميدان التعليم : . . . . .
٦٠	للرأة والصغير والتعليم في مصر . . . . .
٦٣	أغلى النظارات للصربية بوائعها . . . . .
٦٤	دفاع عن الكرامة . . . . .
٦٥	اللغة العربية والتعليم . . . . .
٦٦	علوم ليدركوا مزاياكم . . . . .
٦٨	طرائف صحفية : . . . . .
٦٨	إعلان غريب . . . . .

صفحة	
٦٨	صحة الأهالى و « البسكيت » . . . . .
٦٩	الجانب الأدبى «للأهالى» . . . . .
٧١	فى ميدان الاقتصاد : . . . . .
٧١	لمحة فى نفع الاقتصاد للبلاد . . . . .
٧٣	كيف تتحرر الأهالى وتنقل البلاد . . . . .
٧٧	تقد لليزانية والتهم على وجوه الصرف . . . . .
٧٨	فى الإصلاح الاجتماعى : . . . . .
٧٨	مأثرة لصاحب الدولة نوبار باشا . . . . .
٧٩	العناية بالجمعية الخيرية الإسلامية . . . . .
٨٠	الاهتمام بالمعارض . . . . .
٨٢	للمراقص . . . . .
٨٥	الرتب والنياشين . . . . .
٨٧	الخلعة العسكرية شرف كبير . . . . .
٨٧	معركة مع اللقطن . . . . .
٩١	قناة السويس ، لا قناة ديلبس . . . . .
٩٣	فى الجمعية الزراعية . . . . .
٩٧	اسماعيل أبانظر النائب
٩٨	مجلس شورى القوانين . . . . .
١٠١	الجمعية العمومية . . . . .
١٠٣	عهد اسماعيل أبانظر النائب : . . . . .
١٠٤	إيقاف رأى العام على أعمال مجلس الشورى . . . . .
١٠٤	إقالة الأعضاء غير المفيدىن . . . . .

صفحة	
١٠٥	للمطالبة بتخفيض الضرائب . . . . .
١٠٥	تعويض المعجز عند فك الزمام . . . . .
	مقترحات أربعة : تعميم التعليم ، إنشاء بنك تليف ، إقامة
١٠٥	معارض زراعية ، تشكيل مجالس بلدية . . . . .
١١٢	دفاعه عن اللغة العربية . . . . .
١١٣	علنية جلسات مجلس الشورى والجمعية العمومية . . . . .
١١٦	تعديل قانون مجالس المديرية . . . . .
١١٧	المطالبة بمنح الأمة حق الاشتراك في إدارة أمورها . . . . .
١٢١	رفقا بالقوانين . . . . .
١٢٢	حق سؤال الوزراء . . . . .
١٢٣	الدفاع عن الجمعية العمومية ومجلس الشورى . . . . .
١٢٤	مناقشته لميزانية الدولة . . . . .
١٣٠	موقفه إزاء قانون المطبوعات ومحكمة الصحفيين . . . . .
١٣٢	رفض مشروع مد امتياز شركة قناة السويس . . . . .
١٦٤	المطالبة بالاستمر . . . . .
٦٩	موقفه من المؤتمر القبطي . . . . .
١٧٠	إبعاده عن مجلس الشورى والجمعية العمومية . . . . .
١٧١	انتخابه للجمعية التشريعية . . . . .
١٧٤	أول وفد مصرى إلى إنجلترا . . . . .
١٨١	صلته بالخديو عباس . . . . .
١٨٤	مصر والحرب العالمية الأولى . . . . .
١٨٧	ثورة سنة ١٩١٩ . . . . .

- ١٨٧ . . . . . مساعيه للتوفيق
- ١٩٣ . . . . . دحض تهمة التعصب الدينى عن المصريين
- ١٩٦ . . . . . مفاوضات عدلى — كيرزون
- ١٩٧ . . . . . إسماعيل أباطة فى لجنة الدستور
- ١٩٨ . . . . . تاخراف بحرى لسعد .
- ١٩٩ . . . . . تردد سياسة سعد
- ٢٠١ . . . . . فوز سعد وتولية الحكومة .
- ٢٠٢ . . . . . انتقال إسماعيل أباطة إلى رحمة الله .
- تشيع جنازته . تأيين الصحف ورثاء الشعراء . نعيه فى مجلس النواب والشيوخ .
- إسماعيل أباطة حديث البلاد . تصريح الخديو عباس بمناسبة الوفاة . حفل التأيين ٢٠٢







 Bibliotheca Alexandrina



0362477

المطبعة الفنية الحديثة  
٢٠ شارع مصطفى كامل ن ١٤٨٧١